جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة في اطار متطلبات نيل شهادة
الليسانس في العلوم السياسية

الاختصاص: علاقات دولية

الثابت و المتغير في قضية الصحراء الغربية (2013_1991)

من إعداد الطالب:
الكوري الداه حمدي

إشراف الأستاذ:
أ. بهاز حسين

العام الدراسي :2012_2013

الإهـــــــــداء

إلي أمي الحبيبة أطال الله في عمرها متمنياً لها صحة جيدة إنشاء الله ، إلي أخوتي وأخواتي ، إلى جدتي الكريمة.

إلي من زرع في قلبي حب الوطن والتضحية والدي العزيز أطال الله في عمره الذي قضى حياته في النضال خدمة للواجب الوطني ومن خلاله إلي شهدائنا الأبرار الذين قدموا الغالي والنفيس من أجل أن يرفرف العلم الوطني الصحراوي على أرضنا الحبيبة .

إلى شعبنا الصحراوي في كل مواقع النضال خصوصا جماهير شعبنا في المناطق المحتلة الذين يتعرضون يومياً لا أنواع القمع والتنكيل على يد آلة القمع المغربية ، وشعبنا في مخيمات العزة والكرامة للاجئين الصحراويين.

إلى زملائي في الدراسة: أحمد ،الصالح ،محمد ،الشيخ الولي ،عبد الرحمان ،لعبدة,الناجم ,مولاي.... ألخ.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكـــــر:

الحمد لله أولاً وأخراً الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع :
نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى مكة الثوار وقبلة الأحرار بلد المليون ونصف المليون شهيد الجزائر حكومتاً وشعباً على ماقدمته ومازالت تقدمه لنصرت القضايا العادلة والدفاع عنها خاصة ماتقدمه للشعب الصحراوي وقضيته العادلة.
إلي الأستاذ المشرف بهاز حسين وإلى كل أساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية في جامعة ورقلة.
كل شكرنا وتقديرنا للأخوة الصالح علي وأحمدبدة على مجهداتها وعملهما الذي ساهم بشكل كبير على إنجاح هذا العمل .
كذلك نشكر عضو الأمانة الوطنية للجبهة السيد : أمحمد خداد على تواضعه معنا و معلوماته القيمة وتوجيهاته لنا والى والي ولاية السمارة السيد أدة حميم
إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

المحتويات

مقدمـــــــة .....ب

الفصـــــــــــــــل الأول: الصحراء الغربية منطلقات عامة.....1

المبـــحث الأول الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية.....2

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن الإقليم 2

المطلب الثاني: دراسة جيوبوليتيكية حول نزاع الصحراء الغربية 5

المبحث الثاني: الصحراء الغربية من مواجهة الاحتلال الى تآسيس البوليساريو.....10

المطلب الأول: المقاومة الصحراوية في وجه المحاولات الاستعمارية.....10

المطلب الثاني: الحركة الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو.....12

المبحث الثالث: إتفاقية مدريد والاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية.....15

المطلب الأول: إبرام اتفاقية مدريد الثلاثية.....15

المطلب الثاني: العدوان المغربي ـ الموريتاني للصحراء الغربية.....18

الفصـــــــــــــــل الثاني: التسوية الدولية للنزاع في الصحراء الغربية.....23

المبحث الأول: القضية الصحراوية في أروقة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي).....24

المطلب الأول: موقف منظمة الأمم المتحدة.....24

المطلب الثاني: موقف منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي).....31

المبحث الثاني: المقترحات الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية.....37

المطلب الأول: مخطط السلام الأممي الإفريقي (الاستفتاء).....37

المطلب الثاني: مخطط بيكر الثاني 2003.....48

المبحث الثالث: معرقلات التسوية الأممية.....54

المطلب الأول: مشكل تحديد الهوية.....54

المطلب الثاني : تطور وجهات نظر طرفي النزاع من تحديد الهوية.....58

الفصـــــــل الثالث: تطور مسار القضية الصحراوية بعد2007.....64

المبحث الاول: مفاوضات مانهاست و احداث اكديم ازيك.....65

المطلب الاول: مفاوضات مانهاست 65

المطلب الثاني: أحداث مخيم اكديم ازيك.....69

المبحث الثاني: واقع حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة في ظل التحديات الراهنة.....75
المطلب الاول: الحصار الامني و الاعلامي المطبق على المناطق المحتلة.....75
المطلب الثاني: أبرز التقارير الصادرة عن واقع حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة.....76
المطلب الثالث: موقف الإدارة الأمريكية من حقوق الانسان في الصحراء الغربية.....79
المبحث الثالث: دور و افاق التسوية الاممية لحل النزاع.....81
المطلب الاول: دور الأمم المتحدة في حل النزاع.....81
المطلب الثاني: افاق التسوية الاممية للنزاع.....84

خاتمـــــــــــــــــــــة 87
الملاحق.....91

الملحــق رقــم01 الرأي الاستشــاري لمحكمــة العــدل الدوليــة.....92
الملحـــق رقم 02:" اتفاقيـــــة مدريــد ".....94
الملحق رقم03: مخطط السلام الأممي الإفريقي.....95
الخـــــــــــــــــــرائط.....108
قائمة المراجع.....109

مقدمة

يعتبر النزاع في الصحراء الغربية الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو (الممثل الشرعي للشعب الصحراوي) للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية "المستعمرة الإسبانية السابقة " يشكل بين قضايا القارة الإفريقية النزاع الأطول والاهم تلك المشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية, ولا تزال تنظر الحل النهائي من قبل الأمم المتحدة, وكان ابرز ما حققته المنظمة الأممية في مسعاها السلمي بالصحراء الغربية, تمكنها في العام 1991 من إقناع الطرفين المتحاربين البوليساريو والمملكة المغربية بوقف إطلاق النار واستمر التزامهما به قائما حتى الآن.

هذا وكانت حرب التنازع بين الاثنين قد اندلعت في العام 1975 على اثر انسحاب المستعمرين الأسبان من الصحراء الغربية ... تلك البقعة من الأرض يعتبرها المغرب جزءا لا يتجزأ من ترابه الوطني , بينما تتمسك البوليساريو حركة التحرير الوطني والممثل الشرعي والوحيد عن الشعب الصحراوي بملكيتها لها وتطالب باسم سكانها الأصليين (الصحراويين) بالاستقلال وتقرير المصير, طبقا للقرار الاممي 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1960, والقاضي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

و من مفارقات القضية, أن المغرب نفسه يطالب بتطبيق ذات القرار لصالحه على الصحراء الغربية معتمدا عليه من بين حججه التاريخية في تأكيد أحقيته باسترجاع المنطقة, حيث يتضمن القرار المذكور بنداً ينص على أن المستعمرة التي كانت قبل فترة استعمارها تشكل جزءا من دولة أخرى لا يطبق عليها مبدأ تقرير المصير , إذ تلحق مباشرة بالدولة الأم ويريد المغرب تطبيق هذا البند على الصحراء الغربية .

وحول هذه النقطة يعلق السيد جوفي مدير الدراسات في المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن في بحث قدمه إلى كلية ((سانت انطوني)) في الرابع عشر من آذار مارس 1997 تحت عنوان (البوليساريو والصحراء الغربية) حيث قال " إن اعتماد المغرب على القرار الاممي رقم 1514 لتبرير سيطرته على الصحراء الغربية يعني تجاهل المضمون الحقيقي لنص القرار

المذكور.. حيث كان الهدف منه أن يطبق فقط على أجزاء صغيرة من الأراضي وليس على منطقة في حجم الصحراء الغربية, وان نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار كان يعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض, ومسألة ما إذا كان الفرد مصنفا باعتباره مغربيا في إطار هذا النظام كانت تعتمد على الولاء للسلطة المغربية وليس بالضرورة على المكان الموجود فيه وهذا يتعارض مع القانون الدولي الحديث الذي تعتمد السيادة فيه مبدأ السيطرة على الأرض ".

وهناك قضية أخرى تجرد المطالب المغربية من قيمتها في نظر القانون الدولي الذي يربط تصفية الاستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار, ففي قضايا تصفية الاستعمار, يأخذ القانون الدولي دائما بالحدود الترابية الموروثة عن الاستعمار ويرفض مبدأ المساس بها.

ومن سؤ حظ المملكة المغربية أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسمة استعماريا والمعترف بها دوليا, وكانت اتفاقية عام 1912 الموقعة بين فرنسا وإسبانيا قد رسمت حدود الإقليم الصحراوي - الصحراء الغربية- مع المملكة المغربية.

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته في المادة الثالثة من ميثاقها وذالك لتفادي المشاكل التي كان لها أن تنشأ عقب خروج الاستعمار الغربي من القارة السمراء.. إذ قلما تخلو دولة إفريقية من مشاكل حدودية مع جيرانها وسبب ذلك يعود إلى أن القوى الاستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الإفريقية بفعل تقاسم المصالح فيما بينها دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة.

إن ترجيح الحدود التاريخية في قضية تصفية الاستعمار يقتصر على حالة وحيدة, وهي أن يتوافق مطلب الحق التاريخي مع إرادة السكان المعنيين ورغباتهم, فالقانون الدولي يغلب الحق الراهن لشعب المستعمرة في تقرير مصيره على الحق التاريخي.. ورأيه في ذالك هو أن "السكان هم الذين يقررون اليوم مصير إقليم ما, وليس الإقليم هو الذي يقرر مصير سكان ما", وفي ذالك يقول القاضي اللبناني في محكمة العدل الدولية السيد أمون "أن الحجج المتعلقة

بمطالب ترابية مهما كان وزنها التاريخي, عليها أن تنحني أمام حق الشعوب في أن تعبر عن نفسها وفق القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة"

وفي هذا السياق عرف العالم العربي ثلاث حالات تمثل نموذجا واضحا لهذه القضية يمكن مقاربته والقضية الصحراوية, الحالة الأولى كانت انفصال السودان عن مصر والثانية استقلال جزر القمر عن مدغشقر وأما الثالثة فهي انسلاخ دولة الإمارات العربية المتحدة عن سلطنة عمان.

وتعتبر القضية الصحراوية من أسهل القضايا بالمقارنة مع قضايا أخرى شائكة ومعقدة ، باعتبارها قضية تصفية استعمار بالدرجة الأولى، و حق شعب في ممارسة حقه في تقرير المصير و الاستقلال لو توفرت الإرادة الحقيقية و الثقة المتبادلة بين أطراف النزاع وتعتبر اقرب قضية لها هي قضية تيمور الشرقية التي نجحت الأمم المتحدة في حلها

من خلال هذا التقديم نتسأل :

الإشكاليـــــــة :

- ❖ فيما تتمثل تطورات النزاع في الصحراء الغربية من الفترة1991م إلى 2011م ؟

و هذه الإشكالية تتجزأ و تنطوي عنها التساؤلات التالية :

ماهي جذور النزاع في الصحراء الغربية ؟ والخلفية التارخية له ؟

- ✓ ماهي ابرز الجهود الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية ؟
- ✓ ماهي أهم الحلول المقترحة لحل نزاع الصحراء الغربية ؟
- ✓ و ماهي تداعيات أحداث اكديم إيزيك على مسار القضية الصحراوية ؟

فرضيات :

- ✓ الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية لصحراء الغربية جعل منها محط أنظار و تنافس القوى الاستعمارية.
- ✓ رغم كل الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية لأجل تسوية القضية الصحراوية الا انها فشلت في ايجاد حل يرضي الطرفين.

- ✓ بالرغم من الإدانات الدولية عن واقع حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة الا أن المغرب لازال يرتكب جرائم في حق الانسانية هناك .

مناهــج الدراســة

لقد اعتمدت في دراستي على مناهج عدة ، إذ استخدمت المنهج التاريخي الذي يهدف للحصول على الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة في الفترات الزمنية الماضية .

المنهج الوصفي : وهذا لتقديم واقع القضية وتفسير وتحليل النزاع القائم .المنهج المسحي : وذلك بمقابلة مسئولين صحراويين قصد معرفة آرائهم ومعرفة اتجاه النزاع، وكذلك للتقرب أكثر من الموضوع وللحصول على معلومات أدق.

منهج تحليل المضمون: وذلك لتحليل وثائق وتقارير المنظمات الدولية لاستنتاج دور هذه القرارات والإصدارات في التأثير على مواقف أطراف النزاع.

مبررات اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية :

الأسباب الذاتية التي دفعتني للقيام بهذا البحث هي:

إثارة هذا الموضوع ومناقشته ،هي التعريف بطبيعة هذه النزاع أي نزاع الصحراء الغربية داخل الوسط الجامعي الذي قد لايكون مُلَّم بتفاصيل هذه القضية ،ومايترتب عن هذا النزاع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة من طرف المملكة المغربية،وكذا ما يعانيه هذا الملف من تعتيم إعلامي ،إضافة بطبيعة الحال إلى ما يعانيه الشعب الصحراوي في مخيمات اللاجئين في تيندوف من إطالة أمد النزاع ،و التعنت المغربي وعدم رضوخه للشرعية الدولية من خلال عرقلة مسارات التسوية ورفض استفتاء يضمن ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير و الاستقلال

ويتقوى هذا الحكم خصوصا و أنني من ابناء المنطقة أعيش آلامها و أمالها وأتأثر بتطوراتها سلبا و إيجابا

الأسباب الموضوعية :

- تقديم دراسة أكاديمية وموضوعية ومنهجية حول الموضوع وذلك بتقديم حقائق للاستفادة من هذا البحث كمرجع يُلحق بمكتبة الباحث الأكاديمي، وذلك لافتقار المكتبة الجامعية إلي مواضيع من هذا النوع نظرا لحساسية الموضوع وآنيته.
- الحاجة الماسة للدولة الصحراوية لبحوث علمية ميدانية من هذا القبيل تعتمد علي المنهجية والموضوعة ولإلمام بالحقائق للاستفادة منها كمادة تاريخية.

خطة الدراسة:

أما الدراسة فقد جاءت في ثلاثة فصول ، الفصل الأول الذي كان بعنوان الصحراء الغربية منطلقات عامة ، وكان ذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان بعنوان الاهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية وتطرقة فيه إلى خلفية تاريخية عن الاقليم ثم دراسة جيوبوليتيكية حول نزاع الصحراء الغربية ، في حين المبحث الثاني كان تحت عنوان الصحراء الغربية من مواجهة الاحتلال الى تأسيس البوليساريو حيث تضمن مطلبين الاول تطرق الى المقاومة الصحراوية في وجه المحاولات الاستعمارية اما الثاني فكان بعنوان الحركة الوطنية و تأسيس جبهة البوليساريو اما المبحث الثالث ادرج تحت عنوان اتفاقية مدريد و الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية وفيه ابرام اتفاقية مدريد الثلاثية ثم العدوان المغربي الموريتاني للصحراء الغربية

اما الفصل الثاني الذي انطوى تحت عنوان التسوية الدولية للنزاع في الصحراء الغربية حيث تطرقة في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ادرج الاول بعنوان القضية الصحراوية في اروقة الامم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية حيث شمل مطلبين كان الاول بعنوان موقف منظمة الامم المتحدة والثاني بعنوان موقف منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي) اما البحث الثاني فقد عنوين بالمقترحات الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية تضمن مطلبين تناولة في الاول مخطط السلام الاممي الافريقي والثاني مخطط بيكر الثاني 2003 تبعه المبحث الثالث الذي كان بعنوان معرقلات التسوية الاممية انطوى تحت مطلبين عرف الاول مشكل تحديد الهوية و عرف الثاني تطور وجهات نظر طرفي النزاع من تحديد الهوية

اما الفصل الثالث فقد حمل عنوان تطور مسار القضية الصحراوية بعد 2007 والمتكون من ثلاثة مباحث تناولة في الاول مفاوضات مانهاست واحداث اكديم ازيك قسم الى مطلبين حمل الاول

عنوان مفاوضات مانهاست و الثاني احداث مخيم اكديم ايزيك و عالج المبحث الثاني واقع حقوق الانسان في المناطق المحتلة في ظل التحديات الراهنة و تكون من ثلاثة مطالب كان الاول بعنوان الحصار الامني والاعلامي المطبق على المناطق المحتلة و تناول المطلب الثاني ابرز التقارير الصادرة عن واقع حقوق الانسان بالمناطق المحتلة ، كما تناول المطلب الثالث موقف الادارة الامريكية من حقوق الانسان في الصحراء الغربية و تضمن المبحث الثالث دور وافاق التسوية الاممية لحل النزاع المكون من مطلبين ادرج الاول تحت عنوان دور الامم المتحدة في حل النزاع و الثاني بعنوان افاق التسوية الاممية للنزاع .

صعوبات البحث:

صادفتنا عند القيام بإجراء البحث عدة صعوبات وعراقيل عديدة منها:

- بعد المسافة بين مكان إجراء البحث(مخيمات اللاجئين الصحراويين والأراضي المحررة) و مكان الدراسة في الجزائر (جامعة ورقلة) بإعتبار البحث يتطلب إجراء مقابلات و جمع لمصادر ووثائق نادرة من الصعب الحصول عليها و أنا في مكان الدراسة.
- قلة المصادر والمراجع حول الموضوع.
- القيود و العوائق السياسية و الأمنية التي واجهتني في مايتعلق بالموضوع وذلك لحساسية الموضوع وآنيته.
- صعوبة اختراق القيود والحواجز والحصار الإعلامي و السياسي و الأمني التي وضعتها السلطات المغربية لمنع كل من يريد الوصول إلى حقيقة ما يحدث داخل المناطق المحتلة من الصحراء الغربية و ملاحقة كل من يمدنا بمعلومات و حقائق من نشطاء سياسيين و حقوقيين صحراويين.

الفصل الاول

الصحراء الغربية
منطلقات عامة

لقد شكلت الصحراء الغربية منذ أن تحددت معالمها الجيولوجية والسكانية على ما هي عليه لغزا بالنسبة لغير أبنائها وكانت بذلك عنصر إغراء وهاجس خوف للطامعين. ففضلا عما أتاحته هذه المنطقة من إمكانيات للتبادل التجاري ـ مثلت تجارة القوافل والتجارة الأطلسية على الشواطئ الصحراوية أوج قوته ـ فقد كانت مصدرا للمفاجآت السياسية. وإذا كانت جدلية الخوف والإغراء نتيجة لذلك قد طبعت علاقات الصحراويين بالسلطة والنظم القريبة إليهم فإنها قد هيمنت على جيران ما وراء الحدود المائية بنفس القوة. لذلك فليس غريبا أن ينظر الإسبان إلى حدودهم الجنوبية بما فيها الشواطئ الصحراوية الغربية المقابلة للكناري بتوجس دائم عكسه، منذ اللحظة الأولى لاستعادة الحكم المسيحي في شبه الجزيرة الإيبيرية ، والعمل على الاحتفاظ بموطئ قدم على الشواطئ العربية درءا لأي خطر محتمل.

ظلت الصحراء إذن بفعل عواملها الذاتية منطقة عصية عجز الجيران عن إخضاعها وإن استطاعوا أن ينشئوا معها علاقات تبادل حميمة حينا وعنيفة أحيانا أخرى حسب تقلبات الطقس السياسي وطبيعة العلاقة مع قبائلها

المبـــحث الأول : الأهمية الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن الإقليم

لقد تطرق العديد من الكتاب والمؤرخين للهوية الصحراوية من خلال قراءات عديدة للتحولات التي مر بها هذا المجتمع، وبخلاصة فإذا أردنا أن نبحث عن قواعد الهوية الصحراوية فإننا نجدها في الإسلام، إلى جانب تراث المجتمع الصحراوي الثقافي. وقد كان لدور الداعية الإسلامي "الشيخ عبد الله بن ياسين" موجه ومؤسس الدولة المُرابطية منذ مطلع القرن الحادي عشر، أهميةً كبيرة في تاريخ المنطقة. فبفضله عم المذهب المالكي الصحراء الغربية، كما رسخ المسلمون في بلاد الصحراء أساس نظام اجتماعي متطور وأنعشوا الحياة الإقتصادية فيها.

وبنهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، قامت أوروبا بمحاولاتٍ استكشافية استهدفت مناطق عديدة في العالم، وخاصة إفريقيا بحثاً عن مناطق يوجد بها مواد أولية وأسواق لترويج بضائعها، إلا أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماعٍ استعمارية أدت إلى استخدام القوة العسكرية في الإستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية، وكان من نتائج تلك الحملات ظهور مستعمرات جديدة على امتداد المحيط الأطلسي، حيث تسابقت الدول الإستعمارية إلى تقسيم مناطق النفوذ في شمال وغرب إفريقيا.

وقد كان الإستعمار البرتغالي أول من وصل إلى سواحل الصحراء، وبدأ يتوغل في الجنوب حتى وصل إلى عمق الصحراء الغربية عام 1436م، حيث أطلقوا على الإقليم اسم "وادي الذهب Rio De Oro"، وأقاموا به عدة مراكز متناثرة اتخذوا منها مناطق للإنطلاق من أجل تجارة الرقيق، ونقلوا بالفعل أعداداً كبيرة من رقيق صنهاجة. وقد شارك الإسبان البرتغاليين فيما بعد في إنشاء بعض المراكز الساحلية، غير أن هذه المراكز سرعان ما اندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملاءمةً للإقامة والإستقرار قرب مصابِّ الأنهار في غرب إفريقيا، ولذلك لم تجذب المنطقة انتباه الإستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدت الصحراء الغربية بحكم موقعها الإستراتيجي كمنطقةٍ حيوية بين إفريقيا وأوروبا، ولذلك زادت أهميتها الإقتصادية. ومن خلال التنافس الإستعماري اضطر البرتغاليون إلى التخلي عنها لإسبانيا من خلال مؤتمر برلين عام 1884م، الذي قسم المستعمرات بين الدول الأوروبية.

وعُرف الصحراويون قديماً بنظامهم المتميز والمتمثل في مجلس "أيْتْ أرْبْعينْ " (*) حيث كان بمثابة السّلطة العليا التي تضم في تشكيلها وُجهاء الأعيان من كل القبائل الذين تُفوضهم هذه الأخيرة لتمثيلها، ويقوم المجلس بسن القوانين المُلزمة للجميع ويسهر على

(*): أي حُكم الأربعين، وهو عبارة عن مجلس لأعيان القبائل تتم العضوية فيه على أساس الترشيح القبلي، ورئاسته متداولة بين الأعضاء، وتصدُر قراراته بالإجماع طبقاً للأعراف والتقاليد وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية.

الدفاع عن الوطن، وتأمين المراعي، وحماية آبار المياه، والحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث والإشراف على توزيعها ومراعاة حدود التماس مع الجيران، كما أنه مخولٌ للتفاوض باسم القبائل.[1]

وفيما يلي نورد نموذجاً من التشريع الذي تبنته "أيتْ أربعين" في وثيقة مؤرخة بـ 24 ذو الحجة من عام 1165 هجرية، والتي يؤكد فيها المجلس على بعضٍ من الأسباب التي دعت إلى قيامه:

1- إقامة حدود الله.

2- عدم وجود سلطان في الأرض غير سلطان أهل الأرض.

3- أهمية السلطة لما توفره من أمن وحماية للمجتمع.

- وهذه مُقتطفاتٌ من الإجراءات الرّدعية والعقابية التي سنها المجلس وعمل بها:

1- يُعاقب من أتلف حرث غيره بدفع خمسة مثاقيل من الفضة.

2- من اسْتلّ مكحلةً (أي من أشهر سلاحاً) في وجه أحد يُعاقب بدفع خمسة مثاقيل فضة،

وإن جرحهُ فيُعطي ابن لبونٍ من الإبل.

3- من سلب أموال غيره ظُلماً فعليه أن يدفع كعقوبةٍ هو ومن يُساعده ابن لبونٍ لكل واحدٍ منهما، ويرُدّان للمجني عليه ما أُخذ منه.

4- من منع الشريعة (أي من استدعاه القاضي ولم يستجب) يُغرّمُ بعشرة مثاقيل من الفضة.

5- كل قبيلةٍ تُعلن العداء لأخرى تدفع عشرةً من النوق العِشار.

وهذه البنود القانونية التي يعود تاريخُها إلى ما قبل قرنين ونصف من الزمن تُبرهنُ على أن الصحراويين لا يقبلون الفوضى، ويرفضون شريعة الغاب. وكل دارسٍ مُتأنّ سيجد

[1] مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة-وقوة الحق، ط1، سوريا: دار المختار،1998، ص09.

أنها تُمجد الإنسان والقيم الأخلاقية، وتكتسي طابعاً شاملاً وارتباطاً عميقاً بالشريعة الإسلامية

الحنيفة كمرجعٍ أساسي إلى جانب عادات وتقاليد المُجتمع الصحراوي المسلم. [1]

المطلب الثاني: دراسة جيوبوليتيكية حول نزاع الصحراء الغربية

الصحراء [*] الغربية هي الجزء الغربي المطل على المحيط الأطلسي من الصحراء العربية الكبرى الممتدة من وادي النيل في مصر شرقا مرورا بليبيا وجنوب تونس والجزائر من الشرق فموريتانيا من الجنوب والجنوب الشرقي فالصحراء الغربية. [2]

المساحة الإجمالية للصحراء الغربية تبلغ 284000 كم^2. [3]

تضم الصحراء الغربية إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، فالأول مساحته 82000كم^2 سمي نسبة لنهر صغير موسمي يسمى بالساقية يمتد على طول 450كم^2 [4]، والأرض التي تجري فيها الساقية تميل إلى الحمرة لكثرة مادة الحديد في تربتها، ولذلك سمي بالساقية الحمراء وهو يقع في الشمال من الصحراء الغربية حيث يحده شمالا إقليم طرفاية الواقع ضمن حدود المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، ومن الجنوب وادي الذهب، وأما الجهة الغربية منه فنجد شاطئ المحيط الأطلسي، فهو إذن يمتد من أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم ينحدر من ساحل الأطلسي حتى شمال رأس بوجدور بمساحة تبلغ 82 ألف كلم مربع وعاصمته مدينة" العيون"، كما يضم هذا الإقليم مدينة" السمارة "ذات البعد الروحي للصحراويين.

---

[1]" مصطفى الكتاب ـ محمد بادي" المرجع نفسه ص : 15 – 16

(*) كانت كلمة الصحراء تطلق على اراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب من قبل الاستعمار الاسباني حيث أراد من خلال هذه التسمية التقليل من أهمية المنطقة حتى لا تكون محط اهتمام الدول الغربية المحيطة بها.

[2] محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط1، سوريا: نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص03.

[3] ـ" مصطفى الكتاب ـ محمد بادي"؛ مرجع سبق ذكره ، ص :14.

[4] .ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب"الصحراء الغربية"، ط1، بيروت: دار المسيرة، 1976، ص11.

ويعد الإقليم من أروع الأقاليم الصحراوية خاصة في موسم الأمطار وجريان الماء في الساقية وكذلك بعد نمو النباتات والزراعة، ولهذا فالوادي يتمتع بمناخ معتدل طوال العام تقريبا ، كما أن خصوبة تربته والماء الوفير في المواسم الممطرة تكسبه جمالا يؤهله أن يكون سياحيا.[1]

أما القسم الثاني-وادي الذهب -فهو المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية تحده من الشرق موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال الساقية الحمراء، وهو يشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادور حتى رأس بلانكو، وتقدر مساحته بحوالي 190000كلم2 وعاصمته مدينة" الداخلة".[2]

يعتبر إقليم وادي الذهب معتدل المناخ، والإقليم عبارة عن منطقة براري ينبت فيها العشب الصالح للرعي وفيه الكثير من المناطق قابلة للاستصلاح الزراعي، كما تنتشر فيه الواحات.

- **الثروات الطبيعية** : إن البلاد الصحراوية بافتقارها إلى الماء و قسوة مناخها جعلت معظمها غير صالح للزراعة و كان مصدر الثروة الرئيسي لدى السكان الرحل قبل عهد الاستعمار هو الماشية و الاستفادة من تجارة القوافل بين أقطار العربي شمالا و دول وسط و غربي إفريقيا جنوبا و يجد في الصحراء موردان مهمان هما الصخور الفوسفاتية الهائلة ذات الجودة العالية و مصائد الأسماك الوفيرة قرب ساحلها المطل على المحيط الأطلسي، إذ تحتوي شواطئ البلاد على حوض سمكي هام يبلغ طوله 1400كم^2، ويوجد به أكثر من 200 نوع من الأسماك و60 نوع من الرخويات والعشرات من القشريات وراسيات الأرجل.[3]

أما الثروة الحيوانية فتوجد أصناف عدة من الحيوانات كالإبل والماعز والأغنام إضافة إلى الحيوانات البرية كالغزلان الظباء والأرانب وغيرها من الحيوانات الأخرى.

---

(1). محمد عصمت بكر، مرجع سابق، ص11.

(2). محمد عصمت بكر،نفس المرجع السابق ص11 .

(3).مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سابق، ص9 .

أما المعادن فهي كثيرة ومتنوعة حيث يوجد النيكل ، الفضة ، الحديد ، النحاس ، اليورانيوم ، الكروم ،الرصاص،...، وهناك تقديرات بوجود التنغستين والقصدير[1] ،كما توجد موارد للطاقة غاز طبيعي، نفط على الساحل الصحراوي،والى جانب كل هذا يوجد الفوسفات وهو الخام الأكثر وفرة في الصحراء الغربية، وهو أحد رهانات هذا النزاع، حيث توجد مناجم الفوسفات في الشمال الغربي لإقليم الصحراء الغربية، وبالضبط في منطقة" بوكراع"، وهي مدينة و اقعة على بعد 100 كم من جنوب شرق العاصمة العيون و بـ 100 كم أيضا على الساحل.

- **السكان** : تعد هذه النقطة من أهم العوائق التقنية التي أعاقت تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية، حيث يعمد كل طرف من أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذي يمكن من خلاله تحقيق سياسته وأهدافه، فالمغرب قدم رقما ب 76 ألف نسمة أما جبهة البوليساريو هي الأخرى قدمت رقما بحوالي 500 ألف نسمة، فهناك تضارب في الأرقام، بحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لاسيما بعد الهجرات المعتبرة إلى دول الجوار الناتجة عن الاحتلال الإسباني ثم المغربي اللذين انتهجا سياسة تفريغ المدن الرئيسية - خاصة الساحلية منه - من سكانها الأصليين مما أدى إلى تشتتهم في الداخل والخارج.

وقد قدر عدد سكان الصحراء الغربية في سنة 1974 من طرف الادارة الاسبانية بـ 73497 كعدد إجمالي، منهم 38360 رجال ، اما النساء فعددهن 35161 [2]، وحسب التقسيم الاداري الموجود داخل الأقاليم في الصحراء الغربية أي كل من إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، فان اعداد السكان حسب المعطيات الاسبانية لسنة 1974 هو : العيون 28499 نسمة، السمارة 7295 نسمة، تفاريتي 1814 نسمة، العرقوب 1732 نسمة، قلتة زمور 2500 نسمة، أوسرد 2474نسمة، بئر أنزران 1400 نسمة، أجديرية 1067نسمة ، الداخلة 5413 نسمة، لقويرة 1463 نسمة، المحبس 1411 نسمة.[3]

---

[1] مصطفى الكتاب، محمد بادي،نفس المرجع السابق ،ص 9.

[2] Francisco villara. ,elproceso de Autodeterminacion del sahara ,Valencia, p31.

[3] Francisco villara .op.cit. , p31.

- **<u>البناء الاجتماعي والثقافي</u> :** المجتمع الصحراوي مجتمع يدين الجميع فيه بالإسلام وتسود فيه اللغة العربية بلهجة الحسانية، وهي إحدى اللهجات المحلية الشائعة في شمال أفريقيا، غير أن المدارس التي أقامتها أسبانيا في الصحراء، نشرت اللغة الأسبانية بين المتعلمين، ما ترك أثره في ثقافة القيادات السياسية التي تتكّلم اللغة الأسبانية في تعاملها مع العالم الخارجي.

ولا تزال البداوة أساس الحياة في إقليم الصحراء الغربية، حيث ينتقل جزء كبير من القبائل صيفًا بين المناطق الداخلية المرتفعة، وشتاء في سهول الجنوب، ويعتمدون في تنقلاتهم الطويلة على بعض الواحات الصغيرة المنتشرة على طول مجاري الوديان، أما في المناطق الساحلية فتوجد بعض الواحات السكنية التي يمارس أهلها الزراعة.

إن خصوصية المجتمع الصحراوي تتمثل في كونه لا يعتبر الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية فيه ، بل تتكون الأسرة من مجموعة اجتماعية أفخاذ ومجموعة هذه الأفخاذ تسمى "عشيرة "، وقد تمتد إلى مسافات تعبر الحاجز الجغرافي للصحراء الغربية في المغرب والجزائر وموريتانيا، ولذلك يرتبط سكان الصحراء الغربية بصلات قربى مع سكان الدول الثلاث، كما أن المرأة تلعب دورا كبيرا و بارزا في المجتمع الصحراوي بل وتحتل مكان الصدارة فيه مما يميزه عن غيره من المجتمعات العربية الأخرى.

والشعب الصحراوي في مجمله متكون من البربر الصنهاجيين والزيانيين وعرب بنو حسان وهم عرب ذي أصول يمنية انتقلوا إلى الصحراء في القرن الثالث عشر، وهو يشكل واحدا من أكثر شعوب البدو الرحل في الصحراء ، ففي القرن الثاني بعد الميلاد ارتحل عدد كبير من البربر الصنهاجيين باتجاه الجنوب بحثا عن مستقر آمن انتهى بعودة قسم واستقرار القسم الآخر الذي سوف يكون لاحقا الذرية التي سينحدر منها مؤسسو الدولة المرابطية ، وفي القرن التاسع الميلادي وصلت القبائل العربية الحسانية" ماكيل " إلى الصحراء في مهمة نشر الإسلام، وفي طريق العودة رغبت بعض القبائل العربية في مناخ الصحراء فاستقرت في الساقية الحمراء ووادي الذهب وموريتانيا، أما القبائل السود

الإسلامية والمستعربة لاحقا فيعتقد أنها قدمت من الجنوب والجنوب الشرقي من نواحي السنغال ومالي والتشاد واستقرت في الأجزاء الشرقية والجنوبية للصحراء.

وقد بدأت تظهر الملامح الأولى للفعل السياسي بقيام تحالفات متينة وحقيقية بين جميع القبائل البربرية والعربية القاطنة في الصحراء الغربية" لمتونة ، غزولة ، ماكيل ، بني هلال، بني سليم، وبني حسان " وهي ما أنتجت فيما بعد قيام دولة المرابطين، إلا أن سقوط هذه الدولة أنتج ثلاث مجموعات كبيرة من القبائل هي :الرقيبات، التكنة، الحسانيين

وفي"موسوعة مقاتل " قسمت قبائل الصحرء إلى أربع مجموعات هي الرقيبات، تكنة، القبائل الصغرى، والحواطيون ، تتفرع عن كل مجموعة أفخاذ وعشائر تتمايز مكانة ووظيفة وهي :

1- **قبيلة الرقيبات :** التي يبلغ عددها حوالي 35 ألف نسمة، يوجد منهم حوالي 20 ألف نسمة في الساقية الحمراء، وحوالي 15 ألف نسمة رحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تندوف وشمال غرب موريتانيا، وتنقسم الرقيبات الموجودة في الصحراء الغربية إلى جزءين رئيسيين هما:

أ. رقيبات الساحل، ويتفرع منها الأفخاذ الآتية:

"أولاد موسى، السواعد، وأولاد داوود، المؤذنين، أولاد الشيخ، أولاد طالب وأولاد التهالات .

ب- رقيبات الشرق أو القاسم، وتشمل الأفخاذ الآتية: "البيهات، أهل إبراهيم وداوود، والفقرة.

2- **قبائل تكنة :** وهي تتكون من اثنتي عشرة قبيلة، يمكن تقسيمهم إلى جذعين رئيسيين هما:

أ- جدع بربري : آيت عثمان، وآيت بلا، وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الأفريقية.

ب- جدع عربي : آيت الجمال ، وتعود جذورهم إلى عرب معقل الذين وصلوا إلى الصحراء

3- القبائل الصغرى : وهذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات أو إلى تكنة، كما لايعرف تاريخ استقرارها في الصحراء الغربية، إلا أنه يغلب عليها الأصل العربي، ويصل تعداد هذه القبائل إلى حوالي سبعة آلاف نسمة، ويقطن معظمهم في وادي الذهب .وأهم هذه القبائل الصغرى :

" أولاد دليم ، العروسيون ، أولاد تدرارين ، قبيلة فيلالة ، آل الشيخ ماء العينين : وهي من أكثر القبائل عراقة في النسب ، والأصالة في العلم، كما أنها حملت راية الجهاد في الصحراء .

4- **الحواطيون :** وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة ، تدخل في تبعيات قبائل الرقيبات والتكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى ، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام .

فتلك القبائل ترفض اليوم تقسيمها على أساس قبلي أو تصنيفهم كمجتمع قبلي، فهو في نظرهم عهد قد ولى، ويكتفون بذكر انتمائهم العربي المسلم أين يشتركون مع الأمة العربية في كثير من الخصائص ويتميزون أيضا عن جيرانهم في العادات والثقافة والتقاليد، وانتسابهم اليوم يجب أن يتم على أساس الوطن القومي.

المبحث الثاني: الصحراء الغربية من مواجهة الاحتلال الى تآسيس البوليساريو

المطلب الأول: المقاومة الصحراوية في وجه المحاولات الاستعمارية

تسبب الإحتلال التدريجي لإفريقيا الغربية، في ردة فعل السكان المحليين. وكان التواجد الإسباني المُقتصر على المناطق الساحلية عاملاً مُساعداً يُسهل حرية العمل والمقاومة للقبائل الصحراوية، وهو ما شكل تهديداً للقوتين الإستعماريتين، الفرنسية (في موريتانيا والمغرب وشمال الصحراء الغربية)، والإسبانية (في الصحراء الغربية).

وكان "الشيخ ماء العينين[*] مُقيماً في الساقية الحمراء، لإذكاء روح المقاومة ضد الإحتلال في الشمال وأيضاً في جنوب الصحراء، وقد تلقى الدعم بادئ الأمر من سلطان المغرب، إلا أنه وبعد تكشف تآمر هذا الأخير, عمد ماء العينين في إعلان "الحرب المُقدسة" ضد السلطان المغربي. وكان لابد من التدخل الفرنسي لإيقاف زحف "التمرد" في 23 يونيو 1910م. وبعد بضعة أشهر توفي الشيخ ماء العينين (أكتوبر 1910م) ، لكن حربه استمرت بقيادة ابنه "الهيبة" الذي دخل مراكش في 1912م. وتحت ذريعة "حقها في المطاردة" قامت فرنسا بردة فعل عنيفة وهاجمت المقاومين الصحراويين في أرضهم، وهكذا تم تدمير مدينة السمارة تدميراً كُلياً في سنة 1912م، بما في ذلك مكتبتها الشهيرة. وفي 30 مارس من نفس العام أقامت فرنسا حمايتها على المغرب.

فيما بين عامي 1924 و1932م، نظم الصحراويون حرب عصابات حقيقية طبعتها التنقلات الطويلة والسريعة، وقاموا بهجماتٍ مفاجئة ضد مختلف التمركزات العسكرية الإستعمارية، وبعد هزيمة "أم التونسي" [•] في 18 أغسطس 1932م.

أين تم القضاء على مجموعة متنقلة فرنسية، شن الفرنسيون حملةً واسعة بهدف تطهير المنطقة ونزع سلاح المقاومين، وكان القمع رهيباً[1].

وبحكم كونها (أي فرنسا) هدفاً أولاً لعمليات الصحراويين، بسبب نشاطها الإستعماري الأكثر عداوةً، فقد لجأت إلى طلب المُساندة من إسبانيا على أن تقوم هذه الأخيرة بإحلال السلم في المنطقة الواقعة تحت نفوذها، وبهذا شرعت إسبانيا في احتلال المناطق الداخلية من الصحراء الغربية، والإقامة بها بشكل نهائي بعد أن ظل تواجدها مُقتصراً على السواحل، وبهذا كان عام 1934م، هو عام الإحتلال الفعلي والنهائي لإسبانيا وسيطرتها

[*]: هو الشيخ ماء العينين ولد محمد فاضل، عالم جليل أسس مدينة السمارة في أواخر القرن 19، قاوم الإستعمار من المدينة التي تحولت إلى قلعة إشعاعٍ علمي وقاعدة للمقاومة والجهاد. وألف 300 كتاب في مختلف العلوم الدينية، وكانت مكتبته تحتوي على 5000 كتاب حرقها الفرنسيون

[•]:منطقة من مناطق إقليم الصحراء الغربية تقع بالجنوب.

[1] - محاضرة بعنوان" الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عامل توازن واستقرار في المنطقة"؛ (ص: 10- 12).

الشاملة على الإقليم، والذي بموجبه تمت تسمية الصحراء الغربية باسم "الصحراء الإسبانية" (كما سبقت الإشارة). [1]

المطلب الثاني: الحركة الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو

حركة التحرر الوطني:

كانت حرب 1957 - 1958م، ضد التواجد الإستعماري الإسباني تجسيداً واقعياً للوطنية الصحراوية، رغم محدودية التواجد السياسي للحركة بالداخل في ذلك الوقت. ورغم طُغيان الطابع الديني (الجهاد) على الهدف السياسي (الإستقلال)، وأيضاً النوايا والمؤامرات الخفية للتوسعية المغربية المتولدة عن المحمية السابقة.

وما يؤكد ذلك ويدعمه هو التواطؤ المكشوف بين كل من إسبانيا وفرنسا والمملكة المغربية، لتضييق الخناق على الحركة الصحراوية من خلال عملية "أوراكانْ" (وهي التي أسماها الفرنسيون بـ "إيكيفْيُون") والتي احتشدت خلالها جيوش الدول الثلاث، مُدعمةً بـ 300 طائرة فرنسية وإسبانية، للقيام بهجومٍ مضاد انطلاقاً من السواحل الصحراوية ومن موريتانيا، ومن الجزائر ومن المغرب، هذا الأخير الذي استفاد من التواطؤ بمكافأةٍ من إسبانيا التي سلمتُ إقليماً صحراوياً، هو إقليم "طرفاية" (مدينتي طرفاية وطانطان)(*) في العام 1958م.

وبعد هذه الحرب الخاسرة، خضع الشعب الصحراوي من جديد لعملية إبادة ومطاردة، غير أن وعيه الوطني والسياسي ازداد صلابة وتصميماً. ومنذ مطلع السبعينات، ورغم المراقبة الإستعمارية المُشددة في الصحراء والقمع المُمنهج في المغرب ، بدأت عملية إعادة تنظيم القوى الوطنية في المدن والمداشر، وبين اللاجئين والأوساط العمالية في الدول المجاورة، وتجسد هذا التحرك في تشكيل منظمة استقلالية (سرية) تحت اسم

---

[1] --"سالفادور باياريس كاري ـ باولا كانيت كاستيا"؛ "الصحراء في القلب SAHARA AL COR"؛ ترجمة: "أحمد الشيعة"؛ فالنسيا ـ إسبانيا / يونيو 1999. ذكره (ص: 23- 24).

(*) : مدينة "طرفاية" هي المدينة التي تقع على الحدود بين المغرب والصحراء الغربية حالياً، ومدينة "طانطان" في جنوب المغرب، والمدينتين تعود ملكيتهما في الأصل للشعب الصحراوي، إلا أن مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار أرجع ملكيتهما إلى المغرب بحكم أن الثانية (طانطان) كانت مستعمرة فرنسية. أما الأولى (طرفاية) فقد سلمتها إسبانيا للمغرب.

"الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" مهمتها توحيد وتوجيه القوة والتطلع الشعبي. وهكذا نمت حركة التحرر الصحراوية في الداخل ووسعتْ عملها ليشمل المُستعمرة كلها. [1]

ودون القيام بأي عملٍ مسلح، بدأ نشاط الحركة الجديدة من خلال الإضرابات في أوساط العمال، والتعبير عن رفض الإدارة الإستعمارية وممثليها، إلى جانب المطالب ,الطلابية ذات الطابع السياسي الصرف، كالمطالبة بتدريس اللغة العربية والتاريخ الوطني الصحراوي، وبناء المدارس والمؤسسات... إلخ.

أصبحت هذه الحركة السرية هدفاً لمُتابعة جهاز الأمن الإسباني لها؛ وفي سنة 1969م، أعلن حظر التجول على كامل تراب الإقليم، متبوعاً بموجةٍ من الإعتقالات والنفي. وفي السنة نفسها طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا تطبيق اللائحة 1514 لتصفية الإستعمار من المنطقة. [2] وإزاء هذا الوضع شرعت الحكومة الإستعمارية الإسبانية في تنفيذ عمليةٍ دعائية بتنظيم مظاهراتٍ صحراوية في العيون للمطالبة بـ "الإنضمام إلى الوطن الأم" (إسبانيا)، إلا أن المؤامرة أُجهضتْ من طرف الحركة الوطنية الصحراوية، التي استغلت المناسبة في 17 يونيو 1970م، للتعبير العلني عن رفض الشعب الصحراوي للإحتلال، برفعها مذكرةً تطالب فيها إسبانيا بمنح الإقليم استقلاله في أسرع وقتٍ ممكن. وهذه المظاهرات التي شارك فيها مئاتٌ من الصحراويين من كلا الجنسين ومن فئاتٍ عُمرية مختلفة، تم تنظيم مثيلاتها في كل من السمارة والداخلة. ولما كان الأمر مفاجئاً للسلطات الإسبانية؛ هذه المفاجأة التي دعت بأحد الجنرالات الإسبان بإصدار أمره للجيش بالقضاء على المتظاهرين، وكانت عملية تقتيلٍ بشعة متبوعةٍ بحملة اعتقالات واختطافات ومطارداتٍ طالت مئاتٍ من المناضلين، وعلى رأسهم قائد الحركة "محمد سيد إبراهيم بصير ي" [*] الذي يُجهل مصيره إلى حد الساعة.

---

[1] محمد هلاب ، (بحث متكامل عن القضية الصحراوية) ، ص : 17 – 19

[2] محمد هلاب ، نفس المرجع السابق ، ص : 19 – 20

[*]: قائد الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهو مفقودٌ مجهول المصير منذ اندلاع الإنتفاضة

وقد شكل حدث 17 يونيو 1970م، معلماً في تاريخ الحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، في الوقت الذي أزاح فيه النقاب عن الطابع الإستعماري للوصاية و "الأبوية الفرنكوية" و"الإقليمية"، كما جذب انتباه دول المنطقة وإفريقيا والعالم، إلى وجود الشعب الصحراوي ونضاله من أجل استرداد حريته. ولكن الأمر الأكثر أهميةً هو أن حدث 17 يونيو مدّ الحركة الوطنية بتجربةٍ في النضال ضد الهيمنة الأجنبية، وساهم في تنامي الوعي لدى آلاف الصحراويين المُهمّشين بفعل السياسة الإستعمارية من جهة، وسياسة الإبتلاع المُنْتهجة في أوساط المنْفيين في المغرب وفي موريتانيا من جهة ثانية.

وفي زخم ظروفٍ اتسمتْ بالصّعُوبة والتعتيم خلال سنتي 1970 و1972م، أعادت الحركة الوطنية تنظيم نفسها وأسلوبها لتتحول إلى منظمةٍ مسلحة، تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (بوليساريو Polisario) وذلك بعقد مؤتمرها التأسيسي يوم 10 ماي من عام 1973م، تحت شعار "بالبُندقية ننالُ الحرية".

وبعده بعشرة أيامٍ فقط، أي في العشرين من ماي من نفس السنة انطلق العمل المسلح، حيث تم الهجوم على المركز الإسباني ببلدة "الخنْكة" [*] ، موازاةً مع نشاطٍ سياسي واسع النطاق بهدف توعية الشعب وتنظيم صفوفه من أجل الإستقلال الوطني، ومن أجل إطلاع الرأي الدولي على وضعية وظروف المنطقة، تم البحث عن مصادر للدعم والمُساندة في هذا الإتجاه.

وكانت عمليات جبهة البوليساريو مُوجّهة بالدرجة الأولى ضد الأعمدة الأساسية للإستعمار (جيش، إدارة، دبلوماسية، وتحالفاتٍ دولية... إلخ)،

ولم يلبث العمل المكثف على كل الأصعدة أن أعطى أُكله؛ فبعد سنتين فقط فرض على إسبانيا أن تعترف بحق الصحراويين في تقرير المصير والإستقلال، وقامت بإجلاء قواتها

التي نظمتها الحركة المعروفة باسم "انتفاضة الزملة" بتاريخ 17 يونيو 1973م، اختطف على أيدي السلطات الإسبانية منذ ذلك التاريخ.

[*]: منطقة بالصحراء الغربية شهدت أول عملية مسلحة من تنظيم جبهة البوليساريو عشرة أيام بعد تأسيسها على مركز إسباني كان بالمنطقة، بقيادة الشهيد "الولي مصطفى السيد" الذي اعتقل على إثرها، وقد سميت العملية باسم "عملية لخنكة" نسبة إلى المنطقة، وأصبحت حدثاً وطنياً يحتفل الصحراويون بذكراه في العشرين من ماي من كل سنة.

من عدة تمركزات بالداخل، كما تراجعت عن سياستها النيوكولونيالية التي كانت تنوي بموجبها منح الإستقلال للحزب الوطني الصحراوي (البُونْسْ) الذي أسسته أجهزة الأمن الإسبانية لهذا الغرض، حتى تبقى المنطقة تابعةً لها تتحكم فيها كما تشاء، إلا أنها لم تُفلح في الحصول على دعم الصحراويين لحزبها، بل إن الصحراويين التفوا برمتهم حول الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كممثل شرعي، طلائعي ووحيد لهم.

وليس من قبيل الصدفة، أن تظهر خلال سنوات النضج هذه التي شهدها الوعي الوطني الصحراوي، عدة حركات على الساحة، التي كانت في جملتها مدعومة بطرق مختلفة من طرف حكومات كل من إسبانيا والمغرب، حيث ساهمت في نشر صورةٍ مزورة عن حقيقة الوضع في الصحراء الغربية لدى الرأي العام وخاصة الأوروبي منه. [1]

المبحث الثالث: إتفاقية مدريد والاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية.

المطلب الأول: إبرام اتفاقية مدريد الثلاثية.

بات من المؤكد أن المغرب يريد ضم الصحراء بأي شكلٍ كان، ويُستنتج ذلك من الخطب والبيانات الرسمية للحكومة المغربية، التي تعتمد أساساً على مُساومة السلطات الإسبانية. ويبدو هذا واضحاً من نص الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب في مدينة فاس ، ومما جاء فيـــه: <<**... إن مصالح إسبانيا الإستراتيجية يُمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه لإسبانيا قواعد عسكرية لمدةٍ محدودة، وذلك مُقابل الإعتراف الإسباني بالسيادة المغربية على الإقليم**>>، كذلك أعرب الملك الحسن الثاني عن استعداده لتوقيع اتفاقية إسبانية ـ مغربية تنص على الإستغلال المُشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي يحتوي عليها الإقليم.

---

[1] -"سالفادور باياريس كاري ـ باولا كانيت كاستيا"؛ مرجع سبق ذكره. (ص: 27- 30).

وأمام المُغريات المغربية وجدت إسبانيا ضالتها المنشودة في ملك المغرب، الذي جاء أيضاً على لسانه: <<**... إن سيطرة المغرب على الصحراء لا تعني أكثر من استبدال العلم الإسباني بالعلم المغربي**>>. ومن هنا رأتْ إسبانيا أن الفرصة قد حانت، وبدون أن تخسر شيئاً من ثروات المستعمرة، وهكذا تلاقت النوايا المشتركة للنظامين.

وتتويجاً لهذه الخواطر، انطلقت "المسيرة الخضراء" التي نظمها الملك لضم الصحراء الغربية كمُناورةٍ أولى في سياسة الإلحاق التي كان متفقاً عليها مُسبقاً، وهذا يُستدلّ من الخطاب الموجه إلى المُشاركين في المسيرة الخضراء، حيث جاء فيه على لسان الملك الحسن الثاني: <<**... إذا قابلْت الإسباني سلّمْ عليه، وإذا قابلْت غير الإسباني ستجدُ جيشك في جانبك**>>.

ولقد أكدت الأحداث مهزلة هذه المسيرة التي كان يُرادُ بها غزو الصحراء الغربية، حيث كان من نتائجها التوقيع على اتفاقٍ ثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا بمدريد في 14 نوفمبر 1974م، ومما جاء في الإتفاق:

- إنهاء الوُجود الإسباني في فترةٍ أقصاها 28 فبراير 1976م، على أن يُوضع الإقليم خلال ذلك الوقت تحت الإدارة الثلاثية.
- أن رأي السكان ستُعبر عنه الجماعة (*) .

ويُقال أنه أتبع هذا الإتفاق بمعاهدةٍ أخرى سرية تتعلق باستغلال الفوسفات بطريقةٍ مُشتركة، كما احتفظت إسبانيا بحق الصيد في الساحل الصحراوي (•). بالإضافة إلى تعويض المواطنين الإسبان عن أملاكهم لدى مُغادرتهم الصحراء الغربية.

إن الشيء الذي يهُمّنا من اتفاقية مدريد هو مدى شرعيتها، أو بمعنى آخر القيمة القانونية لاتفاق مدريد، وكذلك الآثار التي خلفتها هذه الإتفاقية، والمتمثلة في الوجود العسكري المغربي في الصحراء الغربية.

(*) : جماعة شكلتها إسبانيا من شيوخ القبائل الصحراوية إبان استعمارها للإقليم، وهي مرفوضة من قبل الشعب الصحراوي ولا تمثله.

(•) :قيام استغلال ثلاثي مُشترك للثروة السمكية على سواحل الصحراء الغربية بنسبة 50% لإسبانيا، و50% مشتركة بين المغرب وموريتانيا

1- القيمة القانونية لاتفاقية مدريد:

من الواضح أن الإعتبارات السياسية هي التي سادت اتفاقية مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى، وبالنظر إلى الجانب القانوني فإنه يمكن أن تُوجه لها ثلاث اعتراضات، هي:

- عدم ملاءمة الإتفاقية مع سياسة تصفية الإستعمار المُتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة.
- انتهاك هذا الإتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
- الظروف التي وقّع فيها الإتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك حق التصرف في سيادة الإقليم الصحراوي.

ويمكن شرح هذه النقاط فيما يلي:

ففيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإنه يمكن الإشارة إلى العديد من قرارات الجمعية العامة، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالصحراء الغربية، والهادفة إلى تطبيق إعلان القرار 1514 على هذا الإقليم، وخاصةً ما يتعلق بحق .

المقرر للسكان الصحراويين، بينما الإتفاقية لم تنص على الإستفتاء الشعبي، وبالتالي لم تتبع الإجراءات المقررة من طرف المنظمة، ومن ثم فإن اتفاق مدريد مُتعارضٌ مع قرارات الأمم المتحدة.

أما النقطة الثانية، فإن اتفاقية مدريد قد أُبرمت بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية، التي ذكرت فيه الطبيعة المُلزمة حسب القانون الدولي لحق الشعوب المُسْتعمرة في تقرير مصيرها، بل أكثر من ذلك فإن هذا المبدأ أصبح من القواعد الحتمية المُطلقة التي لا يمكن مُخالفتها وفقاً للمادة 53 من اتفاقية "فيينا" لسنة 1969م، الخاصة بالمعاهدات.

كما أن البند الخاص باستشارة شعب الصحراء الغربية بواسطة الجماعة أصبح باطلاً، باعتبار أن الجماعة المذكورة قد حلت نفسها في 28 نوفمبر 1975م، مُجرّدةً بذلك المُوقّعين على الإتفاق من كل ذريعة.

أما النقطة الثالثة والأخيرة، فإننا نرى أن اتفاق مدريد قد أُبْرم من طرف دولٍ لا تملك حق السيادة على الإقليم، فإسبانيا بصفتها دولة وصية ليس لها الحق إلا في اتباع الطرق المُتعلقة بتصفية الإستعمار وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة، وخاصة القرارين 1514 و2625، ومن ثم فإن إجراءات التنازل أو تحويل الإدارة يُعتبرُ باطلاً بُطلاناً مُطلقاً، نظراً (1)

لأن إسبانيا إذا كانت تملك سُلطات الإدارة على الإقليم وبتفويضٍ من الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لا يمنحُها حق التصرف فيه، إذ لا سيادة لها على الإقليم الصحراوي.

المطلب الثاني: العدوان المغربي ـ الموريتاني للصحراء الغربية

في 31 أُكتوبر 1975م، قام المغرب بسابقةٍ خطيرة تمثّلتْ في إرساله 25.000 جندي مغربي غازي إلى الصحراء الغربية، واحتلاله لبلدة "أجْديْريّة"(*) ، يحدثُ ذلك في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تنسحبُ تحت وقع الضربات التي وجهتها لها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث قبل عملية الإجتياح المغربي بأيامٍ قليلةٍ فقط، وتحديداً في 16 أكتوبر أعلن عن التحضير لمؤامرةٍ جديدة من قبل المغرب أطلقها في 06 نوفمبر 1975م، بإصدار الملك الحسن الثاني أوامر بعملية اجتياحٍ للأراضي الصحراوية من خلال ما أسماه بـ "المسيرة الخضراء" (والتي هي في الواقع مسيرة الجيّاعْ، ومسيرةٌ سوداء ـ حسب رأي الصحراويين ـ) التي ضمت 35.000 مغربي بهدف الإستيلاء عليها، ومن الجنوب كان نظام "ولد دادّاهْ" (•) في موريتانيا يسْتولي على بعض مناطق الصحراء الغربية، مثل ما نصت على ذلك اتفاقية مدريد الثلاثية. توالت الأحداث بعد ذلك مُتسارعةً، فقد أعلنت الجمعية الصحراوية التي شكلها المُستعمر الإسباني عن حل نفسها في 28 نوفمبر 1975م، ـ كما سبق وأن أشرنا ـ وبالتالي تأييدها للبوليساريو،

---

(1): بن عامر تونسي؛ تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية؛ المؤسسة الجزائرية للطباعة 1987 (ص: 360- 365).

(*): منطقة من مناطق الصحراء الغربية

(•) :الرئيس الموريتاني بعد فترة الإستقلال عن فرنسا.

وفي 26 فبراير 1976م، كانت إسبانيا تخرج من الصحراء الغربية على عجل ـ ودون الوفاء لأدنى التعهدات التي قطعتْها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم أجمع ـ تاركةً بذلك فراغاً إدارياً، لا زال الشعب الصحراوي يدفعُ ثمنه إلى اليوم.[1]

وأمام كل هذا لم يكن الشعب الصحراوي وتنظيمه الطلائعي (البوليساريو) ليبقى مكتوف الأيدي، فقد قاد جيش التحرير الشعبي الصحراوي منذ 20 ماي 1973م، كفاحاً بُطولياً مُتميزاً، غيّر مسار الحرب وفرض على الجيُوش الغازية إدخال خُططٍ وتكنولوجياتٍ لم تُستعمل من قبل.

وهكذا فقد بنى الجيش الصحراوي في البداية خُطّةً تقوم على التركيز على الواجهة الجنوبية في الفترة مابين 1975 و1978م، والتي عرفت في نهايتها باسم "هجمة الشهيد الولي مصطفى السيد"، كانت نتيجتها إنهاءُ الإحتلال الموريتاني في ذلك الوقت، ولن ينسى التاريخ كل تلك المعارك التي شنها مقاتلو جيش التحرير الشعبي الصحراوي على الجيش النظامي الموريتاني (معارك: لكْويرة، آوْسرْدْ، أكرْكرْ، العركُوبْ، أكْليْباتْ لكْليّة، أزويراتْ، شُومْ، عينْ بنْتيلي، أفْديْركْ، أنواكشوط، تيجكْجة، تيشيتْ، باسْكنو، وادانْ، شنقيطي) [∇] ، إضافةً إلى عمليات توقيف القطار الناقل للحديد من معادن أزْويراتْ الذي شل أهم نشاطات الإقتصاد الموريتاني في ذلك الوقت، وهو ما دفع فرنسا إلى التدخل المباشر في النزاع مُستعملةً الطائرات الحربية خلال سنتي 1977 و1978م، ـ خوفاً على مصالحها في محميتها السابقة (موريتانيا) ـ لدعم الجيش الموريتاني ضد الجيش الشعبي الصحراوي.

وفي هذه الأثناء أيضاً كانت المواجهة قائمة بين الجيش الصحراوي والمغربي على طول التراب الصحراوي وجنوب التراب المغربي، في كل من (أجْديْريّة، العيون،

---

[1] : محمد هلاب ، مرجع سبق ذكره ،ص : 20 – 21

(∇): أسماء لمناطق صحراوية وأخرى موريتانية، دارت فيها معارك طاحنة بين الجيش الشعبي الصحراوي والجيش النظامي الموريتاني

العرْكُوبْ، السمارة، بوكراع، بوجدورْ، آقّا، طانطان، أُم لحسنْ، الزّاكْ، لمْسيّدْ)[*] . وقد تزامن تحييد الجيش الموريتاني من النزاع مع انطلاق "هجمة هوّاري بومدين" [◊] التي شهدت ملاحم تحرير العديد من المواقع الصحراوية، دفعتْ بالجيش المغربي إلى تغيير استراتيجيته، مُتفادياً الوحدات الثقيلة مانحاً الفرصة لجيش التحرير الشعبي الصحراوي لتسجيل المزيد من الإنتصارات في السنوات مابين 1979 و1981م.

وقد عرفت هذه السنوات سيطرةً تكادُ تكون كاملةً لجيش التحرير الشعبي الصحراوي، وهو ما دفع بالجيش المغربي إلى الإستنجاد بسياساتٍ دفاعيةٍ جديدة اعتمدت على بناء الحواجز الرملية، والتّمتْرس داخل الخنادق الدفاعية المزودة بمختلف الأسلحة، مُستعيناً بوسائل الكشف والمراقبة عن بعد، مدعوماً بسلاح الجو... وهكذا انطلق في بناء أحزمةٍ دفاعية كخُطةٍ جديدة بمساندة القوى الكبرى ابتداءً من سنة 1980م، حيث تمت إقامةُ الحزام الأول في أغسطس 1980م، لتأمين حماية مناجم الفوسفات ومدينتي العيون والسمارة، وهو ما أطلق عليه "المثلث النافع" ويمتدّ من "جبال الوركْزيزْ" شمال شرق وحتى ميناء بوجدور غرباً.

وبالرغم من كل هذا فإن الجيش الصحراوي أظهر قدرةً فائقة في التكيّف مع التحديات الجديدة وأعطى رده التاريخي في أكتوبر 1981م، مُثبتاً أن هذه الدفاعات والحصون لم تُجد نفعاً. وهو ما أدى بالجيش المغربي إلى تعزيزها بحزامٍ ثانٍ في فبراير 1984م، ليُحيط المناطق الممتدة من بوكراع إلى السمارة و"حوْزة" وصُولا إلى "آمْكالا"، ثم الحزام الثالث في ماي 1984م، والذي أحاط بكل من أجْديْريّة وحوزة.

وأمام ازدياد الضربات أقدم الجيش المغربي في الفترة مابين يناير وأغسطس 1985م، على إنجاز الحزام الرابع والخامس، حيث امتدّا من الحدود الشمالية الشرقية وحتى جنوب مدينة الداخلة. أما الحزام السادس والأخير فقد أُنجز عام 1987م، ويمتد نحو الجنوب إلى

[*]: أسماء لمناطق صحراوية بالصحراء الغربية وأخرى بجنوب المغرب.

[◊]: هجمة صحراوية تمت تسميتها نسبة إلى الرئيس الجزائري "هواري بومدين".

ساحل المحيط الأطلسي مُحاذياً للحدود مع موريتانيا وينتهي إلى الجنوب من مدينة الداخلة.وأمام هذه الأحزمة المُدجّجة بمختلف الأسلحة والألغام، انتهج جيش التحرير الشعبي الصحراوي حرب استنزافٍ مُضنيةٍ للجيش المغربي. وحتى حُلُول وقف إطلاق النار فقد كان جيش التحرير الشعبي يُزاوجُ بين حرب الإستنزاف والمواجهة المُباشرة المُنْهِكة لعدوه معنوياً واقتصادياً لدرجةٍ أوصلت الجنود المغاربة إلى حالةٍ لا تُقاوم من الإنهيار، وهو ما جعل المغرب يقبل من الناحية التكتيكية المخطط الأممي للسلام سنة 1991م .[1]

ليس نُشداناً ومحبةً للسلم ووضع حد للحرب وويلاتها، وإنما سعياً منه لإنهاء المواجهة المسلحة حفاظاً على عرشه المُتهاوي واقتصاده المُنهار.

وما أسْرُ ما يقارب 3000 جندي مغربي كأسير حرب، أسرهم جيش التحرير الشعبي الصحراوي، وغنْم العديد من المعدات الحربية المغربية التي استعملها الجيش الصحراوي ضد القوات المغربية نفسها، وما صُمود مقاتلي جيش التحرير الشعبي الصحراوي وصبرهم وجلدهم في وجه العدوان المغربي الموريتاني مدعومَيْنِ بالقوى الكبرى من فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية... وغيرها من المؤشرات، إلا دليلٌ على بسالة وشجاعة أصحاب الحق وعزمهم على انتزاع حقهم، ومهما كلفهم ذلك من ثمن.

(1) ـ محاضرة بعنوان؛ مرجع سبق ذكره (ص: 23- 25).

الفصل الثاني

التسوية الدولية للنزاع في الصحراء الغربية

يعد نزاع الصحراء الغربية من اكثر القضايا التي واجهتها المنظمات الدولية و الاقليمية فعلى مستوى منظمة الامم المتحدة فقد اعتبرت مشكلة الصحراء الغربية من اكثر المشاكل التي تحملت مسؤولية حلها منذ نحو خمسة وثلاثون سنة اذ بدا اهتمام منظمة الامم المتحدة بمشكلة الصحراء الغربية قبل مباشرة المساهمة في حل النزاع اي منذ ان خضعت هذه المنطقة للاستعمار الاسباني، كما اكدت ايضاً الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأت المنظمة عن رغبتها في تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية بما في ذلك قضية الصحراء الغربية التي تعتبر اخر مستعمرة في القارة الإفريقية

المبحث الأول: القضية الصحراوية في أروقة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي).

المطلب الأول: موقف منظمة الأمم المتحدة

أثار المغرب عام 1957 قضية الصحراء الغربية " والتي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية "أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة , كما عرض مسألة إقليمي" ايفني " والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالبا أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم 1514 (15).

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها .

وفي السادس عشر من كانون الأول ديسمبر 1965 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072 (20).. وفيه ((طلب بصفة عاجلة إلى الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ وعلى الفور كافة الإجراءات الضرورية لتحرير أقاليم ايفني والصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية, وأن تدخل تنفيذا لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان)) , وتعليقا على هذا القرار, أبدت الحكومة الإسبانية استعدادا لمعالجة قضية إقليم ايفني المغربي, لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية.

وبعد ضغوط مغربية ودولية مورست ضد إسبانيا لإجبارها على تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر , قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم ايفني.. فوقعت مع الحكومة المغربية

معاهدة "فاس" في الرابع من كانون الثاني يناير 1969 أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلى المغرب.[1]

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969 على حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلى القرار الأممي 1514 .

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982(27).. وفيه تؤكد على الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار الأممي1514, وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال, وتعلن إن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية ,إنما يهدد بالخطر الأمني وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب إفريقيا.

وتطالب الحكومة الإسبانية بوصفها القائمة بالإدارة على الإقليم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال على أسس حرة ونزيهة, كما وتدعو الدولة الحاكمة إلى التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة, مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة باستفتاء تقرير المصير, وتطلب إلى إسبانيا استقبال بعثة أممية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها بما يمكنها بفعالية في تطبيق إجراءات وضع حالة للحالة الاستعمارية في الإقليم, كما تطالب جميع دول العالم .[2]

بالامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي واستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة على إبقاء الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية.[3]

([1]) – حمادي عبد الرحمن موسى،عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها(دراسة أعدت لنيل الإجازة)، إشراف الدكتور فادي خليل،جامعة دمشق، دمشق 2006، ص :23.

[2] - طاهر مسعود, "نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو, دمشق, دار المختار, 1998, ص 110.

[3] -طاهر مسعود ، نفس المرجع السابق ، ص: 111-112

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة دون أن يغير ذالك من وضعها بشيء على صعيد إنهاء المشكلة .

وفي الثاني عشر من أيار مايو 1975 شكلت لجنة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ضمت ممثلين من عدة دول وكُلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية .. حيث زارت البعثة كلا من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا إضافة إلى إسبانيا والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل قدمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه أن البعثة وجدت لدى السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة في الاستقلال ورفض مبدأ استرداد إقليم الصحراء الغربية من المغرب وموريتانيا وقد اظهر هؤلاء الصحراويين عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة " البوليساريو" التي تحظى بقبول كبير من قبلهم, والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة .[1]

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالاعتبار إرادة جميع الأهالي الصحراويين المقيمين فوق ارض الإقليم أو الموجودين منهم خارجه كلاجئين, واقترحت البعثة على الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من خلال اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة ويقرر من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه, وفي الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر 1975.. عادة الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية.

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثا وتطورات متسارعة.. تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية التي اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين الحدود الصحراوية في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1975 وكان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية, وشهد أيضاً توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975 التي

(1) - محمد سالم الصوفي ،أزمة الصحراء الغربية،المركز الموريتاني الدولي للنشر،نواكشوط،2005،ص: 109

بموجبها تتخلى إسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية وتتقاسمها كل من المملكة المغربية وموريتانيا.. ونتجت عن ذالك وضعية جديدة على الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن إسبانيا في مواجهة المقاومة الشعبية الصحراوية.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب أغسطس 1979 قرارها رقم 3437.. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية .

وفي تشرين الثاني نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية.. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية .

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني نوفمبر 1980 بطلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية نهائية بينهما, كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء تقرير المصير, بعد ذالك أصدرت الأمم المتحدة قرارا في السابع من كانون الأول ديسمبر 1983 طلبت فيه إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتامين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية, وتقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي .

وتأكيدا على ما كانت أعلنته أصدرت الأمم المتحدة قراراً حمل الرقم 5040 لعام 1985 والخاص بالمشكلة الصحراوية.. وفيه دعوة إلى وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير وطلب إلى طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة يتم الاتفاق من خلالها على شروط الاستفتاء المقترح, كما أكدت الجمعية العامة في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1986 على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

والاستقلال, وطلبت إلى طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة, بعد ذالك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول سبتمبر 1987 عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير.

ثم غدت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشغالا للأمم المتحدة.. فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة كان منها:

القرار "621" الصادر في العشرين من كانون الأول ديسمبر 1988.. وفيه وافق مجلس الأمن الدولي على اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنه في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي - الصحراوي عن كثب .

القرار " 658" الصادر في السابع والعشرين من تموز يوليو 1990.. وفيه يشكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية .

القرار "690 " الصادر في التاسع والعشرين من نيسان أبريل 1991.. ويتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي على مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام والذي حاز على رضى وقبول طرفي النزاع .. المغرب وجبهة البوليساريو .

القرار المذكور مؤسس على صيغة القرار الإفريقي 104 وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040 وعلى أساس القرار "690" هذا وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية, والتي تمر بعدة مراحل.. تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتباراً من السادس من أيلول سبتمبر 1991 وينتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في كانون الثاني يناير 1992 , وحدد القرار أيضا ما يلي[1]

أن تكون عبارتا "نعم للاستقلال" أو "نعم للانضمام إلى المغرب" هما صيغتا التخيير النهائي المطروح على المقترعين, وان يتم تنظيم الاستفتاء اعتمادا على آخر إحصاء نظمته الإدارة الاستعمارية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974, وتشكيل لجنة تحديد هوية تكون مهمتها

(1) ـ حمادي عبد الرحمان موسى،دراسة سبق ذكرها، ص:25 ـ26.

مراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني, ورصد لهذه العملية مبلغ مالي وغيرها من الأمور الأخرى.

وفي 1991/12/19 قدم السيد ديكويلار أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تقريرا يحمل الرقم 23299س.

يتضمن هذا التقرير معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين تتألف من خمس معايير هي:

- الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني لعام 1974.
- الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية أثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء.
- أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين: آباء, أمهات, أبناء الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم.
- أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو اثني عشرة متقطعة قبل حلول الأول من كانون الأول ديسمبر 1974.

وعلى الرغم من التحفظ الذي أبداه الطرفان فقد قبلا في النهاية التعاون على أساس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة المذكور آنفا, وبناء عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 1994/8/18 وحتى كانون الأول ديسمبر تاريخ توقف العملية حيث تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص, وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى الاستقرار حتى اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية و أضاع ما تحقق من جهود في هذا المضمار, وفي تشرين الثاني نوفمبر 1996 اصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل الرقم 10841 وفيه جدد ولاية المينورصو, لغاية 1997/5/31 وطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة, ومع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي أنان منصب الأمين العام للأمم المتحدة دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات أكثر مرونة فقد وجه السيد أنان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 1997/3/17 يبلغه فيها عن تعيين

السيد جيمس بيكر - وزير الخارجية الأمريكي الأسبق - مبعوثا خاصا إلى الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام تلك بإصدار بيان في 19 آذار مارس من نفس العام رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسة عشر باختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلى الصحراء الغربية وفعلا قام جيمس بيكر بزيارة إلى المنطقة في نفس العام, التقى فيها مع جميع الأطراف على حدة وتباحث مع كل الفرقاء, وبناء على نتائج هذه الجولة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366 إلى مجلس الأمن بتاريخ 1997/5/5 الخاص بقضية الصحراء الغربية, والذي تمحور حول بعض النقاط الهامة من مخطط التسوية الأممية ذكر منها: [1]

- تحرير أسرى الحرب.
- عودة اللاجئين الصحراويين.
- تجديد مهمة بعثة المينورسو حتى 1997/9/30.

إلا أن السيد جيمس بيكر استقال في العام 2004 من منصبه كمبعوث للامين العام إلى الصحراء الغربية نظرا لتعرض مهمته وهو الدبلوماسي المحنك إلى عدة عقبات واصطدمت بحواجز كبيرة من بعض الأطراف على حد قوله منعته من إيجاد حل للنزاع الطويل وحالت دون مضيه في تطبيق مخطط التسوية الأممي الإفريقي الذي أقرته الأمم المتحدة ووافق عليه الطرفان البوليساريو والمملكة المغربية وهذا ما أكده بيكر بُعيد استقالته في 2004 بقوله أن سبب فشله في تنظيم استفتاء تقرير المصير عائد إلى الطرف المغربي كونه غير واثق من نتيجة الاستفتاء في حالة تنظيمه ولقد عين الأمين العام للأمم المتحدة بعد استقالة بيكر الهولندي بيتر فان والسوم مبعوثا خاص عنه إلى الصحراء الغربية لعله ينجح في ما فشل فيه سلفه جيمس بيكر . تجدر الإشارة هنا إلى أن جيمس بيكر جاء بعدة حلول للازمة كان أهمها وأكثرها وسطية على حد قول المراقبين مشروع تقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو ما

(1)- أنظر النص الكامل لمخطط السلام الأممي الإفريقي في ملاحق البحث.

يعرف بمخطط بيكر الثاني للعام 2003 ويقضي هذا المقترح إلى إقامة حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح مابين أربع إلى خمسة سنوات يأتي بعدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه وكان هذا الحل هو آخر الحلول إلى حد كتابة هذه الأسطر, المقدمة من قبل الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الطويل في الصحراء الغربية.

إلا أننا ونحن الآن في عام 2013 أي بعد حوالي خمس عشرة سنة ونيف من وقف إطلاق النار لم تستطع الأمم المتحدة بعد التوصل إلى حل من شانه إنهاء النزاع وطي ملفه بل لا نرى في الأفق القريب ما يبشر بذالك , وفي المقابل مأساة الشعب الصحراوي تزداد مرارة يوم بعد آخر وأحلامه في العودة إلى أرضه من خلال تقرير مصيره الذي كان قد وعد به مقابل وقفه إطلاق النار في العام 1991 لم تتم بعد, وكأنه بذالك قد عوقب على خياره وقف الحرب والدخول في المسار السلمي الذي لم يضمن له إلى حد اللحظة ابسط حقوقه المشروعة في الحرية والسلام وإنهاء الاحتلال [1] .

المطلب الثاني: موقف منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي).

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت أكثر حزماً في موقفها الداعي إلى تصفية الاستعمار وإلى الوقوف بصرامة أمام العدوان المغربي - الموريتاني الذي مثل خرقا سافراً لواحد من أهم المبادئ التي نص عليها الميثاق التأسيسي للمنظمة ألا وهو مبدأ "احترم الحدود الموروثة عن الاستعمار" بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السمراء.

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة في الرباط (المغرب) في 12 يونيو - حزيران 1972 أصدر بياناً جاء فيه أن " المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني ويدعو

---

[1] محمد سالم الصوفي ، مرجع سبق ذكره، ص: 184- 185.

إلى إلزام إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير و الاستقلال في أقرب الآجال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة". وفي يناير-كانون الثاني 1976 أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في مابوتو (موزمبيق) بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحرير إفريقية و في مؤتمر ليبروفيل (الغابون) في شهر يوليو- تموز 1977 شارك وفد من الجبهة في أشغال مؤتمر الوحدة الإفريقية وهو المؤتمر الذي قرر استدعاء مؤتمر طارئ لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة مابين 24-30 مارس -آذار 1978م في العاصمة الزامبية لوساكا غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين. ويعتبر مؤتمر القمة المنعقد في الخرطوم (السودان) في 17 يوليو-تموز 1978 مرحلة هامة في تاريخ التعامل الإفريقي مع الملف الصحراوي حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية في هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالي ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحراوي بما في ذلك حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الإفريقية اللاحق, وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيسا مالي ونيجيريا قامت بعقد لقاءات مع المغرب و البوليساريو وموريتانيا و الجزائر وإسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية. وفي نهاية اجتماع لجنة الحكماء الأفارقة في الخرطوم في 23 يونيو- حزيران 1979م تبنت اللجنة قراراً يوصي بالوقف الفوري لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير عبر استفتاء حر و عام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفاً كاملاً حول القضية الصحراوية [1]. هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد في منروفيا (ليبيريا) في الفترة مابين 17 و20 يوليو- تموز 1979م

(1) ـ حمادي عبد الرحمان موسى ،دراسة سبق ذكرها، ص:27.

قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد صوتين والذي جاء فيه على الخصوص ما يلي " باعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير ولما كان الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليماً للسيادة فإن اللجنة الخاصة توصي بما يلي[1]:

- الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفوري.
- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبني أحد الاختيارات التالية: أ. الاستقلال التام

ب. المحافظة على الوضع الراهن.

- اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.
- تشكيل لجنة من ستة أعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السداسية في الأسبوع الأول من ديسمبر- كانون الأول 1979م في العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتي حضرت باستثناء المغرب الذي بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أ هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التي انسحبت من الأراضي الصحراوية التي سبق وان احتلتها مناصفة مع المغرب. وفي العاصمة السيراليونية فريتا ون انعقد اجتماعان في يوليو- تموز وسبتمبر- أيلول 1980م .وتميزت هذه اللقاءات بمحاولات المغرب التهرب من المساعي الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاون الثاني اصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف

(1) - محمد سالم الصوفي ، مرجع سبق ذكره، ص: 184- 185.

إطـلاق النـار بصـفة فعليـة فـي شـهر ديسـمبر 1980م وإبقـاء القـوات العسـكرية فـي ثكناتهـا وقواعدها وهي التوصيات التي قوبلت برفض مغربي.

وسعياً من المغرب لمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الإفريقية شارك الحسن الثاني ملك المغرب في أعمال مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر المنعقد في نيروبي (كينيا) في شهر يونيو 1981م وأعلن في خطابه أمام القمة الإفريقية قبول المغرب أجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية ولكن ملك المغرب ما أن عاد إلى بلده حتى صرح في ندوة صحفية عقدها يوم 2 يوليو- تموز 1981م أن الاستفتاء - كما يراه- لا ينبغي أن يكون إلا تأكيدياً لضم الصحراء الغربية للمغرب. وكان مؤتمر القمة الإفريقية قد اصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما انشأ المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء في الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

في أواخر فبراير- شباط 1982م في الدورة الثامنة و الثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في أديس أبابا (أثيوبيا) وبناءً على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين في منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية والتي لم يعد إليها حتى الآن.

بسبب حالة العداء التي أبدتها الإدارة الأمريكية برئاسة ريغان تجاه الجماهيرية العربية الليبية والتي بلغت ذروتها بالقصف الجوي الأمريكي للمدن الليبية سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسلم القائد الليبي معمر القذافي رئاسة المنظمة الإفريقية من خلال دعوتها الدول الإفريقية الموالية لها إلى مقاطعة مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي كان من المقرر أن ينعقد في طرابلس في أغسطس- آب 1982م واستجابت بعض الدول الإفريقية بعد جولة نائب الرئيس الأمريكي حينها جورج بوش (الأب) و الممثل الأمريكي في الأمم المتحدة كيرباتريك إلى عدد من تلك

الدول. (أنظر صحيفة لوموند :10.6.1982) وقد قاد هذا التوجه الداعي لمقاطعة القمة الإفريقية في ليبيا كل من المغرب وزائير(الكونغو الديمقراطية حالياً) والسنغال والسودان والصومال بقصد منع القمة من الانعقاد لعدم توفر النصاب القانوني المتمثل في حضور 34 من الدول الأعضاء. وكان مبرر المقاطعة هو رفضهم المشاركة في القمة في حالة حضور الوفد الصحراوي لجلساتها وهو ما حصل بالفعل وأصبحت منظمة الوحدة الإفريقية على شفا الانقسام على نفسها. ولتفويت الفرصة على أعداء أفريقيا وحفاظاً على وحدة المنظمة قرر الوفد الصحراوي الموفد إلى القمة الانسحاب الطوعي و المؤقت من أعمال القمة الإفريقية, وعلى الرغم من المساهمة الصحراوية في لم الشمل الإفريقي فإن مؤتمر القمة لم ينعقد في ليبيا الشيء الذي يظهر إن حضور الوفد الصحراوي لم يكن إلا ذريعة من الدول التي أتأمرت بتوجيهات واشنطن وباريس لمنع انعقاد القمة في طرابلس وكانت الحجة هذه المرة تمثيل جمهورية تشاد في القمة. وعند ما تبين أن النصاب القانوني لا يمكن أن يحصل عليه لعقد القمة في طرابلس الغرب عقد قادة 30 دولة عرفت باسم "إفريقيا الحرة" مؤتمراً إعلامياً في طرابلس نوقش فيه الوضع في إفريقيا و المخاطر التي تتهدد وحدة المنظمة من جراء التدخل الأجنبي وخاصة الأمريكي- الفرنسي في شؤون القارة السمراء. وأعلن المؤتمرون تضامنهم مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في كفاحها العادل من أجل الاستقلال والسيادة كما دعوا الجمهورية الصحراوية والحكومة المغربية إلى البحث عن حل سلمي للنزاع بينهما.

في يونيو- حزيران 1983 التأمت القمة الإفريقية في مقر المنظمة في أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكل نجاحاً لإفريقيا بتجاوزها طور الانقسام و تثميناً من القادة الأفارقة لروح المسؤولية العالية التي أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف إنجاح مؤتمر القمة تبنى المؤتمر بالإجماع اللائحة 104 التي تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفي نزاع إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لأجراء استفتاء حر وعادل من اجل تقرير مصير الشعب الصحراوي دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت

إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة. كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ سلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء وهذه اللائحة كانت الأساس الذي بني عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام في الصحراء الغربية.

لقد وجدت القرارات الإفريقية قبولاً واسعاً من طرف المجتمع الدولي وشكلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة سعياً نحو حل سلمي وعادل لنزاع الصحراء الغربية يقوم على تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الجبار الذي بذلته الشعوب والحكومات الإفريقية في مسعاها لحل مشكلة الصحراء الغربية التي تشكل آخر المستعمرات في القارة التي لم تتم فيها عملية تصفية الاستعمار حتى الآن.

في السنوات اللاحقة سعى المغرب ما استطاع إلى تقليص دور المنظمة الإفريقية في حل النزاع وتأكيد ثقته في الأمم المتحدة فقط ومع ذلك لم تتوقف محاولاته الممنجهة وسعي الحكومات اليمينية الفرنسية إلى جر بعض الدول الإفريقية التخلي عن دعمها للقضية الصحراوية وأنفق المغرب وفرنسا أموالاً باهظة لشراء الذمم واستعملوا سلاح الغذاء والمساعدات دون جدوى ولم تفلح تلك الجهود مع منظمة الوحدة الإفريقية ولا مع الاتحاد الإفريقي الذي نشأ كبديل عن المنظمة القارية العتيقة بل أعلنت دول الاتحاد الإفريقي اختيارها للرئيس الصحراوي واحداً من النواب الخمس لرئيس الاتحاد الذي كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه التأسيسي في حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسي الشاغر ليكون بذلك البلد الوحيد في القارة الإفريقية الذي يقع خارج إطار الاتحاد الإفريقي وهو ما يحرمه من البرنامج التنموي " نيباد" الذي تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى للنهوض بإفريقيا من جهة ومن جهة أخرى يقف المغرب حجرة عثرة أمام التعاون الإفريقي- العربي وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الإفريقي التي ظلت قائمةً لعدة قرون وما لذلك من آثار بالغة على مصالح العرب ورسالة الإسلام من جراء الانكفاء العربي عن العمق الإفريقي وهو ما يعني تركه

مرتعاً للنشاط الصهيوني و حملات التبشير التي تعتبر أفريقيا الميدان الأول لمعركتها مع الإسلام .[1]

المبحث الثاني: المقترحات الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية.

المطلب الأول: مخطط السلام الأممي الإفريقي (الاستفتاء)

بعد التوقيع على وقف إطلاق النار رسميا في أيلول 1991 تم التشاور والبحث عن صيغة يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الخلاف وهو ما تم التوصل إليه لاحقا من خلال قبول وتوافق الأطراف المتنازعة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بالدخول في مخطط التسوية السلمية (مخطط السلام) للوحدة الإفريقية الذي تبنته الأمم المتحدة وصادق عليه مجلس الأمن سنة 1991.

ويتم بمقتضاه وقف إطلاق النار وتحديد هوية المصوتين ثم عودة اللاجئين الصحراويين ومركزة قوات الطرفين وتبادل الأسرى ويختتم باستفتاء لتقرير المصير يختار فيه الصحراويين في النهاية بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، على أن يتم كل ذلك في فترة أقصاها ستة أشهر من تاريخ وقف إطلاق النار الذي تم بالفعل يوم 1991/9/6 تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، المعروفة باسم المينورسو. فلقد تمت المصادقة على أهم جزء من المخطط سنتي 1990 و1991. وتطالب مختلف قرارات مجلس الأمن التي تصادق على هذه النصوص الأطراف "التعاون كلية" من أجل وضع حيز التنفيذ مخطط السلام الذي قبلته الأطراف, غير أن المغرب تحفظ على مخطط السلام (أكبر جزء منه) بهدف محاولة تحسين موقفه القانوني, محاولة دمج في الإحصاء أكبر عدد ممكن من المغاربة في الوقت الذي يحاول إضعاف موقف الطرف الآخر ضاغطاً من أجل تجميد أو سحب بعض الدول اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.[2]

أما فيما يتعلق بالخلافات بشأن المصوتين في الاستفتاء يتضح أنه تم حل تلك الخلافات من

([1])- محمد سالم الصوفي , نفس المرجع السابق ، ص: 115- 119.

([2]) - دراسة: لكارلوس رويث مقال بعنوان "الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني" , 2003, عميد القانون الدستوري, جامعة سانتياغو دي كامبوستيلا, اسبانيا.

خلال نص ثاني يكمل مخطط السلام لسنتي 1990 و1991 وهي اتفاقيات هيوستن لسنة 1997 التي قبلتها الأطراف وصادق عليها مجلس الأمن الذي طلب من الأطراف "مواصلة تعاونها البناء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقيات هيوستن.

استمر مخطط السلام في مواجهة العراقيل خصوصاً من حيث ثلاثة أوجه: الإحصاء، الوضعية القانونية للقوات العسكرية الموجودة واللاجئين, غير أن جولة جديدة من المفاوضات أدت إلى مجموعة ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط السلام وتحل مختلف النزاعات حول الإحصاء. وتتشكل هذه المجموعة الثالثة من النصوص من بروتوكول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها، توجيهات عملية خاصة بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الإحصاء.

استمر تطبيق مخطط السلام بنجاح , ففي ديسمبر 1999 أستكمل وضع الإحصاء الانتخابي الجديد , وفي 17 يناير كانون الثاني 2000 نشرت اللائحة المؤقتة للمصوتين التي تبنت كصحراوين يحق لهم التصويت 86.381 ألف شخص من بين مجموع 198.469 ألف مترشح تقدموا إلى لجان تحديد الهوية, وقد كان الإحصاء الجديد الذي وضعته الأمم المتحدة جد مشابه للإحصاء الإسباني لسنة 1974 مما كذب اتهامات الانحياز التي عبر عنها المغرب ضد الإحصاء الإسباني, فالإحصاء الجديد رفض بشكل قطعي كصحراوين عشرات الآلاف من المغاربة الذين طلبوا دمجهم فيه و هذه النتيجة تعني أن الاستفتاء سيؤدي حتمياً إلى استقلال الإقليم. [1]

ولعل هذا ما أكده أمين عام حزب النهج الديمقراطي المغربي عبد الله الحريف بان المملكة المغربية انقلبت على الشرعية الدولية وبأنها " ظلت دائما تستعمل خطابين، فحتى في الثمانينيات والتسعينيات، حين كانت تقبل ظاهريا باستفتاء تقرير المصير في الصحراء، كانت توجّه خطابا للاستهلاك الخارجي يركز على احترام الشرعية الدولية وخطابا موجه للداخل

(1) www.aljazeera.net

يدّعي أن استفتاء تقرير المصير سيكون تأكيديا· وأظن أن الدولة المغربية قد انقلبت على الشرعية الدولية وتراجعت عن استفتاء تقرير المصير في الصحراء حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريق لا يضمن أن يكون الاستفتاء تأكيديا لمغربية الصحراء وبالتالي أن فيه نوع من المقامرة تخشى نتائجها وانعكاساتها على أوضاع النظام الذي جعل من الصحراء قضية مقدسة"·

فلقد حاول المغرب بكل الوسائل تجنب الاستفتاء مقتنعا بأنه سيكون الخاسر, وسعى على أكثر من صعيد أن يغير مذهب الأمم المتحدة الذي يطالب ويسعى إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير, وسخر لذالك كل إمكانياته الإعلامية والسياسية, من تقديم للطعون وإقحام للوائح مصوتين لا يشملهم التصويت وتهجير المواطنين المغاربة من المغرب ودفعهم للاستيطان في الصحراء الغربية , كل هذا من اجل عرقلة خيار الاستفتاء الذي تأكد المغرب أن من خلاله لا يمكنه تحقيق أهدافه ومطامعه في الصحراء الغربية وهذا التسويق المغربي للأسف هو ما انصاعت إليه الأمم المتحدة في النهاية وقالت على لسان أمينها العام بأن مسلسل السلام قد تجاوزته الأحداث[1], فالأمم المتحدة التي بدلاً من معاقبة المغرب على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تشترط عليه "التعاون كلية" من أجل وضع "حيز التنفيذ" مخطط السلام لم ترد على التمرد القانوني المغربي , فبدلاً من التنديد بهذه العرقلة واستعمال الميكانزمات الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة لفرض عليه الالتزام بتعهداته، أعطى الأمين العام للنزاع تحولا مفاجئا عندما طالب بالتعليق غير المحدد زمنيا لمخطط السلام (خصوصاً الاستفتاء) وفتح الباب أمام ما سمي بـ"الحل الثالث". وقد قدم الأمين العام في 17 فبراير 2002 في تقريره تفسيراً تميز بتأكيد غير مقبول وهو أنه في حالة تنظيم الاستفتاء فإن "واحد من الأطراف" تلميحا إلى المغرب يرفض النتيجة وأنه لا توجد صيغة قسرية ضده في مخطط السلام , كما يتضح أنه لا يمكن التوفر عليه , فهذا التفسير خاطئ لأنه في حالة ما لا توجد صيغة قسرية في مخطط السلام فإن ذلك راجع إلى سبب بسيط وهو أن ذلك الميكانيزم

(1) -دراسة: لكارلوس رويث ,دراسة سبق ذكرها.

موجود فعلا في البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح ، بما في ذلك ، باستعمال القوة لضمان احترام النتيجة المحتملة للاستفتاء. وانطلاقاً من هذا الموقف القابل بكل تأكيد للنقاش اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن مخطط السلام قد فشل واقترح تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من جيمس بيكر قصد التوصل إلى نوع آخر من الحلول, وكان أول هذه الحلول مخطط بيكر الأول للعام 2001.

✓ مخطط بيكر الأول 2001 .

ولما أقرت الأمم المتحدة أن الاستفتاء أو تقرير المصير أصبح حلة قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تلكم الخطوة التي طالما سوقت لها , فأصبح من الضروري والحال هكذا إيجاد حل آخر فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من جيمس بيكر وهذا ما تم فعلا في برلين غير أن هذه المفاوضات التي نظمت لم تتوصل إلى أي اتفاق إلا أن المغرب استطاع تقديم اقتراحه الخاص بـ"حل سياسي" يتطابق بشكل كبير مع ما سمي "بمشروع الحل الإطار" الذي تقدم به جيمس بيكر لاحقا في 2001 و المعروف تحت اسم " مخطط بيكر الأول" أو " الحل الثالث , وأكدت الأيام بعد ذالك بأنه أي خطة الاتفاق الإطار هي تأليف من صنع رجل قانون فرنسي في خدمة المغرب أكثر مما هو من إعداد بيكر نفسه, وبدراسة تحليلية بسيطة في إطار الإجابة عن السؤال التالي لماذا رُفِضَ مخطط السلام وتم إبداله بمخطط الاتفاق الإطار؟ يمكننا تسجيل أو إبراز عدة نقاط غامضة وغير مقنعة جاء بها الأخير[1] فأولا لأن السبب الذي قدم الأمين العام للأمم المتحدة لتبرير فشل مخطط السلام هو أنه ليس إلا " لعبة مجموع نتيجتها صفر" حيث أن الأطراف إما أن تربح الكل أو تخسر الكل, إلا أنه يمكن التساؤل الآن: أليست تلك هي قواعد اللعبة التي وافقت عليها الأطراف؟ إذن لماذا تغييرها؟ ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد, فإذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين

(1) - دراسة: لكارلوس رويث , نفس المرجع السابق

"مجموعهما صفر" (الاستقلال أو الانضمام) فيجب على عنان وبيكر أن يجيبا على هذا السؤال: اقتراح "الحكم الذاتي "المتضمن في " الاتفاق الإطار" الذي أقترح لتعويض مخطط السلام ألا يعني افتراض قبول أحد البديلين ذات "المجموع صفر" أي الانضمام؟ و إذا كان الأمر هكذا فلماذا ألغي مخطط السلام و قبل " الاتفاق الإطار"؟ هذا من جهة ومن جهة ثانية ورجوعا لما سبق التطرق إليه في تقاريره السابقة ، فإن الأمين العام يشير إلى المغرب "كقوة مديرة " و من الواضح أن هذا التلميح ليس بريئا ذلك أنه خاطئ ويتسبب في الكثير من التناقضات الخطيرة.

(أ) في البداية فإن تقارير الأمين العام التي تعطي للمغرب الصفة الشرعية " للقوة المديرة" تضعه في تناقض واضح مع مذهب الجمعية العامة للأمم المتحدة كما عبرت أي الأمم المتحدة عن ذلك بوضوح في القرار 3458أ (XXX) الصادر بتاريخ 10 ديسمبر كانون الأول 1975 (الذي يشير بعد الرجوع إلى اتفاقية مدريد إلى إسبانيا كالقوة المديرة الوحيدة) .

وكذلك الشأن في القرارات 3734 (1979) و 1935 (1980) وهي كلها قرارات للجمعية العامة تعتبر أن ما قام به المغرب هو "احتلال" يجب التنديد به.

(ب) من جهة أخرى ففي حالة ما يكون المغرب هو " القوة المديرة " للإقليم فلماذا لا يطبق إذن ما ينص عليه البند 73ه (من ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم القوى المديرة للأقاليم المستعمرة التقرير عن الحالة في تلك الأقاليم) و في حالة ما لا يقوم بذلك "كقوة مديرة " فلماذا لا يطالبه عنان بذلك؟

(ج) وأخيراً ولكن ليس الأقل أهمية كيف يمكن وصف المغرب بـ" القوة المديرة" لـ"إقليم" في الوقت الذي لا يحتل كل الإقليم؟ ماذا سيحدث مع المنطقة الموجودة شرق الحزام والتي توجد في الوقت الحالي تحت سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية؟ فهل سيدعي كذلك إخضاعها للمغرب؟

ومن جهة أخرى ادعى الأمين العام، كمبرر للتخلي عن مخطط السلام، أن سبب فشله يرجع إلى أن الأطراف لم تتقدم بمقترحات وأنه كان على الأمم المتحدة نفسها تقديم مبادرات فاتحة

بذلك مسلسل نقاش بينها وبالتالي تخلت عن اللعبة التي حصيلة مجموعها صفر (لا غالب ولا مغلوب). والآن أليس مشروع الاتفاق الإطار هو مبادرة من الأمم المتحدة ؟ وما هي المعجزة وراء عدم سقوط هذه المبادرة في نفس الفشل الذي واجه مخطط السلام ؟ ولماذا " يتضح" أن هذا المشروع هو حصيلة مبادرة من الأمم المتحدة ؟ وإذا لم يكن من الأمم المتحدة فهل هو من المغرب أم الأمين العام ؟ ففي حالة ما نكون أمام مبادرة محتملة من الأمم المتحدة فإننا سنجد أنفسنا أمام أمرا يدفعنا إلى الانشغال كثيرا

بالمصداقية، الضعيفة، للأمم المتحدة, ومن المثير للانتباه كذلك التقدير الدبلوماسي الضعيف الذي يعطي الأمين العام لمبادرات جبهة البوليساريو الممثل عن الشعب الصحراوي، الضحية الأولى للاحتلال، خلافا للأهمية التي يحظى بها المحتل (المملكة المغربية) لديه, لقد أكد الأمين العام أن المقترحات المقدمة من قبل البوليساريو للخروج من وضعية المأزق الذي يجتاز مخطط السلام لا يمكن أخذها بعين الاعتبار لأنها تتطلب قبولها من قبل المغرب، ولكن ما الذي حدث مع مشروع الاتفاق الإطار نفسه؟ وفي هذه الحالة ألم يكن هو الآخر يتطلب موافقة البوليساريو؟ نفس الأمين العام يقول نعم وفي هذه الحالة أيضا ألسنا من جديد في حاجة إلى توضيحات لاحقة ؟ ويقول الأمين العام أن المقترح قدم من أجل مناقشته و في هذه الحالة ألم يشترط أن تحقيق الاتفاق الإطار يحظي بدعم عضوين دائمين في مجلس الأمن(الولايات المتحدة و فرنسا) وفي حالة ما يكون كل الأمر هكذا فلماذا يقلل الأمين العام من قيمة مقترحات البوليساريو الخاصة بمخطط السلام في الوقت الذي يقبل مشروع الاتفاق الإطار؟ [1]

وفي الوقت الذي يثير المسلسل الذي أدى إلى مشروع " الاتفاق الإطار" العديد من الشكوك الغامضة فإن محتوى نفس الاتفاق الإطار المقترح يثير الكثير من الاستغراب, حيث أن

(1) ـ دراسة: لكارلوس رويث , نفس المرجع السابق.

المشكلات كانت أساساً اثنتين[1]: تقديم كبداية ما كان يجب أن يكون خاتمة للمسلسل واعتبار كخاتمة للمسلسل ما كان يجب اعتباره بدايته في البداية فإن محتوى كل

نص الاتفاق الإطار قدم كشيء تمت مسبقا البرهنة عليه ما يجب حقيقة البرهنة عليه مقدما ك" بداية " ما يمكن أن يكون" خاتمة " أي أنه انطلق من بداية (سابقة) تدعي أنه تمت البرهنة و قبول (أن الصحراء الغربية هي إقليم خاضع للسيادة المغربية) غير أن هذا إدعاء لم تتم البرهنة عليه أو قبوله (هذه السيادة غير معترف بها لا من قبل الأمم المتحدة ولا من طرف الدول الأخرى) كما لا يمكن كذلك البرهنة عليه مستقبليا إلا بعد تنظيم استفتاء لتقرير المصير يقرر بموجبه الشعب الصحراوي الاندماج مع المغرب، فلقد ادعى الأمين العام أن الأطراف وافقت على الاتفاق الإطار من خلال مفاوضات مع ممثليها كما أن محتوى نفس الاتفاق الإطار يتضمن الاندماج مع المغرب وهذا يشترط أيضا ممارسة حق تقرير المصير لان الشعب المستعمر كما هو معروف في تجارب تصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير، يتمتع بعدة خيارات: التحول إلى دولة مستقلة وذات سيادة، الاشتراك بصفة حرة مع دولة مستقلة أخرى أو الاندماج الكلي في دولة أخرى مستقلة أو قبول أية وضعية سياسية أخرى أو وضعية قانونية وتجسيد هذه البداية المرتبطة حتميا بهذا المشروع (هذا ما يمكن استخلاصه، بالضرورة، من نقطتين من الاتفاق الإطار) الذي شكل مصدر تناقضات صعبة التجاوز كما ولو كان ذلك هو المخرج الوحيد.

ومن جهة أخرى أقر المخطط الجديد أن المملكة المغربية ستتوفر على "صلاحية استثنائية" في "حماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الانفصالية التي قد تصدر من داخل أو خارج الإقليم" إلا أن الصحراء الغربية يمكن فقط أن تشكل جزءاً من "الوحدة الترابية" المغربية إذا لم يكن الإقليم مستعمرا بل إقليم خاضع للسيادة المغربية في حين أن ما يميز "مستعمرة " هو أنها لا تشكل حقيقة جزءا من " الوحدة الترابية" لدولة إلا أنه في حالة ما يشكل ادعاءا استعماريا تهديدا للوحدة الترابية لدولة فإن مبدأ تقرير المصير سيصبح غير قابل

(1) ـ حمادي عبد الرحمان موسى ، دراسة سبق ذكرها ، ص:30 ـ31.

للتطبيق في هذه الحالة الخاصة وفي الوقت الذي تم فيه تأكيد حق تقرير المصير في الصحراء الغربية ، في مناسبات مختلفة في العديد من قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن وحكم محكمة العدل الدولية فإن الاتفاق الإطار يعارض كل القانون الدولي المعاصر المعمول به، ويحق لنا التساؤل هنا كيف كان بالإمكان التوفيق من جهة بين تأكيد تقارير الأمين العام الأخيرة أن المغرب هو " قوة مديرة" للإقليم (وهذا ما يعني بالضرورة اعتبار الإقليم مستعمرة) وسابقة الاتفاق الإطار من جهة أخرى والذي يتضمن اعتبار الإقليم جزءا من " الوحدة الترابية " المغربية وبالتالي إقليما خاضعا للسيادة المغربية (غير أن الاتفاق الإطار يشكل صعوبة ثانية تتمثل في تقديمه كخلاصة للمسلسل ما يمكن فقط اعتباره بداية , فالنتيجة النهائية لمسلسل تصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير يمكن أن تكون متنوعة (الاندماج، الاستقلال أو الاشتراك), إلا أن القوانين العامة الخاصة بتصفية الاستعمار تتبنى جميعها طريقة واحدة من أجل تحقيقها وهكذا فإن الاشتراك يجب أن يكون نتيجة " لاختيار حر وإرادي لسكان الإقليم الذي يتعلق به الأمر، معبرا عنه بأساليب ديمقراطية, والاندماج يجب أن ينتج عن " الرغبة المعبر عنها بصفة حرة من قبل سكان الإقليم الواعون بتغيير وضعيتهم القانونية" مع تحقيق ذلك الاختيار عن طريق " أساليب ديمقراطية.. مطبقة بصفة محايدة و تعتمد على الاقتراع العام الذي يشارك فيه البالغون" ما دام بإمكان الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الأساليب وخلق دولة مستقلة أو الحصول على أية وضعية قانونية أخرى عن طريق "اختيار حر و مقرر من قبل السكان."

وبقدر ما يقر مشروع الاتفاق الإطار بأن " الوضعية القانونية ستخضع لاستفتاء يمكن أن يشارك فيه الناخبون المؤهلون في التاريخ الذي ستتفق عليه الأطراف في أجال خمسة سنوات ابتداء من تاريخ دخول الإجراءات الأولية للاتفاق الحالي حيز التنفيذ، حيث أنه لم يتم الاعتراف بأن الوضعية القانونية الجديدة للإقليم لن تكون سواء نتيجة لِلرغبات المعبر عنها بصفة حرة من قبل السكان المحليين للإقليم, الاتفاق الإطار لم يحدد فقط الوضعية القانونية للإقليم واضعا القوانين العامة للقانون الدولي العام في وضعية ضعف فيما يتعلق بهذه الحالة

الخاصة بالضبط، بل يقر إستفتاءا يجعل من المستحيل تطبيق حق تقرير المصير وهذا ما تمت البرهنة عليه من خلال تحليل الاتفاق الإطار نفسه, فمن جهة لأنه يؤهل " للتصويت في الاستفتاء السكان الذين قطنوا بصفة مستمرة في الصحراء الغربية خلال السنة السابقة مما ترك الباب مفتوحا أمام التزوير من خلال تبني المستوطنين المغاربة كمصوتين, ومن جهة أخرى فإن اعتبار " أن الوضعية القانونية للصحراء الغربية ستخضع لاستفتاء يمكن أن يشارك فيه الناخبون المؤهلون في التاريخ الذي تتفق عليه الأطراف في هذا الاتفاق في أجال خمسة سنوات ابتداءً من تاريخ دخول الإجراءات الأولية حيز التنفيذ "، سيشكل الكثير من الشكوك الجدية حتى فيما يتعلق بإمكانية طرح اختيار الاستقلال. ولا يمكن الدفاع في الاستفتاء المحتمل، في ظل الاتفاق الإطار والدستور المغربي، إلا عن خيارين: الأول المحافظة على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية أو "عدم المحافظة على الحكم الذاتي" ولا يمكن اعتبار هذا الاختيار الأخير إلا "اندماجا كليا" إذ يتضح أنه لا يمكن الدفاع عن خيار الاستقلال ما دام يعطي للمغرب الصلاحية الاستثنائية في "حماية الوحدة الترابية ضد المحاولات الانفصالية التي يمكن أن تصدر من داخل أو خارج الإقليم " في وقت يكون فيه الإقليم خاضعا لدستور يمثل فيه الملك " السلطة العليا للأمة، رمز الوحدة وحامي استمرارية الدولة (....) ضامن (....) الوحدة الترابية للمملكة في حدودها الأصلية "، وبصفة قطعية فإن التأكيد الذي قدم الأمين العام في تقريره بأن الاتفاق الإطار المقترح " يهدف إلى التوصل إلى حل سريع دائم ونهائي لنزاع الصحراء الغربية بصفة لا تستثني التعبير الحر بل يسهله، خاطئ, وبالتالي فإن التأكيد المعلن عنه في قرار مجلس الأمن قابل هو الآخر للرفض (ولكن ليس في جزئه القانوني) ما دام يقدم حرية التفاوض حول الاتفاق الإطار (إلا أنه لم يصادق عليه) مادام "يخول تفويضاً مهماً للسلطة ولا يلغي التعبير الحر بل يتضمنه. "وبخلاصة فإن الرفض المغربي " للقانون" (تطبيق الشرعية الدولية المعمول بها أي مبدأ تقرير المصير الذي طالبت به محكمة العدل الدولية، الجمعية العامة ومجلس الأمن) أدى إلى هجوم سياسي هادف إلى تبديل ذلك الحق بـ"حل سياسي" (بمعنى التوصل إلى اتفاق بين القادة المعنيين

دون اللجوء إلى الاستفتاء) قد يعطي حكماً ذاتياً موسعاً في" إطار السيادة المغربية". وقد حظي هذا الهجوم بتواطؤ الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدم بتاريخ 31 مايو أيار 2001 هذا "الحل السياسي" المسمى من قبل البعض ب"الحل الثالث" وجسده في "مشروع الاتفاق الإطار" المعروف أيضا بـ "مخطط بيكر الأول" غير أن محاولة المغرب تحريف الشرعية الدولية المعمول بها فشلت عندما رفض مجلس الأمن في قراره 1429 بتاريخ 30 تموز يوليو 2002 "حلا سياسيا" لا يساعد على تقرير المصير, وابتداءً من ذلك التاريخ سدت طريق" الحل السياسي" التي ادعى المغرب، ذلك أن الطريق الوحيد لإبطال مخطط السلام هو" تسوية " عن طريق التوصل إلى صيغة تتضمن الإمكانيتين معا : "اتفاق سياسي" يعطي للصحراء حكما ذاتيا تحت السيطرة المغربية كما تدعي المملكة المغربية و يقدم في نفس الوقت إمكانية تقرير مصير الإقليم كما تريد جبهة البوليساريو وهذا ما تجلي عمليا في "مخطط بيكر الثاني" وان كانت هناك بعض التحفظات عليه إلا انه وحسب بعض المراقبين يعتبر حلا أكثر وسطية للجانبين عن غيره من حلول إذا ما استثنينا منها مخطط السلام .[1]

✓ خيار التقسيم 2002 (الحل الرابع).

أقترح هذا الخيار أساسا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة جيمس بيكر ويقر المقترح على أن يكون للمغرب الثلثان ويكون للبوليساريو الثلث من إقليم الصحراء الغربية[2].

و بصفة ملموسة أكد الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يمكن لمجلس الأمن طلب من مبعوثي الخاص تحديد مع الأطراف ولآخر مرة ما إذا كانت مستعدة لدراسة تحت رعايته وعن طريق مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، إمكانية تقسيم الإقليم مع عدم إقرار أي شيء حتى تتم الموافقة عليه و في حالة ما يميل مجلس الأمن لهذا الاختيار وفي حالة ما تكون الأطراف غير مستعدة أو لم تستطيع التوصل، قبل الفاتح نوفمبر 2002، إلى حل حول تقسيم الإقليم

(1) ـ دراسة: لكارلوس رويث , دراسة سبق ذكرها .
(2) ـ حمادي عبد الرحمان موسى ، دراسة سبق ذكرها، ص:32 ـ33

سيمكن كذلك طلب من ممثلي الشخصي تقديم لاحقا اقتراحا لتقسيم الإقليم إلى مجلس الأمن. وبعد ذلك يعرض مجلس الأمن الاقتراح على الأطراف على أساس أنه لن يخضع للتفاوض. وهذا الشكل من البحث عن حل سياسي يعطي لكل واحد من الأطراف شيئا مما يريد و لكن ليس الكل ويتماشى مع سابقة التقسيم الماضية ولكن ليس بالضرورة حسب نفس التسويات الإقليمية مثل تقسيم الإقليم في 1976 ما بين المغرب و موريتانيا.

وبالرغم من أن وسائل الإعلام قدمت التقسيم كذلك الذي حدث سنة 1976 بين المغرب وموريتانيا، فإن قراءة لمجمل تقرير الأمين العام تبرز أن الاقتراح الأممي للتسوية الإقليمية لن يتم بالضرورة مثل ذلك الذي حدث سنة 1976 , فتقسيم الإقليم بين المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (البوليساريو) قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب. فهو يعني أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستخسر كل ما ظلت تطالب بل تناضل من اجله طيلة النزاع وهو الاستقلال التام , بالإضافة أيضا إلى أن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطني الصحراوي الذي جرح بعد معاهدة 1912 التي حرمت الصحراء الغربية من الإقليم الموجود بين خط المستوى 27.40 وواد درعة ومنحته لسلطان المغرب (الذي لم يمتلكه أبداً من قبل), وبالتالي فالتقسيم قد يشكل بترا أخرا لجزء من إقليم الصحراء الغربية, وإن المغرب كذالك سيفقد من خلال التقسيم ما يقول بأنها وحدته الترابية أو السيادية التي لا يرضى تقسيمها ولكن للمفارقة فقط, فقد رَضِيَ المغرب في العام 1975 بتقسيم ما يرفض الآن تقسيمه بينه وبين موريتانيا إبان ما يعرف باتفاقية مدريد, ولذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض فكرة التقسيم من قبل الطرفين نظرا لانتقاصه أو عدم تقديمه لما يسعى إليه كل طرف من أطراف النزاع على حدى.

✓ **إنهاء مهمة الأمم المتحدة (المينورصو) 2002.**

ولما تمت عرقلة مخطط السلام الأممي وبعد أن لم يتم التوافق على الخيارين أو المقترحين الأخيرين - مقترح الحل الثالث وخيار التقسيم - ولم يلقَيا الإجماع التام عليهم من الأطراف المتنازعة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو تَم في عام 2000 أن أجرت الأمم المتحدة

تقويما شاملا لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسوية، وخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير/ شباط 2000 إلى أن كافة الجهود التي بذلت من أجل التوفيق بين الجانبين باءت بالفشل, فصرح كوفي أنان أنه بناء على المشاورات التي أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء فإن تنفيذ خطة التسوية تعرقلت سنة بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضية بفعل خلافات أساسية بين الطرفين. ومع استحالة تنظيم الاستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف البوليساريو، وكذلك خيار التقسيم مرفوض من المغرب ومن البوليساريو. ولذلك يرى أنان أنه أمام الوصول إلى الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحدة من الأزمة مطروحا. [1]

وهذا ما سيوصل النزاع برأيي في حال تبني هذه الخطوة إلى أفق خطير، المتضررين منها هم اللاجئون الصحراويون خاصة والشعب الصحراوي عامة من التشريد والتشتت بين أب على جبهة القتال وأم في الأرض المحتلة وابنة بالمهجر وابن بين الثرى وهي وضعية مأساوية لا يخلو منها بيت صحراوي. بل قد تضيف هذه الخطوة إلى مأساة الصحراويين مأساة أخرى أدهى وأمر ذنبه فيها انه أبى العيش تحت الاحتلال وأراد أن يذوق طعم الحرية ونكهة الاستقرار وفسحة السلام من خلال حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره , الذي تريد الأمم المتحدة معاقبته على التمسك به في حال انسحابها, وتركها النزاع دونما حل أو نهاية .

المطلب الثاني: مخطط بيكر الثاني 2003

ويوصف من بعض المراقبين " بالحل الوسط " وهو كان آخر قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع , ويحمل الرقم 1495 الصادر بتاريخ 30 يوليو/ تموز 2003 ويشكل هذا القرار حلاً وسطاً يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر كما يدعو إلى مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام, وكونه أيضا يرتكز على فكرة الاستفتاء

(1) - دراسة: لكارلوس رويث , دراسة سبق ذكرها.

باعتبارها مقبولة من الطرفين وباعتبارها الصيغة الأكثر ديمقراطية لتحديد اختيار سكان الإقليم.[1]

ومضمون هذا القرار انه يدعو إلى حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح ما بين أربع إلى خمسة سنوات يأتي بعدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه, كما يدعو هذا القرار أيضا الأطراف الأربعة المعنية بالأزمة الطرفين المتنازعين (البوليساريو والمملكة المغربية) والطرفين المراقبين موريتانيا والجزائر إلى العمل مع الأمم المتحدة والى العمل بينهم باتجاه الموافقة على خطة السلام, ويدعو أيضا إلى أمور أخرى كإطلاق سراح الأسرى وغيرها من نقاط الخلاف, وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار كما وافقت عليه أيضا جبهة البوليساريو كونه يؤدي في نهاية المطاف إلى الاستفتاء في حين ترفضه المملكة المغربية, وهذا المخطط بالأحرى جاء أولا نتيجة تخلي الأمم المتحدة عن مخطط السلام المتفق عليه من قبل الجانبين, وثانيا للفشل القانوني الذي حظي به مخطط بيكر الأول, لان نتيجته هي الدمج المقنع لكل الإقليم وهذا ما أدى إلى فشله وبالتالي عدم موافقة مجلس الأمن عليه وأخيرا لانعدام الجدوائية السياسية من مخططي التقسيم وإنهاء مهمة الأمم المتحدة, وبالتالي جاء وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة[2], الذي يوصف بحنكته السياسية بهذا المخطط "مخطط بيكر الثاني " كحلاً وسطاً من بين الحلول السابقة, ويعكس "مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية " أو "مخطط بيكر الثاني" عقلية مؤلف تشريع أمريكي جمع فيه ما بين المخطط المغربي من خلال السيطرة السياسية المغربية على أكبر جزء من الإقليم ولو لفترة محددة والمخطط الصحراوي من جهة أخرى والذي يتمتع، بقوة القانون غير قابلة للنقاش، بحق تقرير المصير, وبالرقم من هذا يمكن إبراز بعض النقاط التي شابت مخطط بيكر الثاني وخاصة فيما يتعلق بالعملية الإحصائية أي المواطنين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء

(1) - www.almarifa.com.
(2) ـ " دراسة: لكارلوس رويث , دراسة سبق ذكرها.

كما جاء في الخطة الأخيرة , فأمام إمكانية تنظيم استفتاء حتمي ولا غنى عنه لتقرير المصير شرع المغرب في إدعاء " نفخ " إحصاء المصوتين بإضافة أعدادا من المغاربة إليه ففي سنة 1975 و عندما أرسلت الأمم المتحدة بعثة تقصي الحقائق إلى المنطقة أكد المغرب أن ما بين 30000 و 40000 صحراوي يعيشون في المغرب وموريتانيا كلاجئين فروا من القمع الإسباني و عندما لاحظ الإجماع الصحراوي الملموس على الاستقلال، قرر المغرب مضاعفة عدد من يدعي أنهم "صحراويين" يجب إدماجهم, وقد قدر الحسن الثاني في الرسالة التي بعث بها إلى الأمين العام بتاريخ 15 سبتمبر 1991 أن عددهم يصل إلى 170000 فرد, وأعلن أن المغرب سيشرع في ترحيلهم إلى الصحراء , وقد وضع " مخطط بيكر الثاني" من أجل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الفترة ما قبل الاستفتاء، إحصاء المجموع المصوتين يضم فقط كل الأفراد المؤهلين من قبل لجان تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة (86.381) ألف. وإضافة إلى ذلك أقر أنه بالإضافة إلي هؤلاء، سيصوت اللاجئون المسجلون في قائمة العودة المعدة بتاريخ 31 أكتوبر 2000 من قبل المحافظة السامية لغوث اللاجئين وهي القائمة المجهولة من قبل المغرب وكذلك المقيمون بصفة مستمرة في الصحراء حتى 30 ديسمبر1999 في آخر انتخابات تشريعية مغربية يوجد كمقيمين في الإقليم 151696 فرد بما في ذلك 45000 صحراوي معترف بهم كمصوتين من قبل المينورصو وهم يقيمون في الصحراء المحتلة من قبل المغرب[1], هذا الإحصاء الخاص باستفتاء تقرير المصير يطرح العديد من الشكوك السياسية والقانونية.

ويتضح أن الإحصاء الذي أقره " مخطط بيكر الثاني" يميل لصالح المغرب, فهو يتكون من ثلاثة لوائح تتقاطع فيما بينها: لائحة إحصاء الأمم المتحدة، لائحة المقيمين في الصحراء منذ 1999 و لائحة اللاجئين, فلقد تم إعداد اللائحة الأولى خلال مرحلتين. الأولى انتهت في تموز يوليو 1999 وأقرت الأمم المتحدة إحصاء 84.251 مصوت (تم انتقائهم من بين 147.229 ألف مرشح) من بينهم 44.9% 46254 هم مرشحون قدموا من قبل المغرب

(1)- محمد سالم الصوفي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 115– 119.

ويعيشون فيه أو في الإقليم المحتل، 40.1% (33.785) هم مرشحون يعيشون في الأراضي المحررة أو مخيمات اللاجئين، و 5% (4213) تقدموا في موريتانيا. وبالرغم من أن أغلبية الذين تم انتقاؤهم تقدموا في الإقليم الذي يسيطر عليه المغرب فإن أغلبية الذين تم رفضهم كذلك تتضمن مرشحين قدموا من قبل المغرب أيضا. وقد أنتهي من الإحصاء في ديسمبر 1999 بعد تحديد هوية ما يسمي بالقبائل المتنازع عليها. فمن بين 51220 مرشح تقدموا فإن لجان تحديد الهوية أعلنت 2135 كمصوتين فقط يعيشون كلهم في الصحراء المحتلة. وبالتالي يصبح العدد الإجمالي هو 198.469 ألف مرشح تقدموا للجان تحديد الهوية أعلن أن 86086 هم صحراويون وتم إقصاء 112.083 . وفي نفس الوقت فمن بين الصحراويين 86083 يعيش حوالي 48.389 في المغرب أو في المنطقة التي يراقب , وترتبط الحسابات السياسية بالتقاطع بين اللوائح الثلاثة التي ستؤدي مجتمعة إلي إستفتاء تقرير المصير لأنه يوجد صحراويون معترف بهم كمصوتين (اللائحة الأولى) وهم في نفس الوقت لاجئين (اللائحة الثالثة) وصحراويون معترف بهم كمصوتين في(اللائحة الأولى) , يقيمون في الصحراء المحتلة من قبل المغرب (اللائحة الثانية). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار اللائحتين المعترف بهما سنلاحظ أنه من بين 151.696 ألف من "المقيمين" في الإقليم المحتل من الصحراء فإن 48000 صحراوي معترف بهم كذلك من قبل الأمم المتحدة مما يدل على أن 103000 مستوطن مغربي يمكن أن يصوتوا. و بالتالي و في حالة ما نستثني ما قد ينجم عن لائحة اللاجئين فإننا سنجد أنفسنا أمام حوالي 189000 فرد من بينهم 86000 صحراوي (45%) و حوالي 103000 مغربي (55%). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع الأفراد الذين تقدموا أمام لجان تحديد الهوية هو حوالي 198000 فرد و بأن المغرب عرقل الاستفتاء لان الأمم المتحدة تقدر أنه من هذا المجموع فقط حوالي 86000 هم المصوتون فإننا سنلاحظ أن "مخطط بيكر الثاني "أعطي بالضبط للمغرب الإحصاء الذي يريد المغرب نفسه وضعه, غير أنه يتضح أن هذا الأخير يخشى (كما عبر عن ذلك في رده الكتابي على المخطط) أن تتضمن لائحة اللاجئين العديد من الأفراد غير

مسجلين في إحصاء الأمم المتحدة لسنة 1999 بشكل يجعل أن لائحة اللاجئين (الغير معروفة) تتحول إلى المصدر الأصلي للتوازن , وهذا ما يفسر إلحاح عمر هلالي[1]، السفير المغربي لدى الأمم المتحدة بجنيف، أمام المحافظة السامية لغوث اللاجئين والذي طالب فيه بقيام الأمم المتحدة " بإحصاء وتسجيل" اللاجئين بصفة أشمل وأدق من اللائحة المعمول بها حاليا. وأدى الضغط المغربي باللجنة التنفيذية للمحافظة إلى المصادقة يوم 3 أكتوبر 2003 على قرار يعترف بأهمية الأنظمة الفعالة وأساليب التسجيل والإحصاء كأساليب للحماية ووسائل لتحديد وتقييم الاحتياجات التغذوية وتوزيع المساعدات الإنسانية, وقانونيا يمكن اعتبار دمج " المقيمين" في إقليم كمصوتين في استفتاء لتقرير المصير، شيئا غير شرعي. ومن المهم الإشارة إلى, أن المغرب لم يعارض هذه النقطة. غير أنه يمكن إبراز عدة انتقادات لها, فمن جهة يجب التذكير بأن محكمة العدل الدولية أقرت بأن السكان المحليين للإقليم هم الذين يشاركون في الاستفتاء وليس"المقيمين" فيه, وقد حددت الأمم المتحدة نفسها عدد السكان "الأصليين" وأقرت سنة 1999 إحصاء " الشعب الصحراوي" الذي يجب أن يمارس حق تقرير المصير. وبالتالي لا يمكنها الآن دعم عكس ما أنجزت هي نفسها. ومن جهة أخرى فإن "الإحصاء" الجديد الذي يقترح جيمس بيكر يعرقل بندا أساسيا أخرا من القانون الدولي. ذلك أن البند الرابع من معاهدة جنيف بتاريخ 12تشرين الأول أكتوبر 1949 المتعلقة بالحماية اللازمة للأشخاص المدنيين خلال فترة الحرب يقر في البند 49 توصية واضحة: " لا يمكن للقوة المحتلة ترحيل أو تحويل جزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتل". وأخيراً وفي حالة ما لم يكن ذلك كافيا فإذا ما كان هؤلاء " المقيمون" المغاربة قد قدموا مع "المسيرة الخضراء" فان مجلس الأمن قد حسم في ذلك الأمر عندما أمر في حينه بسحب من الإقليم كل المشاركين في المسيرة الخضراء, ومن الواضح أن مقترح بيكر يرمي إلى دمج في "الإحصاء الجديد" عددا من المستوطنين تم ترحيلهم من قبل المغرب إلى الإقليم الذي يحتله, كما لا يمكن تقبل تأكيد مثل ذلك الذي قدم المغرب في رده على مقترح بيكر عندما قال أن ما

(1) - " دراسة: لكارلوس رويث , دراسة سبق ذكرها.

قام به "منصف" ويتماشى مع الممارسة الديمقراطية, لأنه يوجد فرق أساسي في كل ممارسة ديمقراطية وفي ممارسة أي إجراء قانوني بين "المواطنين" وبقية "المقيمين" الذين لا يتمتعون بالمواطنة, ولا يوجد أي بلد في العالم مهما تكن درجة الديمقراطية فيه يمكن لمقيمين أجانب فيه انتخاب مجلسا تأسيسا أو برلمانا عادياً. فهذه الأوجه من المخطط برغم أنه لا يمكن الشك في مخالفتها للشرعية الدولية إلا أنه قد يصعب تجاهلها و يشير القرار 1495 أن المفاوضات بين الأطراف ومع الأمم المتحدة يجب أن تتجه نحو " قبول" النص الموجود و"تطبيقه"، كما أبرز ذلك الأمين العام, غير أنه يتضح أن الباب لم يفتح أمام مفاوضات موجهة نحو تغيير نص المخطط فبقدر ما يصعب من جهة تصحيح نقاط المخطط التي يمكن الشك في شرعيتها، فإنه قد يكون من الصعب على المغرب محاولة " التفاوض من جديد" حول المخطط قصد المحافظة على نقاط أكثر ملائمة له (مبرر قانوني للاحتلال، الإحصاء ومراقبة الإقليم) لاغياً أوجه "أقل ملائمة" (مثل موضوع الفترة الانتقالية، التي يفرض خلالها سلطته على الصحراء الغربية التي من الممكن أن تكون موالية للاستقلال).

فالمفاوضات التي يطالب بها القرار الأممي يجب من جهة أن تتجه نحو ما إذا كانت الأطراف تقبل المخطط، وبعد ذلك "استكماله " لجعله قابلا للتطبيق دون تغيير نصه, ومما أكد عليه قرار مجلس الأمن في جلسته الأخيرة المتعلقة بالنزاع والمنعقدة بتاريخ 28 نيسان/ أبريل/ 2006، التي تبنت المخطط ذاته - مخطط بيكر الثاني - وشدد المجلس في قراره الأخير رقم 1675 في نيسان/ أبريل/ 2006 على كل قراراته السابقة المتعلقة بالنزاع بما فيها القرار 1495 (2003) الصادر31 تموز جويلية، والقرار 1541 (2004) الصادر بـ 29نيسان ابريل بالإضافة إلى القرار 1598 (2005) الصادر يوم 28 نيسان ابريل"، علما بان كل هذه القرارات تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وقد دعا المجلس أطراف النزاع ودول المنطقة لمواصلة التعاون مع المنظمة الأممية لوضع حد لحالة الجمود الحالية وللتقدم نحو إيجاد حل للنزاع, وأكد على ضرورة إيجاد حل سياسي عادل ودائم، ومقبول من الطرفين، يُمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره ضمن إطار

الاتفاقات، الأهداف والمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة, كما قرر مجلس الأمن كذلك في قراره الأخير تمديد عهدة البعثة الأممية من اجل تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية، المينورصو، لستة أشهر إضافية (إلى غاية 31 تشرين الأول أكتوبر القادم)، وطالب الدول المانحة بسداد مستحقاتها ودعم البرنامج الأممي المتعلق بتبادل الزيارات مابين العوائل الصحراوية الموجودة في المناطق المحتلة, والأخرى بمخيمات اللاجئين الصحراويين.

المبحث الثالث: معرقلات التسوية الأممية.

المطلب الأول: مشكل تحديد الهوية.

بداية نذكر بأن تحديد الهوية هي عملية تقنية من مهمة لجنة المينورسو ، التي خصصت لها إمكانيات مادية وبشرية من أجل إتمام عملية إحصاء الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في إستفتاء تقرير المصير. وقد تم توفير ستة مراكز لتحديد الهوية : اثنان منها في العيون ، وواحد في السمارة وواحد في الطنطان وأخر في أكليميم في جنوب المغرب والمركز السادس يوجد بمخيمات الأجئين الصحراويين بتندوف على الأراضي الجزائرية وفي كل مركز يوجد الأطراف التالية:[1]

1 ـ المينورسو وتقدم طاقمين منها.

2ـ المغرب والبوليساريو ويقدم كل منها مراقبين.

3 ـ وجود إثنان من شيوخ القبائل : أحدهما مغربي و الثاني من البوليساريو.

4 ـ مراقب من منظمة الوحدة الأفريقية.

مع ملاحظة أنه ليس للمراقبين حق التدخل ،إلا إذا كان هناك سبب لذلك وتمر عملية تحديد الهوية بثلاث مراحل .

المرحلة الأولى: تجري خارج القاعة و تتعلق بإعداد الأشخاص للمرور بالمرحلة الثانية،التي يجري خلالها التعرف عليهم و استخراج بطاقاتهم ثم توجيههم إلى مكتب آخر،لأخذ بصماتهم وصورهم الفوتوغرافية.

([1]) ـ السيد حمدي يحظيه ، الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا ،دار الجاحظية بالجزائر، الطبعة الأولى،ص:212.

المرحلة الثانية : تجري داخل المركز،حيث يدخل الشخص ليجيب على الأسئلة الموجهة له عن اسمه الكامل وتاريخ ميلاده، ونوع معيار ترشيحه.

المرحلة الثالثة: هي التوجه نحو الشيوخ، للإدلاء بشهادتهم، في شأن الشخص المرشح. ويدون المراقبون معلوماتهم، في كشوف خاصة، معدة لهذا الغرض. ثم ترفع النتيجة إلى رئيس اللجنة ، بعد توقيع الشيخين. ويتغير الشيوخ حسب المطلوب تحديد هويتهم، تبعا لقبائلهم و أفخاذها.

ومع بداية عملية تحديد هوية الناخبين ظهرت العقبة الرئيسية التي واجهت تنفيذ مخطط التسوية في الصحراء الغربية ، والمتمثلة في الخلاف القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو حول معايير تحديد الهوية ، ومن يحق لهم المشاركة في إستفتاء تقرير المصير، فالبوليساريو تتمسك بإحصاء إسبانيا لعام 1974م الذي قد عدد سكان الصحراء الغربية ب: 74.902 نسمة، بينما ترى المغرب ضرورة إضافة معايير جديدة على ذلك الإحصاء.

ونذكر هنا بأن إسبانيا اعتمدت في إحصائها لعام 1974م على مبدأ ترقيم قبائل الصحراء الغربية بحسب الحروف الأبجدية التالية :(j,i,h,g,f,e,d,c,b,a) وتتفرع عن هذه القبائل التالية :(g,f,e,d,c,d,a) فروع وأفخاذ أما قبائل (j,i,h) فأمرها لايتعلق بأفخاذ وإنما بقبائل غير محدودة العدد،فأصبح تحديد هوية المجموعات H,61H,52J,51J41 الغير متضمنة في إحصاء 1974م العائق الأكبر، حيث طالب المغرب بإحصائها وتحديد هوية ناخبيها، فيما رفض البوليساريو هذا الإجراء كون أ، هذه القبائل بنظره موجودة خارج الإقليم الصحراوي وهي بدون شيوخ يرأسونها.[1]

وقد أدى الأخذ بوجهة نظر المغرب، إلي المعايير الخمسة،التي وضعتها الأمم المتحدة منذ عهد أمينها العام "بيريز دي كويار "،لتحديد هوية المرشحين للإقتراع وهي :

1- الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة إحصاء1974م المنقحة.

([1]) – طاهر مسعود , مرجع سبق ذكره،ص:231

2- الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء إحصاء 1974م ولكنه لم يشملهم.

3- أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (الأب و الأم و الأبناء)

4 - الأشخاص الذين هم من أب صحراوي،مولود في الإقليم.

5 - أفراد القبائل الصحراوية، المنتمية إلي الإقليم الذين أقاموا بالإقليم فترة ست سنوات متعاقبة أو فترة متقطعة تبلغ أثني عشر عاماً، قبل الأول من ديسمبر 1974م .

وقد رفضت جبهة البوليساريو المعيارين الأخيرين لأربعة أسباب حددتها في مايلي:[1]

1 - إن مجال تطبيق تقرير المصير قد ارتبط أساسا بالوحدة الترابية ضمن الحدود المرسومة من قبل السلطة الاستعمارية السابقة، وهو ما يجعل الشعوب تعرف جغرافيا لا أثنيا أو تاريخيا، والغاية من ذلك هي تجنب الشروط الفوضوية التي يمكن لها أن تحدث من جراء تطبيق مبدأ تقرير المصير اعتمادا على مفهوم القاعدتين الأخيرتين الإثنية والتاريخية.

2 - ليس هناك أي قاعدة حقيقية يمكن الوثوق بها لإثبات أن أيا ما قد ولد في الإقليم الصحراوي أو أن الشخص المعني كان ابنا لذلك الأب.

3 - نتيجة لعدم شرعية الغزو المغربي لأراضي الصحراء الغربية، فإن أي تعديلات أو شروط ترتب عن هذه الوضعية الإحتلالية هي شروط لاغية وغير مقبولة.

4 - إن تقرير الأمين العام كان خرقا لمخطط السلام الأصلي، وانتهاكا للقاعدة التي نظمت كل ترتيبات المخطط، فما شكل انحياز للطرح المغربي.

وباستئناف عملية تحديد الهوية طبقا لاتفاقية هيوستن تم تحديد هوية147325 منها 34788 في مخيمات الأجئين الصحراويين والمناطق المحررة، و 61198 في المناطق الخاضعة للسيطرة المغربية، و45877 في المغرب، و5462 في موريتانيا، ولقد تم قبول 84251 شخصا موهلاً للتصويت، موزعين بين مخيمات اللآجئين بالجزائر و الأراضي المحررة و الأخرى الخاضعة للمغرب، إضافة إلى المتواجدين في المغرب و موريتانيا.

(1)- محمد سالم الصوفي , مرجع سبق ذكره ، ص 168-169

هذه النتائج المتواصل إليها في 03 سبتمبر1998م لم ترضي المغرب كونها في صالح الصحراويين، مما جعلها تقدم قائمة تضم 65000 شخص ينتمون إلى القبائل محل الثلاث الخلاف، وغير منضمين في قوائم إحصاء إسبانيا لعام 1974م وبهذا الإجراء استفاد المغرب مرة أخرى من تأجيل إعلان قوائم الأشخاص المحددة هويتهم وبذلك تأجيل عملية الاستفتاء .

وقد اعتبر الأمين العالم أن غالبية الطعون لاتتوفر على وثائق مدعمة باستثناء التوفر على شاهد أو شاهدين،وهو مايوحي بأن الاتجاه العام للأمم المتحدة كان يسير في اتجاه رفض جل الطعون.

بالنسبة للمغرب فهذا خط أحمر يصعب تقديم تنازلات فيه، فالقبول بهذه النتيجة سيؤدي إلى توازن الهيئة الناخبة بين الطرفين ، حيث إن النتائج الأولية المعلن عنها كشف عن تفوق عددي طفيف للمغرب 46255 داخل المغرب بما فيه الإقليم 37996 موزعة بين مخيمات اللآجئين و موريتانيا ،بمعنى أن فارق الثمانية آلاف معرض للإهتزاز في ظل الانتفاضة المتتالية للصحراويين في الأراضي الخاضعة للمغرب.[1]

أمام هذا الوضع المعقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى المنطقة في 30 نوفمبر 1998م حاملا مقترحات جديدة لتنشيط عملية الإستفتاء تحت إسم "صفقة مقترحات "، تقبل كلها أو ترفض كلها ولا تقبل التعديل ولا الزيادة أو النقصان .

لقد جاءت "صفقة المقترحات" محاولة لإخراج عملية السلام من العراقيل التي تواجهه خصوصا من حيث ثلاث أوجه: الإحصاء، الوضعية القانونية للقوات العسكرية الموجودة وكذا اللآجئين ، وتتشكل هذه الصفقة من نصوص حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها، توجيهات عملية خاصة بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الإحصاء.

لقد كانت "صفقة المقترحات"على الشكل التالي [2]:

1ــ تحديد هوية القبائل محل الخلاف وهي :(j51/j52,H41,H61).

(1) ـ السيد حمدي يحظيه ، مرجع سبق ذكره، ص:122.
(2) ـ طاهر مسعود , مرجع سبق ذكره،ص:411 –500.

2ــ استدعاء الأشخاص الذين تقدموا بطعون وعددهم 147000 والمحدد هويتهم سابقا بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى القبائل الثلاث محل الخلاف.

3ــ بروتوكول خاص بإعادة اللاجئين وهو مشروع تقدمت به المحافظة السامية للاجئين لطرفي النزاع ودول الجوار "الجزائر و موريتانيا" بصفتهما دولتا اللجوء.

4ــ مشروع تقويم لمجموع العمليات المؤهلة لإدخال مخطط التسوية حيز التنفيذ والذي يقود إلي تنظيم الاستفتاء في ديسمبر 1999م.

بقبول هذه المقترحات من الجانبان ، استمرت عملية تحديد هوية القبائل الثلاث، وبدأت العملية في يوم 08 سبتمبر 1999م بإستكمال وضع الإحصاء الانتخابي في ديسمبر 1999م،ليتم نشر الآئحة المؤقتة للمصوتين في 17 جانفي 2000م حيث تبنت قائمة بتعداد 86381 مصوت كصحراويين يحق لهم التصويت ، وبالتالي لم يضاف سوى 2000 من القبائل الثلاث محل الخلاف مقارنة بقائمة 1998م، كما أن هذا الإحصاء الجديد الذي وضعته الأمم المتحدة رفض بشكل قطعي عشرات الآلاف من الطلبات المقدمة من طرف المغاربة الذين طلبوا دمجهم فيه.

لقد جاءت نتائج عملية تحديد الهوية مخالفة لتوقعات النظام المغربي ، فلقد تبين له بوضوح انه سيخسر إذا ما تم الاستفتاء على أساس القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة والذي سيؤدي إلى استقلال الإقليم، لذا عمد المغرب لتقديم 120,000 طعن وهو عدد كبير شكل عبئا كبيراً للجنة مما أدى إلى تمديد مهمتها لثلاث أشهر إضافة إلى 100 طعن فقط تقدمت بها جبهة البوليساريو.

المطلب الثاني : تطور وجهات نظر طرفي النزاع من تحديد الهوية

إن مشكل تحديد الهوية الذي طفى إلى السطح منذ بداية مسار التسوية الأممي نتيجة اختلاف المواقف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول أحقية الأشخاص المشاركين في الاستفتاء، كان قد وجد طريقه مجدداً إلى التنفيذ منذ إتفاق هيوستن تحت إشراف " جيمس بيكر "، والذي تضمن إتفاق الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو على امتثال التزاماتها، فيما

يتعلق بعملية تحديد الهوية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم و السجناء والمحتجزين ،وإبقاء القوات الخاصة بكل من الطرفين منحصرة وكذلك قواعد السلوك لحملة الإستفتاء . إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الوضع نتيجة تقلب مواقف طرفي النزاع و الأخطاء التي أرتكبتها بعثة المينورسو الدولية التي إعترفت ببعضها ،إضافة إلى مالاحظه المواطنون الصحراويون ، من أن هناك قلة من موظفي المينورسو لايلتزمون بالحياد في أداء مهمتهم.

فقد عارضت" البوليساريو" في البداية إحصاء إسبانيا لسنة 1974م لما فيه من الثغرات والنقائص ،ثم عادت وقبلت به ،كما وافقت على المعايير الخمسة المكملة التي وضعتها الأمم المتحدة في عهد الأمين العام "ديكويلار" بعد أن رفضت معيارين اثنين منها، وكانت قد عبرت أيضا عن رفضها المطلق لتحديد هوية القبائل الثلاث محل الخلاف مع المغرب ، إلا أنها تراجعت وقبلت صفقة المقترحات التي قدمها "جيمس بيكر" سنة 1998م والتي تدعوا إلى إحصاء هذه القبائل .

إن هذه التنازلات من طرف جبهة البوليساريو كانت تهدف إلى الإسراع في العملية وإجراء الإستفتاء من جهة، وكذا إحراج المغرب أمام المنظومة الدولية بقبول البوليساريو بأغلبية مطالبه فيما وفي كثير من الأحيان اعتبرت جبهة البوليساريو عمل "لجنة المينورسو" غير محايداً، و هذا ماعبر عنه غالبية الصحراويين في سبر الآراء لسنة 2002م حيث اعتبر أكثر من 75.49 من المستجوبين الصحراويين أن "المينورسو" كانت منحازة للمغرب أثناء عملية تحديد هوية الناخبين .

والملاحظ أن "جبهة البوليساريو" كانت أقل تقديماً للطعون حيث لم تتجاوز المائة في آخر قائمة وضعتها الأمم المتحدة في جانفي 2000م، وقبلت بنتائج لجنة تحديد الهوية الأولى و الثانية ، رغم تحفظاتها الكثيرة على الطرق والأساليب المغربية التي تتبعها من خلال محاولة إدماج أكبر عدد ممكن من المغاربة في الإحصاء .

أما المغرب فقد اعترض على إحصاء إسبانيا لعام 1974م معتبراً إياه ناقصا وبأنه لم يكن عملية تقنية بقدر ماكان تصرفا سياسياً ،متهما إسبانيا بحرمان الأشخاص المنتمين إلى القبائل

الصحراوية والمشكوك في ولائهم للمغرب من التسجيل ، إضافة إلى حرمان أهل الصحراء الذين نزحوا إلي الشمال في فترات متقطعة بسبب أزمات سياسية ، وأخرى اقتصادية من الإحصاء ،وقد صرح وزير الداخلية المغربي في هذا السياق :"إن من باب العدل والإنصاف أن يؤخذ بعين الإعتبار الإنتماء القبلي كما تراه القبائل الصحراوية وليس كما ينظر إليه إحصاء المستعمر".

ورغم أخذ المنظمة الأممية بالاعتراض المغربي حيث حددت خمسة جديدة لتحديد الهوية ، ما يسمح بإدراج هؤلاء الأشخاص ضمن القوائم الانتخابية ـ كما سبق الإشارة إلى ذلك في المطلب السابق فإن المغرب طالب مرة أخرى بإدراج القبائل الثلاث محل الخلاف في الإحصاء، وبعدما رفضت اتفاقية هيوستن هذا المقترح ، لجأ المغرب إلى الإعتراض مجددا على الطريقة التي تسير بها عملية التسجيل ،فأتهم شيوخ القبائل الذين كانوا محل الشهادة الشفوية بأنهم موالون للبوليساريو ويستعملون الرفض الممنهج لطالبي التسجيل النهائي.

كما اعترض المغرب على حضور مسؤولين كبار للبوليساريو إلى جانب هؤلاء الشيوخ ، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بثلاثة من مسؤولي البوليساريو هم: إبراهيم غالي ،ومحمد سالم السالك ، ومحمد الولي أعكيك وهم على التوالي وزير الدفاع ،ووزير الخارجية، ومدير الأمن العسكري للبوليساريو ،واعتبر المغرب حضورهم معرقلاً للعملية ويحول دون استمرارها في ظروف من الهدوء والسكينة المطلوبة ويشكل حملة استفتائية سابقة لأوانها ،واستفزاز للأمم المتحدة والمغرب والسكان المعنيين بالأمر.[1]

وعندما بدأت قوائم الصحراويين الذين يحق لهم التصويت تظهر في أواخر سنة 1998م، رفضت المغرب القائمة وقدمت طعونا بعشرات الألاف تخص بالأساس أفراد قاطنين في القبائل الثلاث التي رفضت اتفاقية هيوستن إدراجهم في العملية، ورغم ذلك تراجعت الهيئة الأممية وقبلت بإحصاء هذه القبائل الثلاث محل الخلاف وفق صفقة مقترحات قدمت لطرفي النزاع في نوفمبر 1998م ،ليرفض المغرب مجددا القوائم الجديدة

(1) ـ دراسة: لكارلوس رويث ، دراسة سبق ذكرها.

لنتائج تحديد الهوية الثاني، المنشورة في جانفي 2000م متهمة البوليساريو مرة أخرى بتبديل الأسماء وأماكن وتواريخ الميلاد ،كما أعربت الحكومة المغربية عن استغرابها وخيبة أملها من هذه النتائج ووصفتها بأنها غير مطابقة للواقع وتعطي صورة عن الإجحاف ، الذي لحق بآلاف المواطنين الصحراويين من أفراد الجماعات القبلية الثلاث.[1]

وما يلاحظ على هذه الطعون المغربية أن الأغلبية الساحقة منها لاتستجيب لمتطلبات الإتفاقيات الموقعة من قبل الطرفان المغرب والبوليساريو ،خصوصا اتفاقيات نيويورك سنة1999م،ففي الطعون لإ يشار إلى الظروف أو الأحداث الجديدة أو أي عنصر برهنة، لم يتم التعرف عليه من قبل لجان تحديد الهوية خلال المرحلة الأولى ، والتي قد تستعمل لتبرير قبول قرار التسجيل في الطعون، والأمين العام من جهته اعترف أن حل مشكل الطعون يتم بشكل إجمالي أو استثنائي، كما أن مجلس الأمن في قراره 1238، رفض ادعاءات المغرب بأن كل الطعون قد تم قبولها وتقييمها مما يفترض الشروع من جديد في عملية تحديد الهوية.

لقد حاولت المغرب في العديد من المرات الضغط على "لجنة المنيورسو" والأمين العام الأممي من خلال اتهامات متكررة للجبهة فكانت أن أبدأت السلطات المغربية في مذكرة رسمية إلى ممثل كوفي عنان ، رفضها تعيين إبراهيم غالي مراقبا عن جبهة البوليساريو ،في مركز تحديد الهوية في مدينة السمارة ،حيث اعتبرت ماضيه لا يؤهله لأداء هذه المهمة ،وفي السياق نفسه رفضت المغرب حضور وزير التعليم الصحراوي كملاحظ في مركز تحديد الهوية في مدينة طانطان ،حيث اعتبرت حضوره له تأثير بشكل جلي في شيخ القبيلة ،كما سعى المغرب إلى شيوخ القبائل الموالية له لتقديم شكاوي إلى الأمين العام "كوفي عنان "وإلى ممثليه ،وإلى رؤساء مراكز تحديد الهوية إذن أصبح من الواضح أن المغرب برفضه الدائم لكل نتائج لجنة المينورسو ،وتعدد اتهاماته للبوليساريو وشيوخ القبائل ،يريد أن لا تصل العملية إلى نهايتها وفي المواعد المحدد لها ،مما يدفع مجلس الأمن إلى تغيير مواعيد كل الإجراءات اللاحقة ،ومما يعني كذلك مزيدا من النفقات المالية الضخمة ،ومزيدا من الوقت

(1) - السيد حمدي يحظيه , مرجع سبق ذكره، ص:124.

،ومزيدا من المعاناة للشعب الصحراوي داخل أراضيه أو في المخيمات اللاجئين كما ظهرت هستيرية الرفض المغربية هذه ،مدى اليأس الذي وصل إليه النظام المغربي في إمكانية إلحاق الإقليم الصحراوي بترابه ،فنتائج لجنة المينورسو تؤكد أن نتيجة الاستفتاء لا تسير في صالح إلحاق الأقاليم بترابه بقدر ما تتجه نحو الاستقلال .

ومرة أخرى وجدت الهيئة الأممية نفسها أمام رفض مغربي لنتائج عمل بعثة المينورسو فيما يخص تحديد هوية الناخبين ، ففي تقرير الأمين العام للامم المتحدة الصادر في 26 فيفري 2000 م ،حشد هذا الأخير العراقيل التي تواجه عملية تحديد الهوية في ما يلي :

1 ـ حصيلة الطعون على قوائم الهيئة الناخبة ،وهذا ما يعني سنوات أخرى تستغرق في البحث في الطعون حيث اعتبر التقرير أن "مواقف الطرفين على حد سواء لا تنبئ بالخير بالنسبة لإمكانية الوصول في وقت قريب إلى حل لمسألة الطعون و النظر فيها "

2 ـ الكلفة الثقيلة لعملية الاستفتاء حيث بلغت نفقات البعثة الأممية بالمنطقة منذ إنشائها عام 1991م ما قيمته 973.7 مليون دولار والمعدل الشهري الحالي لنفقاتها هو 3،4 مليون دولار والايجابية الوحيدة التي تحققت هي اتفاق وقف إطلاق النار . [1] على أساس هذا التقرير قام "جيمس بيكر" بتأطير جولات محادثات لحل المشكلات القائمة و كانت أولى المباحثات التي أجراها "بيكر" بين الطرفين بمدينة لندن في 14 ماي 2000م وحضرتها الجزائر وموريتانيا كملاحظين ،واللقاء الثاني كان بلندن دائماً يوم 28 جوان 2000م حيث شكل هذا اللقاء تراجعا عن اللقاءات التي سبقته، حيث عوض البحث عن حل لمشكل تحديد الهوية قام "جيمس بيكر"في هذا الإجماع بطرح أربعة اقتراحات لإيجاد حل لمشكل الصحراء الغربية:

1ـ أن تبقى السادة المغربية على الصحراء الغربية .

2 ـ الاستقلال والإنفصال .

([1]) ـ دون كاتب، نضال الصحراويين ..التاريخ والآفاق، النشرة الماركسية العالمية ،13 أكتوبر 1991م.

3 ـــ متابعة حل النزاع الصحراوي عن طريق مخطط التسوية .

4 ـــ الحل السياسي والتفاوض عليه.

وفي الختام نقول بأنه قد تبين طيلة مسلسل تحديد الهوية أن موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة كانا لصالح المغرب بشكل واضح فقد استقال المبعوث الأمريكي للمينورسو السيد" جاك رودي" سنة 1995م احتجاجا على الموقف المفضوح الموالي للمغرب خلال عملية تحديد الهوية.

وهكذا تحول مسلسل تحديد هوية الناخبين إلى مهزلة أمام الأمم المتحدة و بدلا من معاقبة المغرب على تطبيق قرارات مجلس الأمن التي تشترط التعاون كلية معها من أجل وضع التنفيذ واستعمال الميكانيزمات الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة لفرض مخطط السلام خصوصاً الإستفتاء تحولا مفاجئا عندما طالب الأمين العام بالتعليق غير المحدد زمنيا لمخطط السلام وفتحت المجال للبحث عن حلول سياسية أخرى مبتعدة عن مخطط سعت إلى تنفيذه قرابة عقد من الزمن.

الفصل الثالث

تطور مسار القضية الصحراوية بعد 2007

يعتبر نزاع الصحراء الغربية في الوقت الراهن من بين القضايا التي يصعب التكهن بمالاتها لكون أحداثها في تغيير مستمر وتحرك دائم، فمن العسير ضبط تطوراتها المستقبلية، ولا حتى ما وقع من أحداثها إلى حد الآن يُمكن اعتباره في خانة الثوابت.

ومع التقدير لعمل أطراف النزاع لحل المشكلة نهائيا والتوصل إلى صيغة متوافق عليها ترضي الجميع ، وجب التنبيه إلى حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الصحراوي ، على اعتباره انه المتضرر الأول من هذه القضية التي طال أمدها، الا انا سنحاول التطرق لآخر المستجداتها وقوفا على اهم العراقيل التي واجهت الجهود الاممية في الوقت الراهن.

المبحث الاول: مفاوضات مانهاست و احداث اكديم ازيك

المطلب الاول: مفاوضات مانهاست

سنحاول في هذا المطلب التطرق بشكل مختصر الى الجولات التسعة لمفاوضات مانهاست التي وصفها الوسيط الاممي كريستوف الروس بالغير رسمية..informel..و التي كانت في واقع الامر رسمية اكثر مما هي غير رسمية، وبعد ذلك نستنتج الخلاصة النهائية لهذه الجولات.

1 - الجولة الاولى: 18/يونيو/2007

اجتمع الطرفان الصحراوي و المغربي بمانهاست حيث ان المتغير في هذه الجولة هو الحوار وتبادل وجهات النظر بين البوليساريو و المغرب بعد قطيعة دامت لاكثر من اربع سنوات، اما المتغير الثاني هو محاولة المغرب اقحام طرف ثالث تمثل في اشخاص موالين للطرف المغربي(الطاولة المستديرة) بالاضافة الى مجموعة من التغيرات الاخرى التي سعى المغرب من خلالها الى دفع البوليساريو الى قبول مقترح الحكم الذاتي، و التي اقرت فيها جبهة البوليساريو مايلي:

- عدم تقديم تنازلات خاصة في الجزء الذي لا يعطي للشعب الصحراوي كلمة الفصل
- التمسك بتقرير المصير كبديل تفاوضي للحكم الذاتي.

2 - الجولة الثانية: 10 اغسطس2007

تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي الموسع كصيغة وحيدة لحل النزاع، الا ان التكتيك الذي اعتمدته جبهة البوليساريو هو صيغة تقرير المصير الذي يتضمن (الاستقلال، الانضمام ، الحكم الذاتي)انطلاقا من القرار الاممي (1514)[1].

المتغير هنا هو مساندة مجلس الامن لمقترح الحكم الذاتي نتيجة الترويج المغربي له، و تقديم البوليساريو لمشروع تقرير المصير بأحد الخيارات الثلاث المذكورة أعلاه.

3 - الجولة الثالثة:7 يناير 2008

تباعدت وجهات النظر في هذه الجولة نتيجة تمسك كل طرف بمقترحه، وعدم ابداء مواقف واضحة تجاه القضايا موضوع التفاوض، حيث استخدم الوفد المغربي استراتيجية الجمود بهدف تضييع الوقت امام البوليساريو([2]).

4 - الجولة الرابعة:18-19/مارس/2008

كانت مخصصة لإيجاد الحلول الممكنة بين الطرفين لتطبيق قراري مجلس الامن 1754 و1783، و كانت ايضا مناسبة للتطرق لمجموعة من المواضيع التي تدخل في مجال الحكامة كالموارد الطبيعية و الادارة.

في هذا الصدد جرت اثارة مواضيع مختلفة ثانوية و إجراءات بناء الثقة، مبرزا ان الطرفان اكدا استعدادهما للاستمرار في عملية تبادل الزيارات بين العائلات الصحراوية.

غير ان الملاحظ في هذه الجولة هو الابتعاد عن الجدية، و التطرق لقضايا ثانوية، و كذلك بروز الميل الواضح للوسيط الاممي "فالسون" و اقراره امام مجلس الامن بواقعية الطرح المغربي، و استحالة قيام دولة صحراوية ([3]).

([1]) الحاج السبوت محمد، **مسار مفاوضات مانهاست**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص35-36.

([2]) الحاج السبوت محمد، نفس المرجع السابق، ص36.

([3]) مقابلة مع الأخ أمحمد خداد، رئيس لجنة الاستفتاء مكلف بالتنسيق مع المنورسو، الصحراء الغربية ، 2013/03/25.

5- الجولة الخامسة:10/اغسطس/2009

هي الجولة الاولى للمبعوث الاممي الجديد كريستوف روس، كانت هذه الجولة عبارة عن حوار تعارفي و نقاش عام، حاول من خلالها المبعوث الاممي ايجاد بديل افضل للتوفيق بين المقترحين الصحراوي و المغربي، وكذلك محاولة بعث الثقة بين الطرفين.

6 - الجولة السادسة: فبراير2010

المتغير في هذه الجولة هو قبول الطرفان البوليساريو و المغرب مناقشة مقترح كل طرف منهما و طرح المقترحان على طاولة التفاوض.

وبعد يوم واحد من المناقشة دون مساومات بين الاطراف ظل كل طرف ثابت على موقفه رغم حث الامم المتحدة لمحاولة البحث عن مقاربة جديدة دون شروط مسبقة بهدف التسوية النهائية، و النتيجة تمسك كل طرف بموقفه([1]).

7 - الجولة السابعة:08/نوفمبر/2010

قام الوسيط الاممي الجديد كريستوف روس بإدخال متغير جديد في اطار مقاربة متجددة اي محاولة ابراز مواضيع تفاوضية جديدة كالثروات الطبيعية و الألغام بالإضافة الى بعث الثقة من جديد بين البوليساريو و المغرب.

شكلت احداث اكديم ازيك تغير موازين القوة، اذ اصبح ذلك يصب في صالح الوفد الصحراوي، كما ان هذا المتغير ساهم في تغير النظرة على مستوى مجلس الأمن، و هو الشيء الذي دعم من طرف منظمات حقوق الانسان اثر احداث مخيم اكديم ازيك.

8 - الجولة الثامنة:7/مارس/2011

يعتبر العامل البارز في هذه الجولة هو إقرار الطرفان استخدام استراتيجية تعاونية فيما يخص مناقشة ميكانيزمات الجسم الناخب (مقترح تقرير المصير) وذلك بعد تغير موازين القوى ادى الى الرجوع الى صلب الموضوع اي استشارة السكان الصحراويين، بالإضافة الى مواضيع

([1]) أحمد سالم أحمد حداد، "**مفاوضات مانهاست ومخاطر المنطقة** "، تم تصفح الموقع يوم :2013/05/03 ، من : www.alhiwar.org .

الحكامة من بيئة و تربية الأنعام في اطار تعاون مشترك بين البولبساريو و المغرب مما يستوجب التعاون المشترك نظرا لما تشهده المنطقة المغاربية ضمن ما يصطلح علبه ب " الربيع العربي."[1]

9 - الجولة التاسعة:15/مارس/2012

طرأت في هذه الجولة مجموعة من المتغيرات الاساسية و التي كان على راسها قدوم وزير خارجية مغربي جديد "حكومة اسلامية" بالإضافة الى الانتخابات الفرنسية، الا ان ما يمكن تأويله من خلال اعتبار المغرب ان القضية اصبحت قضية خارجية نتيجة لضعف الجهات الداخلية من احراز تقدم ملموس و محاولة وزير الخارجية اقحام الجزائر كطرف مباشر في العملية التفاوضية.

حاول المغرب لي ذراع البوليساريو من خلال سحب الثقة من الوسيط الاممي كريستوف الروس و العودة بالمسار التفاوضي الى نقطة الصفر.

و تعود اسباب ارادة المغرب من سحب الثقة من الوسيط الاممي الى اسراره على زيارة المناطق الواقعة تحت السيطرة المغربية، و رغبته في فتح المنطقة امام الصحافة و المراقبة.

امام كل هذه الجولات المتتالية بين جبهة البوليساريو و المغرب لم يستطع اي منهما ان يحقق هدف اساسي وحاسم من شانه ان يؤثر على النزاع، و هذا راجع الى تصلب الاطراف المتنازعة و تمسكها بمواقفها الثابتة، الا ان موقف البوليساريو تدعمه الشرعية الدولية من خلال حقه في تقرير المصير و الاستفتاء، اما الطرح المغربي فو طرح سياسي طرحه و اصر عليه بغية عرقلة مسار المفاوضات و تضييع الوقت، و هو ما اشار اليه روس في تقريره السابق سنة 2012 قائلا:

" اولا فقول النظام المغربي بان المفاوضات لن تأتي بأية نتيجة قول مغالط وكاذب، لانها اكدت بان المغرب يعرقلها ويرفضها ولا يريد التفاوض للتوصل الى حل سلمي عادل ودائم يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير كما تنص على ذلك قرارات مجلس الامن

([1]) الحاج سبوت محمد، مرجع سابق، ص39.

الدولي"، هذا الرفض وهذا التعنت المغربي هما اللذان اقنعا السيد روس بضرورة اشراك اكبر عدد من الدول الاعضاء بمجلس الامن لمواجهة تعنت المغرب وعرقلة التقدم في عملية التفاوض نحو نتائج عملية.

المطلب الثاني: أحداث مخيم اكديم ازيك

في العاشر من أكتوبر سنة 2011، قرر الصحراويون الساكنون بمدينة العيون المحتلة، النزوح بشكل جماعي إلى منطقة "أكديم ازيك" الواقعة إلى الشرق من العاصمة المحتلة في اتجاه مدينة السمارة والتي تبعد عنها اثني عشر كيلومترا تقريبا، مشكلين ما عرف ب"مخيم اكديم ازيك للنازحين الصحراويين" تزايد عدد الخيم من العشرات إلى المئات ثم الآلاف، ليقارب الثمانية آلاف خيمة، تأوي الثلاثون ألف نازح صحراوي، في شكل احتجاجي سلمي جسد مقاومة سلمية فريدة تقودها الجماهير الصحراوية مطالبة من خلالها بالحرية و الكرامة ، كما اعتبر المخيم قفزة نوعية في مسار انتفاضة الاستقلال الصحراوية.

عصيان مدني بكل ما تحمل الكلمة من معنى وبشكل منقطع النظير، لم يكن بمقاطعة البضائع ولا بإضراب العمال داخل الإدارات والمصانع ولا بالامتناع عن أداء فواتير الماء والكهرباء.. بل كان بترك المدينة والنزوح رفقة الخيم إلى مكان خالي، إن نزوح هذا العدد الهائل من المواطنين وعن طواعية إلى الخلاء، فعل ينطق بالرفض للادارة الموجودة في المدن المحتلة للتواجد المغربي اللاشرعي وللقمع ونهب الثروات و سياسات التجويع و الحرمان.هذا هو ما يتبادر إلى الأذهان بمجرد مطالعة فكرة مخيم النزوح،و قد اعتمد المخيم في تسييره على برنامج محكم و منظم.

فالمخيم يضم الصحراويين ولا غير، يسيرون أنفسهم بأنفسهم، وللمخيم شرطته الساهرة على أمن وأمان النازحين وله حرس حدود مكلف بحماية محيطه ومنع أي تسلل محتمل لاجهزة الامن و المخابرات المغربية، كما توجد مجموعات خاصة و جاهزة للتعامل مع كل المستجدات، كل هذه المكونات لها قيادة مركزية في إدارة المخيم، تستخدم أجهزة[1].

([1]) م.م. س، عصيان مدني بلغة أهل الصحراء الغربية، تم تصفح الموقع:19 /2013/03، من: http://futuro sahara.net .

لاسلكي بسيطة للتواصل فيما بينها وسيارات دفع رباعي للتنقل بين أطراف المخيم المترامية، تبرع بها صحراويون في سبيل الشعب والقضية...[1].

قُسم المخيم إلى دوائر، كل دائرة تسير شؤونها وتسهر على نظافة الحيز الخاضع لها وتتكفل بإيصال كل التطورات إلى أبناء الشعب النازحين.. أما المساعدات التي تكفل الصحراويون الذي بقوا في المدينة بجمعها، فكانت توزع بطريقة جيدة وطيلة عمر المخيم لم تسجل أي حالة استيلاء أو تهريب لها أو أي طريقة كانت من طرق النهب و السلب[2].

ومع مرور الأيام واتساع رقعة المخيم، لجأت السلطات الغربية إلى جلب المزيد من العسكر و الشرطة والجرافات ، وشرعت في بناء جدران رملية محيطة بالمخيم من كل الاتجاهات تاركة ممرا واحد للدخول إليه والخروج منه، في محاولة لضرب صمود المقاومين الصحراويين ومن ثمة جس نبضهم من خلال غلق هذا الممر بشكل كامل وعزل المخيم عن العالم، عزلا لم يكن ليكتمل إلا بقطع شبكات الهاتف النقال لترد الجماهير الصحراوية بتنظيم قوافل لكسر الحصار حيث اصطفت مئات السيارات تحمل الغذاء والدواء على مشارف المخيم والتي تنادى لها الصحراويين من كل المدن و المداشر، مرغمة سلطات الاحتلال السماح لها بالوصول إلى الصحراويين المحاصرين لتتشكل صورة من صور الوحدة الوطنية بين الصحراويين وعامل صمود إضافي للنازحين المسالمين([3]).

لقد راهنت السلطة المغربية على أن الوقت كفيل بتفكيك المخيم، فما كان منها إلا أن قررت التدخل وبالقوة المفرطة للقضاء عليه قبيل انطلاق إحدى جولات التفاوض بين طرفي النزاع، جبهة البوليساريو والمغرب.. قدمت اجهزة الامن المغربية بمختلف اصنافها في الثامن من نوفمبر 2011، و بدت بمهاجمة المخيم الذي يضم شيوخ، نساء، أطفال ومعاقين دون اعطاء أي اعتبار لوضعية النازحين، سقط الشهداء، سالت دماء الجرحى، عذب الموقوفون واغتصب المعتقلون..إلا أن التدخل الوحشي كان بمثابة شرارة انطلاق انتفاضة شعبية عارمة

([1]) م.م.س، ، تم تصفح الموقع:19 /2013/03، نفس المرجع السابق

([2]) سعيد البلال، في البدء كان اكديم ازيك، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/28، من: www.upes.org.

([3]) مقابلة مع الأخ أدة حميم، والي ولاية السمارة، كلية الشريعة جامعة باتنة، 2013/05/09 .

هزت أركان الاحتلال بالعيون المحتلة، اذ شهدت المنطقة تدفق جماهيري غير مسبوق إلى الشوارع والأزقة، تم رفع اعلام الدولة الصحراوية في كل مكان، كما صعد النازحين من مطالبهم من اجتماعية سياسية الى مطلب واحد و اوحد و هو الحرية و الاستقلال.

ادلى الأستاذ وبروفيسور اللغويات بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في حوار أجرته معه القناة التلفزيونية الأمريكية "الديمقراطية الآن"، ومن بعدها في حوار ثان لقناة ال"بيبيسي" البريطانية، بأن موجة الاحتجاجات والثورات التي تشهدها البلدان العربية راهنا قد "بدأت بالفعل في نوفمبر 2010 في الصحراء الغربية الواقعة تحت االاحتلال المغربي بعد تعرضها لغزو واحتلال وحشيين"، مضيفا بأن القوات المغربية شرعت في تدمير الخيام، مخلفة العديد من القتلى والجرحى، وبعد ذلك انتشرت تلك الموجة.وقد تعزز رأي تشومسكي بآراء بعض المفكرين العرب كعزمي بشارة وعبد الباري عطوان الذين أكدوا بأن احداث كديم إيزيك الخالدة شكلت الشرارة الأولى التي فتحت طريق الحرية للشعوب العربية الثائرة وأعطت الانطلاقة الفعلية للحراك الثوري غير المسبوق الذي يشهده العالم العربي، وهي الملحمة التي بدأت كقوة شعبية بدعوات احتجاجية راقية وقمة في المجابهة السلمية ضد الاحتلال المغربي للصحراء الغربية وسياسته الاستعمارية وضد البطالة والتهميش والتمييز وانسداد أفق المستقبل، وتنامت على نحو تلقائي سريع ومنظم بفضل تلاحم شعبي عارم يعبر عن تناغم الوجدان الصحراوي المشترك[1].

ولقد اقرت السلطة المغربية مهاجمة المخيم في فجر الثامن من نوفمبر 2010 من اجل تحقيق ثلاث اهداف رئيسة، و التي تمثلت في:

1- التخلص من عقدة مخيم اكديم ازيك التي اصبحت لافتة للراي العام المحلي و العالمي، و خاصة القدوم المتتالي و المحاولات المتكررة للصحافة الدولية من اجل نقل مطالب النازحين للعالم بشكل واضح و شفاف ، الا انهم منعوا حتى من الاقتراب من الخيم المحاصر.

(1) أبا الحسين، ملحمة اكديم ازيك الخالدة الشرارة الأولى التي فتحت طريق الحرية للشعوب، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/05، من: www.upes.org.

2- محاولة دفع الوفد الصحراوي المفاوض للتراجع و الانسحاب من مفاوضات مانهاست، التي تزامنت مع الوقت الذي هجم فيه على المخيم، و ذلك من اجل اعطاء صورة مقلوبة عن ارادة و جدية جبهة البوليساريو في التفاوض، و هو الشيء الذي انتبه له الوفد الصحراوي و دخل الجولة، كما صرح رئيس الوفد المفاوض الاخ "خطري ادوه" مباشرة بعد انتهاء الجولة التفاوضية ان السلطة المغربية اقدمت على تفكيك المخيم من اجل دفع الوفد الصحراوي للتراجع عن المفاوضات.

3- كان الهدف الرئيسي الثالث هو استفزاز عناصر الجيش الصحراوي خاصة الفيئة الشبانية، من اجل خرق اتفاقية توقيف اطلاق النار الموقعة سنة 1991، و حمل السلاح بغية مهاجمة الاحزمة الدفاعية المغربية، لوصفهم بعد ذلك بالجماعات الارهابية[1].

واحتجزت الأجهزة الامنية المغربية بعد مداهمتها لمخبم اكديم ازيك العديد من مقيمي المخيم على خلفية تنظيمهم له، و مساهمتهم في الدفاع عنه و عن ساكنيه، و لعل التهمة الاساسية المقدمة لهؤلاء هي تهمة قتل.

و بعد مضي سنتين و نصف تقريبا على تفكيك مخيم اكديم ازيك بتاريخ 2010/11/8 الى غاية الفاتح من فبراير 2013، أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على اربعة وعشرون معتقل سياسي صحراوي ، تراوحت بين السجن المؤبد و20 سنة سجنا نافذا، واثنين بما قضيا من فترة سجن رهن الاعتقال الاحتياطي.

دامت المحاكمة 10 أيام، منها 9 متواصلة، شهدت حضورا إعلاميا كان في أغلبه غير محايد، و متحيز، خاصة منه الرسمي للدولة المغربية، ولجهتها هي نفسها، باعتبار أن منهم ضحايا في هذه القضية، لم يكونوا سوى في مهمة تنفيذ تعليماتها يوم 08 نوفمبر 2010 وفي مدة زمنية لا تتجاوز الساعة، وموجهة من كبار مسؤوليها الأمنيين والعسكريين، بتفكيك مخيم بمنطقة اكديم ازيك، توطن قرابة الشهر.

([1]) مقابلة مع الصحفي الناجم لحميد والأستاذ حدي الكنتاوي، دار المربي- باتنة - ، 2013/05/11 .

لا أحد يتفق على الإطلاق مع القتل سواء كان في حق المدنيين أو العسكريين، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع عن نفس الإنسان و حرماته، ولكن أيضا لا يمكن بأي شكل من الأشكال الإتفاق والتبرير تحت أي طائلة، ومهما كانت الأسباب والظروف، شن حملة واسعة للاختطافات والتوقيف والاعتقال أقل ما يقال عنها أنها مسعورة وبدون أدنى سند مقبول ومداهمات المنازل وتعريض العشرات من المواطنات والمواطنين، العزل، بمختلف الأعمار، لشتى صنوف وأنواع التعذيب والعنف البدني واللفظي، والزج بالعديد في مراكز الاحتجاز والسجون في ظل سوء المعاملة، وغياب الشروط للاعتقال[1].

كان من المفترض إن كان النظام في المغرب يود فعلا السير وفق إرادة حقيقية نحو البناء الديمقراطي، أن يعمل في الحد الأدنى إلى التنزيل السليم للدستور الذي وضعه يوليو 2011، بعد أن قضى المعتقلين في السجن ومر على أحداث اكديم ازيك أزيد من عشرة أشهر، ومن تاريخ ذلك "الوضع" إلى حين محاكمتهم التي انطلقت في الفاتح من فبراير 2013، كان قد مر على نشر الدستور 19 شهرا، وهي المدة الكفيلة بهذا التنزيل وبشكل كامل على الأقل، للحقوق والحريات التي جاء بها، وبالتالي بإصدار ونشر القانون التنظيمي الذي يحدد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 منه، والذي يخول للمحكمة الدستورية التي يمارس اختصاصاتها حاليا المجلس الدستوري، بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع احد الأطراف بان القانون الذي سيطبق في النزاع يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور، وحيث أن قانون العدل العسكري والقانون المنشئ للمحكمة الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالرباط، قد انتهكا الحق في المحاكمة العادلة، والحق في حكم يصدر داخل اجل معقول كما ينص على ذلك هذا الدستور (الفصل 120).

كان لزاما على المتهمين أو من نصب نفسه للدفاع عنهم، إثارة الفصل 133 السابق ذكره، ولا يمكن عندها لأية جهة قضائية كانت أو إدارية، الاعتراض على اختصاص المجلس الدستوري، الذي له وحده النظر في هكذا دفع، وتقدير مدى دستورية القوانين التي جاء بها،

([1]) محمد علي ندور، المحاكمة العسكرية الإدانة مع سبق الإصرار، تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/21، من: http://almasir.net.

بناء على مبدأ القانون الأصلح للمتهم ، أو انتظار حتى إصدار القانون التنظيمي السابق ذكره، حينها وجب وعلى "الفور" إيقاف المحاكمة العسكرية إلى حين الإصدار المذكور مع الإسراع به، عندها فقط يمكن الحديث عن دولة تحترم دستورها ومؤسساتها، وتنتهج الممارسة الديمقراطية، منهجا في تعاطيها مع هكذا نوع من القضايا. ولكن يبدو أن توظيف تلك الممارسة في المغرب لا يتم إلا وفق الاعتبارات الشخصية وليس الموضوعية، فقد سبق وان مارس الوزير الأول السابق السيد عباس الفاسي اختصاصات مؤسسة رئيس الحكومة التي جاء بها الدستور الجديد، وبمجرد نشره بالجريدة الرسمية، وقبل أي انتخابات برلمانية لاختيار رئيس الحكومة، بحجة الممارسة الديمقراطية، والتي لا يروق للمسؤولين المغاربة اليوم إعمالها على قضية المعتقلين على خلفية أحداث اقتحام وتفكيك مخيم اكديم ازيك للنازحين الصحراويين[1].

وتجدر الإشارة إلى انه من حق العسكريين استئناف أحكام المحكمة العسكرية والاستفادة من شروط العدالة بها، ويجب على الجميع أن يترافع من اجل ضمان حقهم هذا، لان الغالب الأعم يظن أن محاكمة العسكر أمام هكذا نوع من المحاكم هو أمر عادي، بل وعلى العكس تماما من ذلك، فالتمتع بحقوق وضمانات المحاكمة العدالة، هو لكل متهم هكذا مجردا، وليس مرتبطا بصفته المدنية.وبعيدا عن البحث في مدى توافر أو غياب شروط وضمانات المحاكمة العادلة، يبقى الأساسي هو ما عبرت عنه العديد من هيئات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان التي أعدت تقارير بحث وتقصي حول الأحداث التي نتجت عن تفكيك مخيم اكديم ازيك، حيث أجمعت على أن المسؤولية تقع في وفاة عناصر "القوات العمومية" على عاتق، من ترك هؤلاء بدون أن يوفر لهم أسباب الحماية والوقاية، أثناء تكليفهم وتنفيذهم لتعليمات التفكيك.

(1) أحمد سالم، مادام الوطن محتلا فكلنا سجناء، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/17 ، من: www.futuro sahra.net.

المبحث الثاني: واقع حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة في ظل التحديات الراهنة

المطلب الاول: الحصار الامني و الاعلامي المطبق على المناطق المحتلة

قد اشار التقرير الذي اصدرته منظمة كيري كيندي لحقوق الانسان الصادر في 03/12/2012 الى ان المناطق المحتلة من الصحراء الغربية تشهد تعتيم اعلامي ممنهج لواقع حقوق الانسان من طرف المملكة المغربية، اذ سعت لمراقبة الصحافة المحلية المكتوبة و المسموعة و كذا القنوات التلفزيونية ، و هي قنوات وضعت لتفنيد الحقيقة الموجودة على ارض الواقع، و قد اكد التقرير الصادر في نفس التاريخ ان السلطات المغربية عملت على منع دخول الصحافة الدولية الوافدة للمنطقة و التي كان اخرها منع صافيين اسبانيين من الدخول الى العيون المحتلة، كما اشار التقرير الى ان المناطق المحتلة من الصحراء الغربية تشهد تطويقا امنيا رهيبا تحسبا لزيارات ميدانية لمنظمات دولية وازنة من شأنها ان تدفع السكان الصحراويين الى تنظيم تظاهرات احتجاجية منددة بالاحتلال المغربي و مطالبة بتقرير المصير للشعب الصحراوي، و هو ما تم بالفل بعد زيارة كريستوف روس للمنطقة، اذ زج بالنساء الصحراويات اللائي خرجن متظاهرات امام عينيه في السجن و تعرضن للضرب و التعذيب ناهيك عن السب و الشتم، و الشيء ذاته حدث مع الاطفال و الكهول و الرجال.[1]

و على ضوء العمليات العنفية المستمرة أدانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان القمع المفرط و الشديد الذي تنتهجه قوات القمع المغربية في حق المتظاهرين الصحراويين بالسمارة و العيون و الداخلة المحتلة اثر خروجهم في مظاهرات سلمية أيام 11-12-13/05/2013 على اثر إصدار مجلس الأمن الدولي لقراره الأخير بخصوص قضية الصحراء الغربية والذي خلف استياء ملحوظا لدى المواطنين الصحراويين بالسمارة خاصة بعد عدم إقراره آلية أممية لمراقبة حقوق الإنسان .

و نتيجة لهذا اصبحت المناطق المحتلة من الصحراء الغربية خاصة في الآونة الأخيرة وجهة مُفضلة لعدد من المنظمات الناشطة في المجال الحقوقي ، تماما كما كان عليه الشأن

([1]) تقرير مؤسسة كيري كندي، حول حقوق الانسان بالمناطق المحتلة ، 2012/12/03.

خلال الزيارة الأخيرة التي قادت السيد خوان مانديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب، للعيون وقبله السيدة كيري كينيدي رئيسة مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان ثم الناشطتين الأمريكيتين نانسي هوف، رئيسة مؤسسة تعليم الأطفال عبر العالم، وكاترين بوتر، رئيسة المجلس الريادي لحقوق الإنسان. وبغض النظر عن المبررات الإجرائية التي تحفز المهتمين للقيام بهذه الزيارات ومنها الوقوف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للساكنة في المناطق الصحراوية ، فإن الآثار الجانبية التي قد تخلفها، تستدعي نوع من التعاطي الفعال والإيجابي مع تقاريرها حتى لا ترهن مستقبل العملية السياسية بين الأطراف وتصرف الاهتمام عن مأساة شعب تحت وطأة الاحتلال منذ ما يزيد عن 37 سنة .[1]

واعتبرت الجمعية في بيانها الصادر عقب الأحداث التي عرفتها المدن أن التظاهر السلمي حق مشروع لا يجب المساس به معلنة تضامنها مع جميع الضحايا.[2]

وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد أعربت في وقت سابق عن قلقها من استمرار القوات المغربية في استعمال القوة المفرطة مع المواطنين الصحراويين المتظاهرين بالعيون المحتلة منذ يوم الجمعة 2013/05.

المطلب الثاني: أبرز التقارير الصادرة عن واقع حقوق الإنسان بالمناطق المحتلة

✓ ـ تقرير وزارة الخارجية الامريكية:

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2013/04/19، تقريرا قوي اللهجة ضد خروقات حقوق الانسان في الصحراء الغربية، عالج التقرير التطورات التي تحصل في الصحراء مبرزا ما اعتبره تقارير صادقة تتحدث عن الاعتقالات والتعذيب والمحاكمات التي وصفها بالصورية.

(1) Asociacion tifisqui cultura, la primavera sahraoui, espana, Madrid, 2012, p17.

(2) الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الانتفاضة ضد المواطنين الصحراويين، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/07، من :www.upes.org

في الوقت نفسه، ينتقد التقرير إحجام القضاء المغربي عن التحقيق في الاعتداءات التي يتعرض لها الصحراويون رغم تقديمه دعاوي وشكايات في المحاكم، والتزام هذه المحاكم بتقارير الشرطة دون إعادة النظر فيها.

ويتحدث التقرير عن رفض الأطباء تشخيص التعذيب وتماطل سيارات الإسعاف في تقديم العلاج للجرحى الذين يصابون في تظاهرات احتجاجية تطالب بتقرير المصير.

وهذا التقرير يأتي ليبرز إصرار الولايات المتحدة على تكليف قوات المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء المغربية.

✓ **ـ تقرير معهد كيري كيندي لحقوق الانسان:**

الإنسان إلى الصحراء الغربية ضربة قاسية للجهود الدبلوماسية التي بذلتها المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة للتعتيم على الوضع القائم في الأراضي الصحراوية المحتلة. التقرير فضح بالتفصيل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال المغربية وجاء فيه أن جوا من الرعب يسود الأراضي الصحراوية بسبب تواجد الشرطة في كل مكان.[1]

والحقيقة أن تقرير مؤسسة "كينيدي" جاء ليعزز المطالب المتصاعدة بضرورة توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية مينورسو لتشمل مراقبة وضع حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، إضافة إلى اتخاذ إجراءات للحماية الكاملة للمعتقلين من التعذيب و"سوء المعاملة"، ولاحظت أن عمليات قمع جرت على نطاق واسع شملت تعذيب المعتقلين الصحراويين (بما في ذلك الاغتصاب) أثناء تفكيك الأمن المغربي لمخيم المحتجين الصحراويين، كما ان السلطات لم تبلغ أسر المعتقلين عن أوضاعهم.[2]

([1]) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، خروقات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الصادرة بتاريخ: 2013/04/09، تم التصفح يوم : 2013/04/22 من: www.upes.org.

([2]) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، نفس المرجع السابق.

✓ تقرير منظمة العفو الدولية:

أكدت منظمة العفو الدولية في 2013/05/2 انها تلقت العديد من الشهادات تفيد حصول تعذيب وسوء معاملة وانتزاع اعترافات لمعتقلين صحراويين من طرف القوات المغربية بالعنف.

وعبرت "سيرين راشد" مبعوثة امنيستي الى العيون المحتلة في تصريح لانباء موسكو عن مخاوفها من مطاردة الناشطين الصحراوين إلى المستشفيات لانتزاع الاعترافات أو الاحتجاز في ظروف غير إنسانية.

وشرح الناشط الصحراوي حسنة الدويهي في تصريح لمراسل "أنباء موسكو" أن المظاهرات بدأت الجمعة الماضية، ساعة قامت الفعاليات الحقوقية الصحراوية بتنظيم تظاهرة للاحتجاج ضد انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية "وقام الشباب الصحراوي بإشعار بعثة المينورسو بالتظاهرة، وحضر مئات المحتجين إلى مكان التظاهر قبل أن يفاجئ الجميع بتدخل عنيف لقوات الاحتلال المغربي، ومنذ ذلك الحين والمظاهرات مستمرة وأعلام الجمهورية العربية الصحراوية مرفوعة في كل الشوارع من طرف المقاومين". [1]

✓ لجنة مناهضة التعذيب الاممية:

عبرت لجنة مناهضة التعذيب الأممية، في تقرير لها صدر في دورتها السابعة والأربعين (اكتوبر-نوفمبر 2011) ، عن قلقها الشديد من استمرار المغرب في ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد المواطنين الصحراويين والمغاربة.[2]

✓ الشبكة الاوروميتوسطية لحقوق الانسان:

أكدت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان في سبتمبر 2012 خلال البحث الدوري العالمي حول المغرب أنه "منذ عدة سنوات تطالب منظمات الدفاع عن حقوق الانسان بتوسيع

([1]) وكالة المغرب العربي للأنباء، منظمة العفو الدولية تدعو للتحقيق في تعذيب أجهزة الأمن المغربي الصحراويين ، تم التصفح يوم: 2013/05/07, http://mapnr.blogspot.com.

([2]) دون كاتب، لجنة مناهضة التعذيب الآممية تتهم المغرب باستمرار في ممارسة التعذيب ضد المواطنين الصحراويين والمغاربة، تم التصفح يوم:2013/05/07، من: www.upes.org.

مهام المينورسو إلى مراقبة احترام الحقوق الأساسية مثلما هو ا لحال في عدة عمليات أخرى لحفظ السلام".

كما تعتبر أن "توسيع صلاحيات المينورسو في هذا المجال يتطابق تماما مع الوضع السائد في هذه المنطقة و مع طبيعة هذه البعثة".

المطلب الثالث: موقف الإدارة الأمريكية من حقوق الانسان في الصحراء الغربية

في خطوة جريئة و مبادرة سابقة من نوعها، تقدمت الإدارة الأمريكية ممثلة بمندوبتها الدائمة في مجلس الأمن بتقديم مشروع مقترح لخلق آلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين الصحراويين و ذلك منذ اواسط شهر ابريل 2013، و هو الشيء الذي مثل انقلابا كبيرا على عقود من الصمت الرسمي الدولي تجاه ما يرتكبه المغرب من انتهاكات ممنهجة ضد المواطنين الصحراويين" مثل ما أوصى بذلك تقرير الأمين العام الأممي الأخير، ونص المقترح الأمريكي على أن تتكلف بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو).

و قد أكدت منظمة روبرت كينيدي لحقوق الانسان ، على "نية الولايات المتحدة الامريكية الصادقة في دعم توسيع صلاحيات البعثة الاممية في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الانسان". اذ تمثل هذه الاخير دورا باروا في توجيه الراي العام الامريكي، و هو ما انعكس بالفعل على اقدام ادارة اوباما على تقديم المقترح لمجلس الامن.

و ذكرت السيدة كيري كينيدي، رئيسة المنظمة في تصريح لها أن "البعثة الاممية في الصحراء الغربية هي البعثة الوحيدة التي تم انشاءها دون أن تكون من ضمن مهامها التحقيق و التقصي عن انتهاكات حقوق الانسان وذلك طيلة عقود"، معتبرة أن "هذا القرار الذي تقدمت به امريكا بالهام و الهام جدا."

وتعود اسباب الخطوة الامريكية الجديدة المؤيدة لاحترام حقوق الانسان في الصحراء الغربية من خلال توسيع مهام بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الانسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية الى الكم الهائل من التقارير و الدراسات و البحوث التي تتلقاها

الادارة الامريكية من معاهد و جرائد وازنة، و لعل التقارير[1] الاخيرة كتقرير معهد روبرت كيندي، و تقرير وزارة الخارجية الامريكية و منظمة العفو الدولية و منظمة مراقبة حقوق الانسان بالاضافة الى التقرير الاخير الذي قدمه المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة كريستوف روس لمجلس الامن، و غيرها من التقارير[2].

فالدولة الامريكية حاولت ان تظهر و لو من باب المفاخرة نفسها بالمدافعة عن حقوق الانسان و المؤيدة لحمايتها.

كما نجد ان الولايات المتحدة الامريكية وبعد تدخل فرنسا في مالي حاولت ان تقحم نفسها في افريقا، كمنطقة نفوذ من خلال ذريعة حقوق الانسان.

الا انه و بعد كل هذا التلويح بالقرار الذي كان اهتمام الصحافة المحلية و العالمية، اظهرت الادارة الامريكية ضعفها او تواطؤها امام ارادة السلطة المغربية التي استطاعت ان تمنع تمرير المقترح الامريكي الى مجلس الامن الدولي، من خلال عديد الزيارات الماكوكية التي قام بها وزير الخارجية المغربي لعواصم مختلفة من العالم، كما تم تحريك مجموعة من اللوبيات المؤيدة للطرح المغربي.

و لكن ما يمكن ان نستنتجه كنتيجة من الموقف الامريكي هو ان القدم افضل، فحتى بعد سحب المقترح الا انها تبقى اشارة و تلميح من الادارة الامريكية للسلطة المغربية عن الوضع المزرى لواقع حقوق الانسان، و للممارسة التعذيب و التنكيل على السكان الصحراويين داخل المناطق المحتلة من الصحراء الغربية المتحدة، كما تلى ذلك سلسلة من القرارات التي تؤكد هذا القرار، و لعله الشيء الذي تراهن علية جبهة البوليساريو من خلال دعم الشرعية الدولية لها و كذا الشيء نفسة بالنسبة للأمم المتحدة اذ يمثل هذا الدعم للقضية الصحراوية امل في اجاد حل عادل و نزية من خلالها، و لكن رغم هذا الا ان الموقف المغربي تدعمه الدول العظمى داخل مجلس الامن الدولي، فقد اشار المبعوث الشخصي السابق للامين العام للامم المتحدة

([1]) مقابلة تلفزيونية مع: خطري ادوه، رئيس المجلس الوطني الصحراوي، التلفزة الوطنية الصحراوية، بتاريخ: 2013/04/27 .
([2]) خطري ادوه ،نفس المرجع السابق .

فالسون ان القضية الصحراوية تدعمها الشرعية الدولية الا ان الواقعية السياسية مع المغرب الذي تؤيده العديد من الدول الوازنة عالميا، فهنا تكون منظمة الامم المتحدة غير قادرة على فرض حل يخالف اراد الدول الكبرى التي تدير المنظمة.

لقد حاولت الأمم المتحدة خاصة في الآونة الاخيرة اجاد مخرج للقضة الصحراوية خاصة في الجانب الحقوقي، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة عدم جدية مجلس الامن في التعاطي مع القضية الصحراوية و انشغاله بقضايا تشكل ازمة راهنة مثل الازمة السورية و تبيعات ما يصطلح عليه "الربيع العربي" [1] ، فقد اجاب المبعوث الشخصي للامين العام الامم المتحدة كريستوف روس اثناء زيارته الاولى لمخيمات اللاجئين ممثل الطلبة الصحراويين الدارسين بالجزائر بعد طرحه لسؤاله: " من الطبيعي ان تشهد القضية الصحراوية جمود نتيجة لغياب ازمة حادة في المنطقة " و امام هذا الوضع تبقى القضية الصحراوية مدرجة تحت البند السادس الذي لا يكفل مجلس الامن بفرض حل على الطرفين، و هو الشيء المتاح في البند السابع.

الا انه يمكن الاشارة الى تحدي اخر جعل المنظمة تهدد بانسحابها من الملف و هو تصلب المواقف و تعنت طرفي النزاع خاصة المغربي.

المبحث الثالث: دور و افاق التسوية الاممية لحل النزاع

المطلب الاول: دور الأمم المتحدة في حل النزاع

لقد سعت منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية لاحتضان النزاع الصحراوي المغربي و ادارته، و ذلك منذ البدايات الاولى، اذ تمثل هذا المسعى في ارسالها لبعثة تقصي الحقائق و اصدارها لمجموعة من القرارات المنددة بالاحتلال مرورا بإرسالها لبعثة المينورسو قصد تنظيم الاستفتاء لتقرير المصير، كما ادخلت هذه المنظمة طرفي النزاع في سلسلة من التفاوض كان اولها سنة 1997، و التي انتهت بمفاوضات مانهاست اذ كان اخرها 15/مارس/2012،

(1) كيري كندي، الصحراء الغربية وحقوق الإنسان، جريدة البابيس الاسبانية، 2013/04/22 .

غير ان كل هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة لمجموعة من التحديات التي واجهت هذه المنظمة في اجاد حل يرضي طرفي النزاع المغربي و الصحراوي.

وقد تمثلت هذه التحديات رهانا كبيرا للمنظمة، و التي كان اخرها مسعاها لتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الانسان بالمناطق المحتلة و مخيمات اللاجئين الصحراويين، اذ ارادت المنظمة توسيع صلاحيات البعثة و هي البعثة الوحيدة غير منوطة بمراقبة حقوق الانسان في العالم، وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، و امام الجدية التي ابدتها المنظمة في توسيع صلاحيات البعثة و التي رحبت بها جبهة البوليساريو بل و اعتبرتها خطوة جديدة من شانها ان تقدم في الملف، عملت السلطات المغربية على عرقلة القرار من خلال الزيارات التي قام بها وزير الخارجية المغربي الى روسيا و فرنسا و غيرها من الدول، و كذلك قيام اللوبي المغربي و الصهيوني بالضغط على وزير الخارجية الامريكي، و التحرك داخل الكونغرس الامريكي، كما استعملت السلطات المغربية جميع الوسائل المشروعة و غير شرعية من اجل اقاف المقترح و هو ما كان بالفعل.[1]

كما تواجه منظمة الامم المتحدة تحدي كبير من طرف الدولة الفرنسية التي تمتلك حق الفيتو الذي اشهرته في مجلس الامن ضد اي قرار او خطوة تقوم بها منظمة الامم المتحدة او منظمات او دول اخرى، و التي كانت تصب في غالبها الى محاولة اجاد حل عادل و نزيه يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير و الاستقلال، فتأييد الدولة الفرسية للموقف المغربي جاء نتيجة لمسعاها للمحافظة على مصالحها الخاصة في المنطقة، ففرنسا كدولة عظمى ترفض وجود دولة كرطونية كما تصفها اي الصحراء الغربية، و كذلك الدولة الفرنسية ترفض وجود دول متكتلة داخل الاتحاد المغاربي لان اتحادها سيقضي على المصالح الفرنسية

(1) مقابلة مع حمة المهدي البهالي ، رئيس قسم المواقع الالكترونية بوزارة الإعلام، مركز الشهيد الحافظ بوجمعة، 2013/05/09.

داخل المنطقة، وبالتالي ستبقى الدولة الفرنسية معارضة لأي حل حتى و لو قبل به طرفي النزاع لانه يعني فقدان مصالحها.[1]

فالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب تستند منذ تأسيسها سنة 1973 على الشرعية الدولية التي تكفل لها حق تقرير المصير من خلال القرار الاممي1514 الصادر بتاريخ 1960 و الذي يسمح للدول ان تقرر مصيرها بنفسها من خلال منظمة الامم المتحدة، كما تلى ذلك سلسلة من القرارات التي تؤكد هذا القرار، و لعله الشيء الذي تراهن علية جبهة البوليساريو من خلال دعم الشرعية الدولية لها و كذا الشيء نفسة بالنسبة للأمم المتحدة اذ يمثل هذا الدعم للقضية الصحراوية امل في اجاد حل عادل و نزية من خلالها، و لكن رغم هذا الا ان الموقف المغربي تدعمه الدول العظمى داخل مجلس الامن الدولي، فقد اشار المبعوث الشخصي السابق للامين العام للامم المتحدة فالسون "ان القضية الصحراوية تدعمها الشرعية الدولية الا ان الواقعية السياسية مع المغرب الذي تؤيده العديد من الدول الوازنة عالميا"، فهنا تكون منظمة الامم المتحدة غير قادرة على فرض حل يخالف اراد الدول الكبرى التي تدير المنظمة.

لقد حاولت الامم المتحدة خاصة في الآونة الاخيرة اجاد مخرج للقضة الصحراوية خاصة في الجانب الحقوقي، الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة عدم جدية مجلس الامن في التعاطي مع القضية الصحراوية و انشغاله بقضايا تشكل ازمة راهنة مثل الازمة السورية و تبيعات ما يصطلح عليه "الربيع العربي"، فقد اجاب المبعوث الشخصي للامين العام الامم المتحدة كريستوف روس اثناء زيارته الاولى لمخيمات اللاجئين ممثل الطلبة الصحراويين الدارسين بالجزائر بعد طرحه لسؤاله: " من الطبيعي ان تشهد القضية الصحراوية جمود نتيجة لغياب ازمة حادة في المنطقة " و امام هذا الوضع تبقى القضية الصحراوية مدرجة تحت البند السادس الذي لا يكفل مجلس الامن بفرض حل على الطرفين، و هو الشيء المتاح في البند السابع.

([1]) مقابلة مع حمة المهدي البهالي، نفس المرجع السابق.

الا انه يمكن الاشارة الى تحدي اخر جعل المنظمة تهدد بانسحابها من الملف و هو تصلب المواقف و تعنت طرفي النزاع ، فأمام المحاولات المتكررة والمقترحات المتتالية التي تمثلت في الحلول السياسية التي قدمتها الامم المتحدة من اجل التقريب بين الاطراف بعد عرقلة المغرب لمخطط التسوية الاممي و دخول الاطراف في مفاوضات مباشرة و اخرى غير مباشرة دون جدوى، ظلت جبهة البوليزاريو متمسكة بحقها في تقرير المصير الذي تكفله الشرعية الدولية، بينما رات السلطات المغربية ان هذا الخيار اصبح متجاوز، و ان الحل المناسب حسبها هو مقترح الحكم الذاتي، فمنذ سنة 2001 و الاطراف متمسكة بمواقفا دون اي تنازل من الطرفين.[1]

المطلب الثاني: افاق التسوية الاممية للنزاع

لقد شهدت القضية الصحراوية قبل مفاوضات مانهاست2007 نوع من الجمود الى الحد الذي جعلها تدخل ضمن القضايا الراكضة و المنسية اعلاميا و سياسيا، الا انه وبعد بدء هذه المفاوضات اصبحت القراءات و التحاليل السياسية تطرح على ارض الواقع و التي كانت في غالبها تنبئ بإمكانية توصل طرفي النزاع الى حلحلة مواقف الاطراف الاساسية جبهة البوليساريو و النظام المغربي، فعلى الرغم من كل الدراسات الاستشرافية التي قدمت على ضوء مفاوضات مانهاست و التي كانت تبشر بالجديد، الا ان نتائجها لم تكن كذلك، فعلى الاقل استطاعت ان تخرج من العزلة التي شهدتها خاصة بعد قدوم المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة كريستوف روس الذي اجتهد في اجاد حل للنزاع.

لكن بعد تفكيك مخيم اكديم ازيك من قبل السلطات المغربية في : 08 نوفمبر 2010 ،بدا النزاع يشهد مسار اخر، اصبحت المدن المحتلة من الصحراء الغربية تشهد احتجاجات متواصلة من طرف السكان الصحراويين مطالبين الامم المتحدة بالتدخل العاجل و الفوري من اجل مراقبة حقوق الانسان المنتهكة، كما اصبح النزاع مصدر اهتمام لعديد المنظمات الدولية المختصة بمراقبة حقوق الانسان، التي اصدرت مجموعة من التقارير المطالبة بإعطاء الشعب

([1])Stephen Zun and Jacob Mundy,Western sahara war Nationalism and conflict Irresatution.2010.

الصحراوي حقه في تقرير المصير و احترام حقوق الانسان داخل المناطق المحتلة من الصحراء الغربية .

فالشيء الذي يبشر بخير هو تعاطي هذه المنظمات بشكل جدي مع الملف اذ ساهمت في تحول الموقف الامريكي الذي طالب بتمرير قرار توسيع صلاحيات بعثة المينورسو الى مجلس الامن لتشمل مراقبة حقوق الانسان، و هي خطوة جديدة لم تكن في الحسبان ، تمت معارضة الخطوة من طرف السلطات المغربية و التي منعت تمرير القرار الى مجلس الامن في النهاية، و لكن يتضح لنا هنا ان الموقف الأمريكي الذي كان[1] يسوده نوع من الغموض تجاه النزاع اعطى اشارة واضحة للسلطات المغربية حتى و ان تراجع، فخطوة الادارة الامريكية الى الامام و عودتها الى مكانها الاصلي دليل بان التراجع الى الخلف في الملف غير ممكن.

اما فرنسا صاحبة التأييد الواضح للموقف المغربي فقد تأثرت هي الاخرى بالموقف الامريكي الجديد، و صرحت على لسان العديد من مسؤوليها بان فرنسا لن تعارض اي قرار او مشروع تقدمه الولايات المتحدة الامريكية، حتى و ان سعت في الخفاء الى منعه.

و امام هذا التحول الذي فرضته منظمات دولية مختصة في مجال حقوق الانسان خاصة منظمة "كيري كيندي" التي اكدت كغيرها من المنظمات مثل منظمة "مراقبة حقوق الانسان" و منظمة "العفو الدولية" و "مناهضة التعذيب" ..... الخ، كل هذه الفواعل الغير رسمية التي اصبحت تؤثر في صنع السياسات العالمية و توجهها، باتت تضغط و بشكل فعال على الدول و الحكومات و الانظمة التي تنتهك حقوق الانسان و تمنع الشعوب من تقرير مصيرها .

لكن رغم هذا الا ان النزاع لا زال يشهد نوع من التحديات التي عجزت منظمة الامم المتحدة عن حلها، كالاستخدام المستمر للفيتو الفرنسي لإفشال اي مقترح يمكن ان يؤثر في مسار النزاع، و تجاهل الطرف المغربي للعديد من القرارات الاممية كـــالقرار 1514، و عدم

(1) مقابلة مع أدة ابراهيم حميم، مرجع سابق.

جدية مجلس الامن في فرض البند السابع بدل البند السادس، و كذا تعنت طرفي النزاع و تشبث كل واحد منهما بطرحه الخاص.

فهنا تكون إمكانية التنبؤ بمستقبل النزاع صعبة نتيجة لوجود ثوابت قديمة تعرقل اي بادرة للحل، و بروز مجموعة من المتغيرات الهامة التي اضفت على النزاع طابع ديناميكي تحركت من خلاله الاطراف المتنازعة من اجل ايجاد حل بديل .[1]

و عموما يعتبر الضغط على المغرب أفضل طريقة للإسراع بإيجاد مخرج للنزاع، فمسالة الضغط على المغرب سياسيا ، اقتصاديا ،عسكريا ، قانونيا ، سيدفع به إلى البحث الجدي عن حل للنزاع ، أو عودة الأمور مثلما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار سنة 1991.[2]

(1) مقابلة مع أدة ابراهيم حميم، نفس المرجع السابق.
(2) مقابلة مع أدة ابراهيم حميم،نفس المرجع .

خاتمة

لقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى تطورات النزاع في الصحراء الغربية وذلك منذ وقف إطلاق النار 1991م إلى أحداث اقديم ايزيك سنة 2011 وما تلاها من إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حيث تضمنت هذه الدراسة بدايةً الصحراء الغربية منطلقات عامة حيث تطرقنا في هذا الجزء إلى الأهمية الجغرافية للإقليم بدأ بالخلفية التاريخية ثم دراسة جيوبوليتيكية حول نزاع الصحراء الغربية , وماتعرض له هذا الإقليم من محاولات استعمارية والتصدي الذي قابلها من طرف المقاومة الصحراوية,إلى أن تشكلت الحركة الوطنية ومانتج عنها من تأسيس للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وبعدها ابرمت كل من المغرب وموريتانيا واسبانيا اتفاقية مدريد تلى ذلك الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية .

أين تحول النزاع إلى نزاع بين المغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، قبل أن يتحول إلى نزاع ثنائي بين المغرب والبوليساريو بعد انسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1979 م،إذ أصبح كل طرف يحاول استرجاع الإقليم وفقا لمعطيات تاريخية واجتماعية، ليصل الأمر إلى اعتراف محكمة العدل الدولية بان الأرض صحراوية ولم تكن مغربية قبل الاستعمار الاسباني، لتدخل المنطقة بعدها في حرب عسكرية دامت أكثر من خمسة عشر عاما من الزمن خّلفت آلاف القتلى وآلاف الجرحى .

وذلك ما استلزم من المنظمات الدولية والإفريقية الدخول في سباق مع الأطراف من أجل توقيف النزاع وإدارته وإعطاء كل ذي حق حقه ،وذلك بإصدار العديد من القرارات واقتراح مجموعة من الحلول من اجل إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي،

إذ أخذت المنظمة الإفريقية - الوحدة الإفريقية -،تحاول توقيف النزاع مع منظمة الأمم المتحدة دون أي جهد آخر.

وبعد جهود كبيرة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة في محاولة من المنظمتين لإدارة النزاع ووضع حل نهائي له تم التوصل سنة 1991 إلى اتفاق بين طرفي النزاع يقضي بوقف إطلاق النار والدخول في مباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة قصد إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي الذي كان محددا في سنة 1992 م،إلا أن اختلاف

مواقف الطرفين وصعوبة التوفيق بينهما جعل هذا الموعد يتأخر كل مرة، وبالرغم من التوقيع على اتفاقية هيوستن سنة 1997 م والتي هدفت إلى فض الخلاف بين الطرفين حول مشكل تحديد الهوية، إلا أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود،نتيجة عرقلة المغرب في كل مرة لأي خطوة تقدمية، ما دفع الأمم المتحدة للبحث عن بدائل أخرى لحل النزاع بعيدا عن مسار التسوية المتفق عليه في سنة 1991 م .

فجاءت اقتراحات وحلول سياسية جاء بها " جيمس بيكر" تهدف التوفيق بين الطرفين، فكان مقترح إعطاء حكم ذاتي للصحراويين أو ما يعرف باتفاق الإطار، ثم التقسيم فحكم ذاتي موسع وبعدها الاستفتاء، إلا أن كل هذه المقترحات باءت بالفشل، ليبقى النزاع بعد أكثر من38 سنة -15سنة حرب وأكثر من 23سنة مفاوضات -يبحث عن مخرج فيها .

كما تطرقنا إلى مسار المفاوضات وإلى التحديات والأفاق المستقبلية في ظل الأوضاع الراهنة التي يسود فيها الجمود من داخل منظمة الأمم المتحدة ، مقابل الاعتراف الدولي بالجمهورية الصحراوية وكذلك تزايد الاحتجاجات والاضطرابات المتواصلة داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة المغربية فالوضع يسوده أكثر من سيناريو فالغالبية يرون أن التشاؤم يسود أفق النزاع وبقاء الوضع على ما هو عليه وذلك راجع إلى عدم وجود أي مؤشرات جديدة للدفع بالنزاع نحو الأمام ، وكذلك وقوف المغرب عائق أمام قرارات الأمم المتحدة ، ومساندتها من قبل القوى الكبرى التي تقف هي الأخرى أمام أي محاولات للتقدم في إيجاد حل للنزاع ، ففرنسا استخدمت حق النقض " الفيتو " في مجلس الأمن في العديد من المرات ، وكان آخرها في نوفمبر 2010 عندما استخدمته ضد قرار " توسيع بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان " , بعد تفكيك مخيم العيون من قبل السلطات المغربية في : 08 نوفمبر 2010 ، والتي أبدت فيها الأمم المتحدة الكثير من التحفظ في تعاملها مع القضية .

وتظهر ملامح الأمل في المباحثات المباشرة بين السلطات المغربية وجبهة البوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة وهي المباحثات التي بدأت في جوان 2007 بهدف إنهاء الخلاف القائم في الصحراء الغربية ، هذه المباحثات التي انتهت الجولة التاسعة منها في 15 مارس 2012 امام

كل هذه الجولات المتتالية بين جبهة البوليساريو و المغرب لم يستطع اي منهما ان يحقق هدف اساسي وحاسم من شانه ان يؤثر على النزاع، و هذا راجع الى تصلب الاطراف المتنازعة و تمسكها بمواقفها الثابتة، الا ان موقف البوليساريو تدعمه الشرعية الدولية من خلال حقه في تقرير المصير و الاستفتاء، اما الطرح المغربي فهو طرح سياسي طرحه و اصر عليه بغية عرقلة مسار المفاوضات و تضييع الوقت، و هو ما اشار اليه روس في تقريره السابق سنة 2012 قائلا: " اولا فقول النظام المغربي بان المفاوضات لن تأتي بأية نتيجة قول مغالط وكاذب، لانها اكدت بان المغرب يعرقلها ويرفضها ولا يريد التفاوض للتوصل الى حل سلمي عادل ودائم يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير كما تنص على ذلك قرارات مجلس الامن الدولي"، هذا الرفض وهذا التعنت المغربي هما اللذان اقنعا السيد روس بضرورة اشراك اكبر عدد من الدول الاعضاء بمجلس الامن لمواجهة تعنت المغرب وعرقلة التقدم في عملية التفاوض نحو نتائج عملية .

ختاما نقول : أن نزاع الصحراء الغربية أصبح اليوم صراع استنزاف سياسي في المنطقة وازداد تعقيدا وتشابكا، هذا التعقيد والتشابك نابع أساسا من تضارب واختلاف المصالح والتناقض الدائم في المواقف، فأصبح من الصعب اليوم إيجاد حل مقبول من الناحية القانونية وواقعي من الناحية السياسية، وبالتالي فالحل وبالرغم من أنه غير مستحيل يبقى مستبعد التحقيق في الأجل القريب،و أن قضية الصحراء الغربية وبالرغم من وجود بعض الشبهات إلا أنها تبقى واضحة المعالم ، تستند إلى شرعية دولية وإقليمية في كفاحها السلمي المنظم ، وهذا ما أقرته منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية سابقا -الاتحاد الإفريقي حاليا- والعديد من المنظمات الحكومية و غير الحكومية ، مشيرين بأصبع الاتهام للمغرب وأعوانه - فرنسا - على أنهم المذنب الوحيد في عرقلة مخطط التسوية الأممي وكبح جهوده .

الملاحق

الملحـق رقـم01

الرأي الاستشــاري لمحكمــة العـدل الدوليــة

تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين أحدهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، و الثاني يؤكد و يدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير و الاستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر /أيلول 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، لتبدي رأيا استشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم). وبعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي ، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة و التي عقدت 27 جلسة علنية من25 يونيو /حزيران و لغاية 30 يوليو / تموز 1975 و أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر /تشرين أول 1975 م في 60 صفحة ، بعد تفكير عميق و جاد تناول بالفحص و التدقيق كل حيثيات الموضوع – في حدود الادعاءات والوثائق المقدمة إليها -مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة و فيما يلي خلاصته:

الجواب على السؤال الأول : غداة استعمارها من طرف إسبانيا(و الذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد (TERRA NULIUS) لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا و اجتماعيا في قبائل و تحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم .و إسبانيا نفسها لما أقامت(حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع

الشيوخ المحليين.

و قبل الإجابة على السؤال الثاني (ما هي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية؟ (، فإن المحكمة حددت " كروابط قانونية " كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية . و حول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية ، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الاعتبار:

1- أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.

2- أنها وضعت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية.

و بعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة و حملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، و الأحداث الخارجية (معاهدات، اتفاقات، و مراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب و الصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية ، دينية) بين بعض قبائل المنطقة و السلطان . و خلصت إلى القول " بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة ، و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى . و عليه فإن المحكمة لم يثبت لديها المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، و على وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514 (XV) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة. "

الملحـــق رقم 02

"اتفاقيـــــة مدريـد "

في 14 نوفمبر /تشرين ثاني 1975 ، صدر بيان ثلاثي : إسباني مغربي و موريتاني . يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين و انتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية و هي تتألف من:

- وثيقة دعيت باسم (إعلان المبادئ) ، وتنص على عملية تسليم الأرض للمغرب و موريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد و التعاون الاقتصادي و الصناعي .و قد اتضح فيما بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ، و بقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، و بضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري.

-وقد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية:

1- تبرم إسبانيا قرارها ، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية استعمار

أراضي الصحراء الغربية واضعة حدا لمسؤولياتها و سلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة.

2- انسجاما مع القرار السابق و مع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف

المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي، يشارك فيها المغرب و موريتانيا بالتعاون مع الجماعة و تنقل إلى هذه لإدارة المسؤوليات و السلطات التي

تشير إليها الفقرة السابقة .و بناء عليه، اتفق على تعيين حاكمين معاونين، تقترحهما المغرب و موريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، و سيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل 28 فبراير /شباط1976

3- يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال الـ (الجماعة)

4 - تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

5- تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت على النتائج السابقة بروح التفاهم المثلى و الأخوة و الاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، و كأفضل مساهمة لحفظ السلم و الأمن الدوليين.

6- تصبح هذه الوثيقة سارية في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية " قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية " و الذي يخول الحكومة الإسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة.

مدريد 14 نوفمبر /تشرين ثاني1975 .

الملحق رقم: 03

مخطط السلام الأممي الإفريقي

بدأت الجهود المشتركة للمنظمتين في البحث عن حل للمشكل، وقد كانت نواة هذه الجهود المقترحات التي أعدها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية على إثر مساعيهما الحميدة سنة 1986، والتي وافق عليها الطرفان في 30 أغسطس / آب 1988، كأساس لتسوية النزاع القائم بينهما منذ 1975، وقد وردت هذه المقترحات مفصلة بكل وضوح، في تقرير الأمين العام

لمنظمة الأمم المتحدة الذي يحمل رقم:S2/360/18/6/1990 ونحن نقتبس بعض النقاط منها للمزيد من الإيضاح :

الجزء الأول

مقترحات مقدمة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة و الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل مسألة الصحراء الغربية و تم قبولها من الطرفين مبدئيا (...)

- مقدمة:

4- الهدف الأساسي لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوحدة الإفريقية هو تمكين شعب إقليم الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للائحة 1514(XV) و 5040 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1960/12/14 و1985/12/3على التوالي، وطبقاً للقرار AHG(XIX)104 المتبنى من قمة أديس أبابا المنعقدة من 6-1983/6/12، من طرف رؤساء الدول الإفريقية. ولهذا الغرض قام الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية باتصالات ومشاورات مع طرفي النزاع في الصحراء الغربية: المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) من أجل الوصول إلى اتفاق يسمح بتنظيم استفتاء عادل و نزيه دون أية ضغوط عسكرية أو إدارية.

5- إن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية يعتبران أن هذه المقترحات تشكل قاعدة اتفاق عملية ومعقولة لتطبيق القرار AHG(XIX)104 لمنظمة الوحدة الإفريقية، والقرار 5040 للجمعية العامة للأمم المتحدة مع أخذ مصالح الطرفين بعين الاعتبار.

6- ولهذا الغرض تقدما باقتراحات لحل المسألة الصحراوية، من شأنها أن تسمح لشعب هذا الإقليم بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في الظروف التي يراها مناسبة وتقبلها المجموعة الدولية.

على أساس هذه المقدمة والمعطيات التي توضح التصور لمنطلقات مخطط التسوية، وضع برنامج تنفيذي لمكونات المخطط وهي:

- وقف إطلاق النار.
- تبادل أسرى الحرب.
- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم.
- مركزة قوات الطرفين.
- تحديد الهوية وتسجيل المصوتين.
- عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت .
- إطلاق سراح المساجين السياسيين.
- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه.
- إدارة أممية مؤقتة للإقليم.

وفي عام 1991 صادق مجلس الأمن الدولي في قراره 690 على المقترحات التي قدمها الأمين العام الأممي في تقريره(س/21360) ، ليعلن في السنة الموالية عن تشكيل بعثة للأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو)، وعن روزنامة لتطبيق المخطط تبدأ بوقف لإطلاق النار في 6 سبتمبر / أيلول 1991 و تنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في أواخر يناير / كانون ثاني 1992 ، كما حدد قاعدة الناخبين بإحصاء إسبانيا لسنة 1974 و ظروف الاستشارة .

وما إن وصلت الطلائع الأولى للقوات الأممية إلى المنطقة حتى بدأ الطرف المغربي، كعادته، في العرقلة من خلال رفضه لكل الترتيبات والمبادئ المتعلقة

بعملية تحديد الهوية، وانتهج سياسة العرقلة لتحريف مخطط السلام عن مساره بمحاولة تشكيل قاعدة جديدة للناخبين تسمح بإعطاء حق التصويت في استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي لعشرات الآلاف من المغاربة الذين جندوا لهذا الغرض من مختلف مناطق وأقاليم المغرب، من الجنوب إلى أقصى الشمال. وللمزيد من التوضيح نورد بعض الخطوات التي اتبعت مع هؤلاء المواطنين المغاربة الذين أرادت الحكومة المغربية إضفاء صفة الصحراويين عليهم قسراً.

أولا- **طرق وأماكن التجنيد إذ يتم ذلك من منطلقين اثنين:**

أ- منطلق جغرافي، شمل كافة المناطق بالتركيز أساساً على خمس منها وهي:

1. المنطقة المسماة جنوب المغرب: وتضم عمالة غولمين ومحيطها طانطان، طرفاية والعديد من التجمعات القروية والبدوية. وقد وصلت الموجات البشرية من هذه المناطق إلى العيون العاصمة الصحراوية المحتلة من طرف المغرب في 1991/9/23 .
2. منطقة إيفني: الولاية المغربية التي سبق أن احتلتها إسبانيا حتى سلمتها للمغرب عام 1969 و قد استهدف التجنيد أساسا المواطنين الذين مازالوا يحتفظون بوثائق هوية من الحقبة الإسبانية .
3. منطقة السوس المغربية: وتضم هذه المنطقة ولايات تازة، أغادير، تيزنيت وما يحيط بها. الميزة الأساسية للمجندين من مناطق السوس هي أن سكانها في معظمهم بربر وبالخصوص "اشلوحة" وهذا بشهادة فرنسية تعود إلى زمن الحماية ومن القبائل الأمازيغية. وليس من المهم هنا التأكيد على أن هذه القبائل لا تتكلم اللهجة الحسانية ولكنها تتحدث بلهجة أخرى غير مفهومة لدى كافة الصحراويين.

4. المناطق التي يقطن بها بقايا المنحدرين من المرابطين (ق11)، والتي تضم مراكز حضرية كمراكش، الرباط العاصمة، رباط سلا، سيدي يحيى الغرب، سيدي سليمان إلى تطوان في أقصى الشمال المغربي.
5. المنطقة الشرقية من المغرب وقد تم التجنيد فيها في مناطق: فيجيج على الحدود المغربية الجزائرية، وكذلك في بلدات آقا، طاطا ومحاميد الغزلان .

ب- منطلق اجتماعي قبلي:

الأصل الاجتماعي لكل المسيرات المغربية متنوع ، فإذا كان التجنيد الذي تم في المنطقة رقم: 1 (الجنوب المغربي) قد مس بعض المجموعات الصغيرة (من أخرى كثيرة) التي يمكن أن تكون لها علاقة قابلة للإثبات بالصحراء الغربية، فإن المجندين من المناطق الأخرى كانوا أساسا من العناصر التالية:

- قبائل بربرية.
- السكان المحرومون والمهمشون في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة، وقد ضم المجندون في صفوفهم الكثير من العاطلين عن العمل والشباب المهمش وبائعات الهوى.

ثانيا- الخطاب الذي استعمل لتجنيد الأشخاص في المسيرات المغربية الموجهة إلى الصحراء الغربية:

اعتمد خطاب السلطات المغربية في إقناع أي شخص قد يقاوم الذهاب في المسيرة بحجة الانشغال بممتلكات عائلية أو مزاولة التجارة على استخدام أسلوبي الإقناع والتهديد بكل بساطة.

في المرحلة الأولى تم استدعاء المجندين فرادى لإبلاغهم أنهم مدعوون للمشاركة في المسيرة إلى الصحراء الغربية وأن مدة السفر (ذهابا و إيابا) لن تتجاوز

الأسبوع لأنهم سيقومون بسحب وصولات التصويت لضمان المشاركة في الاستفتاء والعودة مباشرة. كما تعطى لهم ضمانات بتولي الحكومة كل تكاليف السفر من نقل و إقامة ومصروفات .

في مرحلة ثانية وأمام قلة الحماس للتجنيد (طواعية) بدأت السلطات المغربية تمارس الضغوطات والتهديد المباشر. كل الناس يتذكرون ويقولون بأن الأوامر جاءت واضحة، محددة وبدون تردد: كل الذين تم تسجيلهم عليهم الذهاب، ومن يتأخر يتعرض لتهمة التخلف عن نجدة المملكة التي تواجه خطراً محدقاً يتهددها، يجب التجنيد لمواجهته حتى شهر يناير/كانون ثاني 1992 وعليه فإن الأمور الأخرى والمصالح تصبح ثانوية.

بالنسبة للأشخاص المجندين في المناطق1 و 2 و 5 تم السماح لهم بإبقاء واحد من أفراد العائلة لرعاية مصالحها (العناية بالبيت أو قطعان الماشية)، أما المجندين في المناطق 3 و 4 والذين هم في الغالب من المهمشين وحثالات المدن، تم إقناعهم بإمكانية الحصول على مستوى معيشي أفضل بشكل مجاني، وأنه سيحق لهم التقاعد كما هو حال أفراد (جيش التحرير)، وهذا بعد أن تتجاوز المملكة الخطر الذي يتهددها، أي مع نهاية يناير / كانون ثاني 1992 .**ثالثا- خطة التمركز في الصحراء الغربية :**

بعد وصول المجندين إلى المناطق الصحراوية ضمن المجموعات الموزعين إليها (50 فردا في كل مجموعة)، يجب عليهم الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام المحلية: إذاعة العيون (المحتلة)، باسم العرش القبلي الذي يفترض أنهم ينتمون إليه. ولإنجاز هذا السيناريو، يجب أن يكون الناطق باسم المجموعة يتقن التكلم باللهجة الحسانية، لأن هذا الناطق المزعوم، قد يكون صحراويا بالفعل ويمكن أن يكون كذلك مصوتا رسميا في الاستفتاء، ولكن بقية المجموعة تنتمي إلى مناطق شتى من المغرب، ولا علاقة لها بالصحراء الغربية.

تتولى الشبكات الإدارية المغربية (القوات المساعدة شبه العسكرية، الدرك والداخلية) مهمة استقبال المجندين الوافدين في مئات الحافلات التي تصل يوميا مليئة بالأشخاص، قادمة من الشمال، نظام الاستقبال شبيه بنظام التجنيد، حيث تقوم عدة مكاتب فتحت لهذا الغرض بتسجيل الوافدين وتوزع عليهم استمارات يعبئونها لطلب المشاركة في الاستفتاء، لكل مجموعة من 50 شخصا دليل صحراوي يكون اسمه معروفا ضمن لوائح الإحصاء الإسباني لسنة 1974، تحت رعاية عضو في الإدارة العملياتية التي ذكرناها سابقا. المهمة الأولى لهذا الدليل هي تعليم الوافدين الجدد التقاليد الصحراوية، أما مهمته الثانية، فهي أن يشهد أمام لجنة تحديد الهوية الأممية، بأن أعضاء مجموعته المذكورة هم من أصل صحراوي ومن عائلته المقربة .

وتنفيذاً لسياسة الأمر الواقع، قامت سلطات الاحتلال بالخطوات التالية:

1. رفض نشر اللائحة المنقحة لإحصاء إسبانيا لسنة 1974 .
2. قدمت لائحة جماعية تشمل 170000 مغربي بدلا من الطلبات الفردية .
3. ترحيل عشرات الآلاف من المغاربة إلى المدن الصحراوية المحتلة .
4. رفض جميع المقاييس التي تقدمت بها لجنة تحديد الهوية، واعتبار المقياس القبلي (8) هو المقياس الوحيد المقبول، والذي يعني أن أي شخص مبين اسمه في الإحصاء يكفي ذلك كدليل قاطع على حق جميع أفراد قبيلته بالمشاركة في الاستفتاء.
5. تكثيف خروقات وقف إطلاق النار، من خلال المئات من الطلعات الجوية وتعزيز المواقع العسكرية.
6. محاصرة معدات وتجهيزات المينورسو في الموانئ المغربية وملاحقة كل أفراد البعثة.
7. منع الصحافة الدولية والمراقبين من دخول المنطقة.

نتيجة لهذا الموقف المغربي تعطلت رزنامة التطبيق، وتأجل الاستفتاء الذي كان مقررا في شهرينا ير 1992، إلى أجل غير محدود. وقد أكد ذلك جميع المراقبين الأجانب في شهاداتهم، فمثلا أكد السيناتور الأمريكي كليبرون هيل، أمام اللجنة الفرعية لغرفة النواب الأمريكية يوم 1992/2/26 العراقيل المغربية بقوله "في إطار المرحلة الابتدائية من وقف إطلاق النار، تميزت الوضعية بالموقف المغربي المعرقل اتجاه المينورسو، في البداية على الأقل، فضل المغرب أن لا يتعاون مع مراقبي البعثة، بمنع هؤلاء و تهديدهم بالرماية عليهم إذا قاموا بدورياتهم و برفض إعطائهم حقيقة تواجد قواته و خطوط إمداده " ويمر مخطط السلام في هذه المرحلة بوضعية صعبة ومعقدة، حيث توقفت عملية تحديد الهوية بصفة تامة، وبالرغم من الجهود التي بذلت على مستوى مجلس الأمن، فإنه لم يوفق حتى الآن في استئنافها، ذلك أن الطرف المعرقل (المغرب) لم تمارس عليه الضغوط الكافية والمطلوبة، ويمكن إيجاز أسباب الجمود الحالي لمخطط السلام فيما يلي:

1. انعدام الشفافية والمصداقية في عملي تحديد الهوية وإذعان المينورسو لمشيئة المغرب.
2. غياب الضغط الكافي من الأمم المتحدة ومجلس الأمن على الطرف المغربي لاحترام المخطط ووثيقة الحل الوسط للأمين العام .
3. انعدام الإرادة السياسية لدى النظام المغربي وإصراره على تحريف المخطط خدمة لهدفه (استفتاء تأكيدي) ورفضه الدخول في مفاوضات جادة وبناءة مع جبهة البوليساريو .

أما فيما يخص تحديد الهوية فقد وردت حوله تفاصيل كثيرة سواء ما يتعلق بما اتفق عليه من شروط لانطلاق العملية في حد ذاتها أو ما قامت به السلطات المغربية من عراقيل، في مذكرة وجهتها جبهة البوليساريو إلى الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة في منتصف سنة 1996، ونقتبس منها بعض هذه التفاصيل التي نراها ضرورية لهذا العمل .

1. فيما يخص تحديد الهوية بنص مخطط التسوية (تقرير س/21360 بتاريخ 18 حزيران (يونيو) 1990) على ما يلي:

الفقرة 25: بهدف تسهيل إحصاء الصحراويين ينشئ الأمين العام للأمم المتحدة وبتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية لجنة لتحديد الهوية مكلفة بالفحص الدقيق والجاد لإحصاء عام 1974 وتجديده .

الفقرة 27: يتمثل دور لجنة تحديد هوية الصحراويين فيما يلي:

أ - إجراء فحص دقيق للإحصاء الذي أعدته السلطات الإسبانية في الإقليم سنة 1974 وتجديده.

ب - القيام بحساب التزايد الحقيقي للسكان الصحراويين خلال الحقبة الفاصلة بين تاريخ الإحصاء السابق الذكر وتاريخ تنظيم الاستفتاء و ذلك أخذا بالاعتبار العناصر التالية:

- الولادات والوفيات.
- تنقلات السكان الصحراويين.

2. بمجرد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 6 أيلول (سبتمبر) 1991 بدأ المغرب في خرق واضح للفقرتين 73/72 من مخطط التسوية بنقل عشرات الآلاف من المغاربة باتجاه الصحراء الغربية لإقحامهم في مسلسل تحديد الهوية. وبالرغم من هذا الواقع الجديد، أصدر الأمين العام الأممي السيد بيريز دي كويلار CUELLAR PEREZ DE في تقريره س/ 23299 بتاريخ 19 كانون الأول (ديسمبر) 1991 خمسة معايير جديدة للانتخاب تتعدى بكثير الإطار الذي رسمه مخطط السلام (تقرير س/ 21360). المعايير الخمسة هذه هي:

أ - الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في القوائم التي تمت مراجعتها من الإحصاء الإسباني سنة 1974 .

ب - الأشخاص المقيمون في الإقليم كأفراد من قبيلة صحراوية ساعة إجراء الإحصاء الإسباني سنة 1974 ولم يشملهم هذا الإحصاء .

ج - أعضاء العائلة المباشرة للمجموعتين السابقتين (الأب، الأم، الأبناء) .

د - الأشخاص من أب صحراوي مولود بالإقليم .

ه - الأشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم، والذين أقاموا به لمدة ست سنوات متواصلة أو بصورة متقطعة لمدة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة قبل تاريخ 1 كانون الأول (ديسمبر) 1974 .

وينص التقرير س / 23299 للأمين العام لتطبيق هذه المعايير في الفقرة 21 على ما يلي: يتوجه تفكير اللجنة أولا، ولغرض تحديد عملي للهوية، إلى حقيقة مفادها أن انتماء شخص ما لعرش متواجد بالإقليم يكون بالدرجة الأولى الأساس لتحديد حق هذا الشخص في المشاركة بالاستفتاء.

إن تقرير كانون أول (ديسمبر) 1991 هو خرق صريح لروح ومحتوى مخطط التسوية، و انحياز لا غبار عليه لطروحات المغرب، و كان سببا لتأجيل وتأخر متابعة واستمرار عملية التطبيق. ففي حين أن عملية تحديد الهوية لا تعني سوى الأربع وسبعين ألفا وتسعمائة واثنين (74902) شخصا الذين شملهم الإحصاء الإسباني لسنة 1974 ومئات الأشخاص الذين يكونون قد بلغوا السن القانونية للانتخاب (18سنة) وقت إجراء الاستفتاء (كانون ثاني/يناير 1992) فقد فتحت هذه المعايير الأبواب واسعة لإدخال المئات بل الآلاف من الأشخاص.

لقد أدى هذا التوسيع والذي تم بصورة عشوائية إلى تعقيد عملية تحديد مجال الهيئة الناخبة وما يتطلب ذلك من دلائل وشهادات يمكن للجنة تحديد الهوية الاعتماد عليها لبناء أحكامها بصدد أهلية المترشح للانتخابات .

لم تكن الشهادة الشفوية للشيوخ (زعماء القبائل) بالعلاج الأنجع، وأفضت بدورها إلى دخول دوامة من سوء الفهم والتأويل لا طائل من ورائها، فمن هم الشيوخ؟ ومن هي الأعراش المتواجدة بالإقليم وفي أية ظروف تتم الشهادة الشفوية ؟

3- لقد سخرت الفترة الممتدة مابين كانون أول (ديسمبر) 1991 وحزيران (يونيو) 1993 كلها في مسألة تأويل المعايير هذه، وتمخضت المفاوضات و المشاورات عن حل وسط "تأويل وتطبيق المعايير وطرق تحديد الهوية "، (س/26185بتاريخ 28توز(يوليو) 1993)، في هذا النص، وإلى جانب تأكيده على المعايير الخمسة يؤكد الأمين العام:

أ - إن العرش المتواجد بالإقليم" هو عرش شمله إحصاء1974 "، وبهذا فانتماء أي مرشح لعرش يشمله إحصاء 1974 هو شرط لا بد منه لتحديد هويته.

ب - فيما يتعلق بالدلائل "على وجه خاص وفي حالة ما إذا كان المعني لا يتوفر على وثائقه أو لديه وثائق إسبانية ناقصة أو غير كافية، يمكن في هذه الحالة للجنة تحديد الهوية الحكم على قابليته للتصويت آخذة بعين الاعتبار الشهادة الشفوية لشيوخ القبائل"

ج - فيما يتعلق بالشيوخ: " شيوخ الأعراش الواردة في إحصاء 1974 يكونون وحدهم المؤهلين للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة تحديد الهوية " .

و رغم تحفظاتها المبداة علنا، فقد قبلت جبهة البوليساريو التعاون على أساس الحل الوسط الذي قدمه الأمين العام. وبدأت لجنة تحديد الهوية عملها في شهر آب (أغسطس) 1994، ومنذ هذا التاريخ وحتى كانون أول (ديسمبر) 1995 تم تحديد هوية حوالي 62000 شخص (40000 في المناطق المحتلة، و 22000 داخل مخيمات اللاجئين الصحراويين). وبعدها توقفت العملية.

على هذا المستوى يكون من الضروري إبراز المعطيات التالية:

أ - يرتب الإحصاء الإسباني لسنة 1974 القبائل الصحراوية على أساس أبجدي:

(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)

- تتفرع قبائل A,B,C,D,E,F,G إلى أعراش :

A11 - A62 , B11 - B8 , C11 - C35 , D11 - D22 , E11 - E22 ,
F11 - F51 , G11 - G61

القبائل : J - I- H لا تتفرع إلى أعراش ويتعلق الأمر فقط بقبائل مما يجعل تحديد هويتهم وفقاً لاتفاق التفاهم للأمين العام أمراً يطرح السؤال حول مسالة الأعراش وحول الشيوخ .

H41 - H61 و J51 - J52 هي بالأساس مجموعات قبائل ، H41 عدد غير محدد من القبائل ، H61 تزيد على 17 قبيلة، و:

J51 - J52 (تصل تقريب حتى 64 قبيلة) وهنا يطرح أيضا نفس المشكل المتعلق بالأعراش والشيوخ .

ب - يبلغ عدد الأشخاص الذين قدموا طلبات التسجيل في القوائم الانتخابية 242000 بينما يصل عدد المسجلين في الإحصاء الإسباني الذين لا يزالون على قيد الحياة 61000 . وتعطي مختلف الإحصائيات التي أجرتها السلطات الإسبانية خلال ما يقارب القرن من تواجدها بالإقليم الأعداد التالية:

السنة	عدد السكان
1955	24563
1963	33439
1964	37500
1965	45178
1970	59777
1974	74902

من مجموع الطلبات المقدمة 242000 ، قدم المغرب 183000 طلبا ، 100000 من هؤلاء الأشخاص يعيشون حتى الآن داخل حدود المغرب.

110000 طلب مغربي وضعت باسم قبائل ومجموعات القبائل H,I,J . وللتذكير فمجموع أفراد هذه المجموعات الذين تم إحصاؤهم سنة 1974 هو ما تعداده 8131 شخصا (14،32%)، من الإحصاء في حين يمثلون الآن نسبة 45% من مجموع المترشحين للانتخاب، وللإشارة أيضا فالمجموعة H61 والبالغ عدد أفرادها المسجلين والذين كانوا يعيشون بالإقليم سنة 1974 هو 563 شخصا، يشكلون اليوم ما مجموعه 56000 طلب من بينهم 46000 لا يزالون بالمغرب .

د - مقترح الحل الوسط المقدم في تشرين أول (أكتوبر) 1995 من قبل الممثل الخاص بالنيابة ومن قبل الأمين العام فيما يتعلق بتحديد هوية بعض المجموعات المتنازع عليها. H41 - H61 و J51 - J52 على أساس وثيقة أصدرتها السلطات المختصة داخل حدود الإقليم المعترف بها دوليا قبل سنة 1974)=' (الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن س/ 1995 / 924). هذا المقترح رفضه المغرب جملة وتفصيلا.

ه - ومن هنا يظهر جليا أن المغرب لا يبحث سوى عن مباركة من المجتمع الدولي لتحييد المشروع عن هدفه الرئيسي المتمثل في تقرير المصير للشعب الصحراوي بتحويله إلى مجرد عملية مغربية تأكيدية رابحة سلفاً.

تؤكد جبهة البوليساريو التزامها بالتعاون على أساس الحل الوسط (للسيد بطرس بطرس غالي) وخاصة عنصر الانتماء، الذي يثبت بواسطته انتماء أي مترشح لأحد الأعراش الواقعة ضمن الإحصاء الإسباني لسنة 1974 كشرط أساسي لتحديد هويته وكذا الشهادة الشفوية لشيوخ هذه الأعراش.

❖ الـخـــــــــــــــــــــــــــــــــرائط :

الخريطة الرقم ١٠

الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية

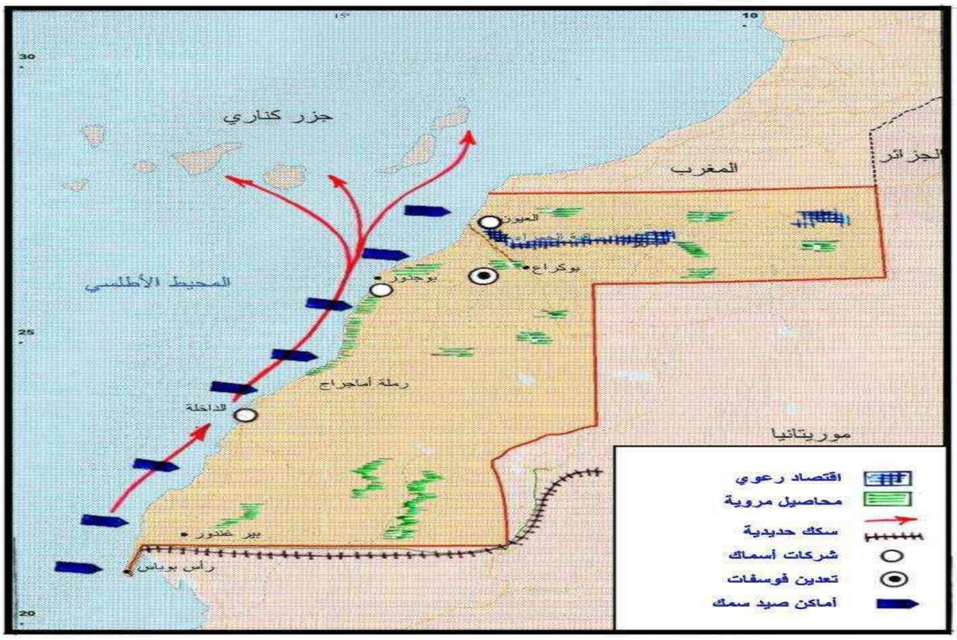

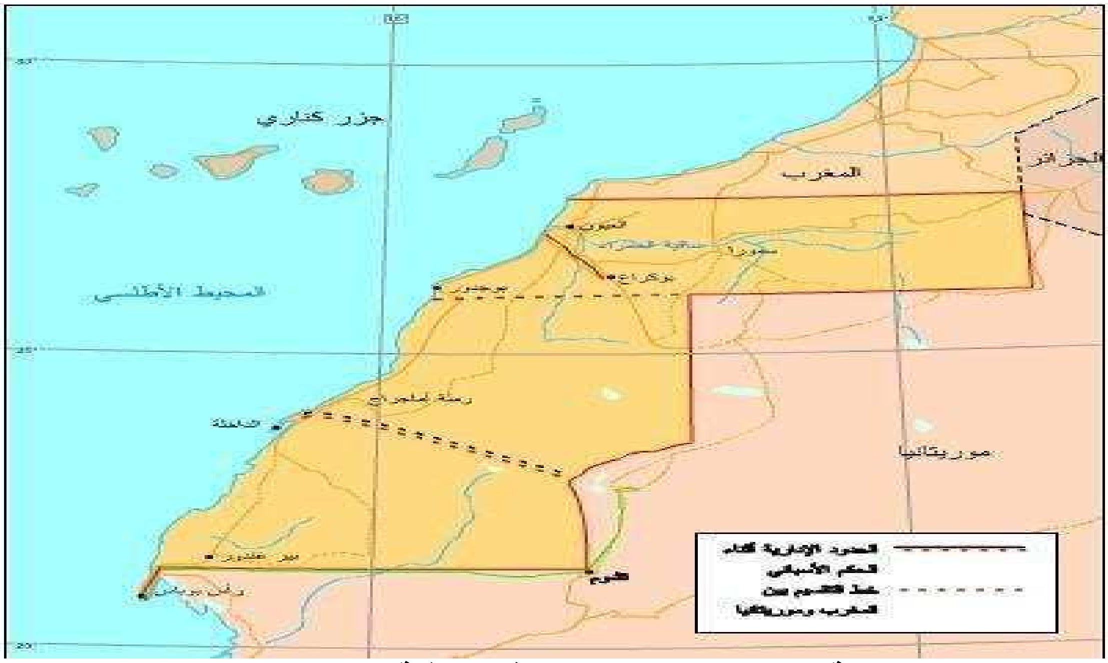

تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا في اتفاقية مدريد

قائمة المراجع

أ) الكـــتـــــــــب:

أ- باللغـــة العربيـــة :

1 ألميدا بوسكي خوان,**جديد الصحراء,** مطبوعات plaza vieja,هافانا ,كوبا ط2 1996

2 باياريس كاري سالفادور ـ كانيت كاستيا باولا ؛ **"الصحراء في القلب SAHARA AL COR"**؛ ترجمة: "أحمد الشيعة"؛ فالنسيا ـ إسبانيا / يونيو 1999

3 تونسي بن عامر ، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية** ، الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر ، 1987 .

4 حمدي يحظيه السيد, الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا ،دار الجاحظية بالجزائر، الطبعة الأولى.

5 خليل بديع ليلى ، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب "الصحراء الغربية"**، ط1، بيروت: دار المسيرة، 1976 .

6 سالم الصوفي محمد ، **أزمة الصحراء الغربية تطورها الاجتماعي والسياسي والتاريخي** ، ط1 ، موريتانيا : المركز الموريتاني للدراسات والإعلام ، 2008 .

7 عصمت بكر محمد ، **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، ط1، سوريا : نينوي للدراسات والنشر والتوزيع ، 2004.

8 غربي بن ميلود ,**موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأقليمية والتحديات الوطنية** ,مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الجزائر, ,ط1 2011

9 الكتاب مصطفى ، بادي محمد ، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة - وقوة الحق**، ط1، سوريا: دار المختار،1998.

10 مسعود طاهر ، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير، 1997 .

ب- باللغـــة الأجنبيـــة :

1 Asociacion tifisqui cultura, **la primavera sahraoui**, espana, Madrid 2012

2 Hadjes Tony ،**Sahara occidental**،origines et Eujeux dُ un Guerre ou Desert، l harmattan: paris،1987.

3 Stephen Zun and Jacob Mundy,**Western sahara war Nationalism and conflict Irresatution**.2010.

4 villara Francisco,**elproceso de Autodeterminacion del sahara** , Valencia،s m d-

الرسائـــل الجامعيـــــة :

- أمين الشيخ أمبارك الذهبة ، **عمليات حفظ السلام الأممية – دراسة حالة بعثة المينورسو في الصحراء الغربية** ،(رسالة ماجستير) ، جامعة الجزائر ، 2007 .
- الحاج السبوت محمد، **مسار مفاوضات مانهاست**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012
- حمادي عبد الرحمن موسى،**عملية السلام في الصحراء الغربية وآفاقها**(دراسة أعدت لنيل الإجازة)، إشراف الدكتور فادي خليل،جامعة دمشق، دمشق 2006
- عمرون محمد ، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني الى مخطط بيكر الثاني** ، (رسالة ماجستير) ، جامعة الجزائر ، 2005

- **المواقـــع الالكترونيـــة :**

1 الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، **الانتفاضة ضد المواطنين الصحراويين**، تم تصفح الموقع يوم:2013/05/07، منwww.upes.org

2 الخلفي مصطفى ، **الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحكم الذاتي** ،{ www.aljazeera.net } ، (07 جويلية 2001).

3 محمد الأمين مصطفى ، **تبدل متغيرات نزاع الصحراء الغربية**، (30-03-2005)، { www.realinstitutoelcano.og}

4 مطيع الحمداوي عبد الكريم محمد ،**الصحراء الغربية بين واقع الانتماء وبين صراعات التوظيف السياسي**،{http://elharakah.com}.

5 وكالة المغرب العربي للأنباء، **منظمة العفو الدولية تدعو للتحقيق في تعذيب أجهزة الأمن المغربي الصحراويين** ، تم التصفح يوم: 2013/05/07, http://mapnr.blogspot.com.

6 ولد محمد سيدنا سليمان ، **مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل** ، (13 أكتوبر 2004 ، ص09)،{http://www.rayah.info/browsphp}.

✓ **المجـــلات :**

- دون كاتب، **نضال الصحراويين ..التاريخ والآفاق**، النشرة الماركسية العالمية ،13 أكتوبر 1991
- كيري كندي، **الصحراء الغربية وحقوق الإنسان**، جريدة البابيس الاسبانية، 2013/04/22
- مجلة دراسات مستقبلية ، **مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية**، العدد3، جويلية 1997 .

✓ **التقاريـــر :**

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، **اللائحة الأممية رقم 1975/380** ، www.omv.org ،(18 أكتوبر 2004).
- تقرير مؤسسة كيري كندي، **حول حقوق الانسان بالمناطق المحتلة** ، 2012/12/03.
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، خروقات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الصادرة بتاريخ: 2013/04/09، تم التصفح يوم : 2013/04/22 من: www.upes.org
- الصحراء الغربية، هيومن رايتس ووتش، **حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين**، (ديسمبر 2008).

مقالات إلكترونية :

- أبا الحسين، **ملحمة اكديم ازيك الخالدة الشرارة الأولى التي فتحت طريق الحرية للشعوب**، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/05، من: www.upes.org
- أحمد سالم أحمد حداد، **"مفاوضات مانهاست ومخاطر المنطقة "**، تم تصفح الموقع يوم :2013/05/03 ، من : www.alhiwar.org.
- أحمد سالم، **مادام الوطن محتلا فكلنا سجناء**، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/17 ، من. www.futuro sahra.net
- دراسة: لكارلوس رويث مقال بعنوان **"الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني"** , 2003, عميد القانون الدستوري, جامعة سانتياغو دي كامبوستيلا, اسبانيا
- دون كاتب، **لجنة مناهضة التعذيب الآممية تتهم المغرب باستمرار في ممارسة التعذيب ضد المواطنين الصحراويين والمغاربة**، تم التصفح يوم:2013/05/07، من: www.upes.org.
- سعيد البلال، **في البدء كان اكديم ازيك**، تم تصفح الموقع يوم: 2013/04/28، من:www.upes.org
- عابد شارف، **أسرار الحرب المغربية** ، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/09، من: www.upes.org .
- م.م. س، **عصيان مدني بلغة أهل الصحراء الغربية**، تم تصفح الموقع:19 /03/ 2013 من: www.futuro sahra.net
- محاضرة بعنوان" **الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عامل توازن واستقرار في المنطقة"**.
- محمد علي ندور، **المحاكمة العسكرية الإدانة مع سبق الإصرار**، تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/21، من: http://almasir.net
- محمد هلاب ، **(بحث متكامل عن القضية الصحراوية)**
- مصطفى الكتاب، **قراءة في تقرير روس**، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/02، من : www.upes.org

✓ **المقابـــلات :**

1 مقابلة مع حمة المهدي البهالي ، **رئيس قسم المواقع الالكترونية بوزارة الإعلام**، مركز الشهيد الحافظ بوجمعة، 2013/05/09.

2 مقابلة تلفزيونية مع: خطري ادوه، **رئيس المجلس الوطني الصحراوي**، التلفزة الوطنية الصحراوية، بتاريخ: 2013/04/27

3 مقابلة مع لوالي موسى ، **قنصل الجمهورية العربية الصحراوية** ، قسنطينة ، (2013/04/17).

4 مقابلة مع الأخ أدة حميم، **والي ولاية السمارة**، كلية الشريعة جامعة باتنة، 2013/05/09 .

5 مقابلة مع الأخ أحمد خداد، **رئيس لجنة الاستفتاء مكلف بالتنسيق مع المنورسو**، الصحراء الغربية ، 2013/03/25

6 مقابلة مع **الصحفي الناجم لحميد والأستاذ حدي الكنتاوي**، دار المربي- باتنة - ، 2013/05/11

7 مقابلة مع: بوجمعة أحيابي عالي ، **مدير الإذاعة الوطنية الصحراوية**، مقر الإذاعة الوطنية، (02-2013-04).